محمد إبراهيم نقد



قضايا الديمقراطية فى السودان

المتغيرات والتحديات



قضايا الديمقراطية في السودان المتغيرات والتحديات

محمد إبراهيم نقد



دار عزة للنشر والتوزيع
الخرطوم - السودان

الكتاب : قضايا الديمقراطية فى السودان

المؤلف : محمد إبراهيم نقد

رقم الإيداع : ٧٥٨١ – 8 - 039 - 221 - 977

تاريخ النشر : ٢٠٠٢ الطبعة الثالثة

الناشر : دار عزة للنشر والتوزيع

الإدارة : شارع الجامعة – الخرطوم – جنوب وزارة الصحة .

ت : ٧٨٧٢٠٠ فاكس : ٧٩٧٠٨٤ (١١ – ٢٤٩ +)

التوزيع : دارعزة للنشر والتوزيع ت : ٧٨٧٢٠١

السودان – الخرطوم . ص.ب : ١٢٩٠٩

بريد إلكترونى azza ph @ yahoo.com

نشرت مجلة «النهج» ـ التى تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية فى العالم العربى ـ فى عددها الخامس والعشرين ، الصادر منذ أسابيع ، هذا الحوار الخصب مع «محمد إبراهيم نقد» السكرتير العام للحزب الشيوعى السودانى . وفى هذا الحوار يكشف «نقد» عن معرفة دقيقة ووعى علمى عميق بحقائق الواقع السودانى وحقائق العصر .

وببساطة وتواضع ومرونة مبدئية ، يحدد هذا المناضل السودانى الكبير معالم الطريق للخروج بالسودان من أزمته السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية . وهو يرى هذه المعالم فى سيادة الديمقراطية واحترام التعددية السياسية ، وبالتحرر من السيطرة الاستعمارية واستكمال السيادة الوطنية ومراعاة الظروف الموضوعية للسودان ، وبخاصة تلك المتعلقة بالدين والطائفية وتخلف الإنتاجية الزراعية والصناعية ، والتمايز بين الشمال والجنوب . ويرى أن نقطة البداية للسير فى هذا الطريق هى وقف الحرب الأهلية وعقد المؤتمر الدستورى وتحقيق السلام ، ووحدة كل القوى الوطنية الديمقراطية، الحزبية منها والنقابية والمهنية ، فى جبهة حقيقية ، لا مجرد واجهة ، لحماية الديمقراطية والسلام ودعمهما ، وشق طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة فى غير انعزال عن الظروف فى عالم اليوم .

وعندما خرجت «النهج» إلى قرائها ، إلى الناس ، وهى تحمل فى بعض صفحاتها هذا الحوار الذى يمثل البرنامج الموضوعى لطريق التطور الديمقراطى فى السودان ، كان صاحب هذا «الحوار — البرنامج» مع العشرات من المناضلين والوطنيين والديمقراطيين وقادة الحركات السياسية

والنقابية والمهنية السودانية، قد غيبتهم سجون الانقلاب العسكرى الذى وقع فى السودان فى يونيه الماضى .

وهكذا يعود السودان مرة أخرى الى تجربة ثبت فشلها طوال السنوات الماضية وعانى منها السودان مزيدا من التمزق والتخلف والتبعية وهى تجربة الانقلابات العسكرية .

ولهذا ، وبرغم وجود المناضل محمد إبراهيم نقد فى السجن مع مختلف القوى الوطنية والديمقراطية فى السودان ، فإنه بحواره فى مجلة «النهج» وبخروج هذا الحوار إلى الناس ، إنما يؤكد أن الكلمة الشريفة الصحيحة لا يمكن أن تسجن، وأن الطريق الصحيح لا يمكن طمسه مهما كانت المحاولات ومهما طال الأمد .

و«دار الثقافة الجديدة» ، مساهمة منها فى تأكيد العلاقات النضالية التاريخية الأبدية بين الشعبين السودانى والمصرى ، وفى دعم وحماية الديمقراطية كمنهج لا بديل عنه ولا تهاون فيه للدفاع عن المصالح المشتركة للشعبين السودانى والمصرى ، وللعمل على تحقيقها، يشرفها أن تعيد نشر هذا «الحوار ـ البرنامج» فى هذا الكتيب الصغير تعميقا لفائدته ولما يتضمنه من خبرة نضالية غنية . وشكرا لمجلة «النهج» وتحية لمحمد إبراهيم نقد ولجميع الوطنيين والديمقراطيين المنفيين معه فى السجون وتحية للشعب السودانى العظيم .

دار الثقافة الجديدة

تعيد دار عزة نشر هذا الكتاب القيم بمقدمة دار الثقافة تقديرًا لتصديها لنشره فى وقت كانت تحول الظروف دون صدوره فى السودان مقدرين لهم ذلك التواصل النضالى.

عزة للنشر يوليو ٢٠٠٢

الحوار - البرنامج

حوار مع جريدة النهج

الحوار - البرنامج

مقـــــدمة الحوار

فى العاصمة الخرطوم، التى تستحم بالغبار وهى على ضفاف النيل، تتكثف التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية فى بؤرة واحدة.

المدينة ٤ ملايين ونصف المليون، شوارع مكسوة بالرمل، بيوت من الطين فى مواجهة البنايات الشاهقة الحديثه للبنوك الاسلامية. غلاء أسطورى، وبطالة واسعة، تضخم أودى بالجنيه السودانى الى الحضيض (الدولار=١٢ جنيهاً فى البنوك)، حرب طاحنة فى الجنوب، البلاد خرجت لتوها من أزمة كبيرة كبيرة، انتفاضة ديسمبر. كانون اول الماضى- هبت الجماهير الى الشوارع احتجاجاً على رفع السكر والضروريات فانصاعت الحكومة.

الدولة شبه مفلسة، أزمة وزارية تبدأ بانسحاب الحزب الاتحادى (الميرغنى) من الوزارة وتشكيل اخرى ضيقة من حزب الأمة والجبهة الاسلامية. صراع حول المؤتمر الدستورى: شريعة اسلامية، ام قانون حضارى يأخذ التنوع الدينى والمذهبى والاثنى بعين الاعتبار؟

اضرابات صيادلة احتجاجا على فقدان الأدوية. النقابات العمالية تطالب بحد أدنى للأجور، الجيش غاضب بسبب فقدان المؤن والاعتدة، وهو يخسر معركة وراء اخرى (سقوط مدينة الناصر). فى هذا الجو الفوار المتقلب والمشحون بالاحتمالات تناضل القوى الديمقراطية من أجل دستور ديمقراطى (ضد قانون الترابى) ومن أجل السلام فى الجنوب وفى سبيل حكومة موسعة اولاً ثم فى سبيل حكومة جديدة، تعديل قانون الانتخابات لتمثيل القوى الحديثة (فى المدينة) من عمال ومثقفين، واتخاذ اجراءات عاجلة لانتشال الاقتصاد السودانى الذى حطمه المضاربون الطفيليون والبنوك الاسلامية الشرهة.

فى هذا المناخ العاصف، أجرت «النهج» مقابلة مع الرفيق محمد إبراهيم نقد

السكرتير العام للحزب الشيوعى السودانى تناولت طائفة من المواضيع الفكرية والعملية، فيما يخص الحركة الثورية عموماً، وبخاصة تجربة البريسترويكا. وفى هذا الحديث يلقى الرفيق نقد اضواء كاشفة على جوانب هامة من نضالات الشيوعيين السودانيين المفعمة بالتضحيات.

الحوار - البرنامـــج

النهج : للحزب الشيوعى السودانى نظرة خاصة إلي قضية الديمقراطية من حيث المفهوم النظرى ومن حيث الممارسة العملية ، استنادا إلى تجاربه المديدة فى ظروف بالغـة التنوع. كـيف تلخـصـون هذه النظرة ، من الوجهة الفكرية والوجهة العملية ، فى ضوء الاستخفاف المديد الذى نراه في العالم العربى بـ " الديمقراطية" الليبرالية ، وفى ضوء مساعى وضع المهمات الاجتماعية قبل أو فوق "الديمقراطية" السياسية.

نقـــد : الحركة الوطنية السودانية فى تاريخها الحديث- خلال الثلاثينات والحرب العالمية الثانية وبعدها- أميز مانى نشاطها السياسى العام هو النضال من أجل الحريات الديمقراطية والحقوق الأساسية. وأصبحت هذه القضية جذرا أساسيا فى الحركة السياسية السودانية. فالحركة الوطنية نفسها تبلورت في تكوين الأحزاب والنقابات والاتحادات والمنظمات الجماهيرية للشباب والنساء، للمزارعين ، للمثقفين . وبالتالى أصبح كل عائق يقف أمام تطور الحرية السياسية بمعناها العام يجد مقاومة من جانب الشعب السودانى . قد تكون الظاهرة مشتركة بين كل بلدان حركة التحرر الوطنى ، لكنها فى السودان تتسم بطابع الاستمرارية والديمومة.

بمعنى أن الأنظمة العسكرية التى حاولت أن تنتقص من الحريات الديمقراطية ، سواء الحكم العسكرى الأول بقيادة كبار الجنرالات (*) ، بكل ماهو معروف عنهم من محافظة وتقليدية ورجعية ، أو الحكم العسكرى الثانى الذى بدأ حياته بشعارات تقدمية واشتراكية ويسارية ، فى الحالتين عمل الشعب على استعادة الحريات وبشكل خاص التعددية الحزبية. فالحكم العسكرى الأول صادر التنظيمات الحزبية والنقابية ولم ينشئ تنظيما سياسيا من جانبه. النظام العسكرى الثانى وتحت تأثير التجربة الناصرية، حاول أن ينشئ التنظيم السياسى الواحد. فى الحالتين الشعب السودانى تعامل مع الواقع من موقف ثابت وتمسك باستعادته الحريات والحقوق والتعددية. وفى هذه القضية تبرز بعض الحقائق التى اعتقد أنها مهمة للتجربة السودانية ، خاصة فيما يتعلق بتجربة النظام العسكرى الثانى الذى جاء من موقع الشعارات " الاشتراكية" والتغيير الاجتماعى، فحاول أن يطرح شعارات " الديمقراطية الجديدة" من موقع الهجوم والانتقاص من الديمقراطية الليبرالية، التى لاشك أن محتواها برجوازى واصلها برجوازى وتاريخها برجوازى وجذرها برجوازى . أود أن أركز هنا على الحقيقة الأساسية الأولى وهى أن الهجوم على الديمقراطية السياسية ، بمعنى الحريات وحكم القانون والدستور والتعددية إلى آخر ما أفرزته الثورات البرجوازية. هذا الهجوم لم يكن دقيقا. أقصد لو أننا أخذنا الأمر من الناحية التاريخية فلا خلاف على محدودية الديمقراطية الليبرالية. لا خلاف على ذلك.

(*) الحكم العسكرى الأول نوفمبر ١٩٥٨ - أكتوبر ١٩٦٤. الحكم العسكرى الثانى مايو١٩٦٩- ابريل ١٩٨٥ . الأول بقيادة الجنرال إبراهيم عبود القائد العام للجيش، والثانى بقيادة العقيد نميرى ومجموعة من الرواد

النهج: محدوديتها من منطلق المحدودية التاريخية للتشكيلة الرأسمالية وليس من منطلق أخر.

نقــــــد : بالضبط ، فالهجوم على الديمقراطية الليبرالية كان ينطلق من موقعين : الموقع الأول من الطبقة العاملة والماركسية، باعتبار أن السلطة بيد البرجوازية بفعل علاقات الإنتاج القائمة فى المجتمع، طبيعة ملكية وسائل الإنتاج، توزيع الثروة ..الخ، وأنه لن تحل القضية الاجتماعية إلا من خلال الثورة الاجتماعية ، حيث يتبع ذلك شكل جديد من الديمقراطية ، نمط جديد من الممارسة الديمقراطية . والموقع الآخر من منطلق البرجوازية الصغيرة، وهى تنتقص من الديمقراطية الليبرالية وتتحدث عن التغيير الاجتماعى، لكن فى اطار مصادرة أساس الديمقراطية الذى انتزعته الجماهير بنضال مرير جدا ، وبدلا من استكماله، تسعى لفرض دكتاتورية شريحة معينة من البرجوازية الصغيرة تحت شعار أنها تحقق العدالة الاجتماعية فى مواجهة الديمقراطية الليبرالية التى " عجزت " عن تحقيق العدالة الاجتماعية. هذا النمط من الخداع عاش عليه النميرى خلال السنوات الأولى من حكمه. وهو النمط الذى جرب فى بلدان عربية أخرى . اعتقد ليست لدينا أوهام أو غموض حول هذه القضية، سواء فى الشكل الفلسفى أو الأيدرلوجى أو الاقتصادى. لكن نعتقد أن أى تغيير اجتماعى نقدمه يجب أولا أن يحافظ ويدعم ويحمى ما اكتسبته الجماهير من حريات وحقوق أساسية وأن يستكمل ذلك بالتغييرات الاجتماعية ، الديمقراطية الاقتصادية ، الديمقراطية الاجتماعية. هذه الصيغة قد تبدو مجردة ، لكن بدون حلها حلا جذريا وسليما لا اعتقد أن الثورة الوطنية الديمقراطية (سواء فى السودان أو في منطقتنا) ستجد طريقا سهلاً تسلكه نحو وجدان الجماهير وتعبئتها وتنظيمها واستنهاضها.. ففى

فترة من الفترات طرحت الأمور وكأن قضية التنمية نقيض للديمقراطية ، وكأن أي حديث عن الديمقراطية يفتح الباب لنشاط الثورة المضادة في ظل الأنظمة الوطنية ، وقيل أن الذين ينادون بالديمقراطية وبالتعددية يريدون أن يكشطوا الثورة أو يسقطوا النظام الثوري . هذا ماكان النميري يردد صباح مساء قائلا ان كل من يطالب بحقوق أساسية أو حريات ديمقراطية يرفع راية الرجعية والرأسمالية والعودة للنظام الرأسمالي والظلم الاجتماعي .

لنأخذ تجربة السودان بصورة محددة: ناضل ست سنوات ضد الحكم العسكري الأول واستعاد الحريات والتعددية الحزبية على النمط البرجوازي . ثم ناضل ست عشرة سنة في ظل نظام نميري واستعاد التعددية والحريات والحقوق على النمط الليبرالي. هذه مكاسب للشعب السوداني يجب أن لايقلل منها أو ينتقص منها. لأن الشعب السوداني استفاد فائدة قصوى من الحريات في تطوير حركته الجماهيرية ووعيه السياسي وبناء تحالفاته وكشف المظالم الاجتماعية والسياسية، وخاصة في الريف. فعندما أتحدث عن الديمقراطية لا أعني نقط مابهم مجموعات المثقفين من حرية الرأي وحرية التعبير ، لكني أتحدث من زاوية حقوق الفلاح في قرية نائية في أن يتقدم للقضاء، وينشر في الصحف مظالمه ويحافظ على عائد إنتاجه برغم الاستغلال الرأسمالي وشبه الاقطاعي، عن طريق توحده في اتحاد أو نقابة أو في أي شكل من أشكال التنظيم الجماعي الذي تتيحه الديمقراطية الليبرالية. هذا في مواجهة ماجر بناه من حكم عسكري يميني أول ثم حكم عسكري بدأ يساريا ثم أخذ يتجه نحو اليمين بذات الشعارات الخاصة "بتحالف قوى الشعب العاملة". و" العدالة الاجتماعية" و " الاشتراكية" .

بالتأكيد فإن الأفضل للعامل السوداني والفلاح السوداني هو النظام الديمقراطي الليبرالي . لما تحقق له من حريات وأحزاب ونقابات وانتخابات وبرلمان

يفتح المجال واسعا لصراعه ضد قوى الرأسمالية السودانية وشبه الاقطاع السودانى والاحتكارات الأجنبية- هذا الحلف الحاكم. فالشعب يشعر ويقتنع ذاتيا بماهو مفهوم لدينا، يقتنع بأن القوى اليمينية تضيق ذرعا بالحريات وبالنظام البرلمانى الذي تحكم بواسطته ، لأنها تحس يوميا أن الحريات والحقوق والتعددية والبرلمان يفتح أمام الحركة الجماهيرية مجالا أوسع لاستقلالها الذاتى عن النفوذ الطائفى والقبلى - هذان الشكلان المميزان من البنى الفوقية اللذان تحافظ بها القوى اليمينية على نفوذها . ومع كل يوم يمر تحاول الجماهير أن تنعتق من الوصاية القبلية والطائفية وتؤسس ، ولو بشكل جنينى، نزعة الاستقلال هذه فى طابع مؤسس، مثلا ، رابطة أبناء قبيلة ما . ورابطة من هذا النوع تحمل اسما قبليا قد تبدو للمراقب متخلفة، لكنها نزعة للخروج من الاطار القبلى. فمصطلح القبيلة نفسه يأخذ شكلا جديدا، تعبيرا عن القسم الذى بدأ يعى أن مصالحه تقع خارج اطار النفوذ القبلى ، لكنه يرتبط بجماهير قبيلته. وهذا نوع من التحول البطئ فى القطاع التقليدى ، فى الاقتصاد المعيشى ، وله مدلول ثورى كبير في اتساع الحركة الجماهيرية، والأشكال المستقبلية لتيحالف الطبقة العاملة وجماهير الريف. فداخل هذه الرابطة تجد الطلبة والعناصر المستنيرة والعمال والموظفين والمثقفين، ولن تجد أبناء بيوتات الادارات الأهلية، أبناء الارستقراطية القبلية . (الإدارة الأهلية من قادة القبائل اتخذتها السلطة الاستعمارية فى العشرينات أداة للحكم غير المباشر لجباية الضرائب والعشور ومنحتها سلطات إدارية وقضائية) .

فالروابط تعبير عن تطور داخل القبيلة تقود الأقسام المستنيرة من أبنائها ، تعبير عن استقلال ذاتى. ويدور داخل الروابط صراع : البعض يريد أن يحافظ على المظلة الطائفية من موقع الاستقلال داخلها ، والبعض ينزع للخروج من تلك المظلة والاعتماد على السند القبلى. ففى دار فور(*) مثلا عشرات

دارفور هى إقليم غرب السودان على الحدود مع تشاد غرباً وليبيا شمالاً

القبائل العربية وغير العربية المرتبطة بشكل أو بآخر بطائفة الأنصار وحزب الأمة. وكان مركز حزب الأمة يحدد مرشحى الدوائر البرلمانية فى ذلك الأقليم. لكن أهل الأقليم أخذوا يرفضون الترشيح من المركز ، وبدأوا يقولون : نحن نختار المرشحين. وقد كان رأينا أن هذه النزعة نحو الاستقلال صحيحة جدا ، وسوف تتعلم تلك الجماهير من خلال تجربتها الذاتية كيف تختار الأفضل والأحسن من بين أبنائها. وما كان لهذا الشكل من نزعة الاستقلال لدى الجماهير القبلية أن يظهر لولا وجود الحريات والأحزاب والنظام البرلمانى الذى وفر المناخ المناسب لتحرك هذه الجماهير من أسفل وضيق الفئات العليا فى المؤسسة الطائفية القبلية من الحريات والحقوق الأساسية ، ناتج عن نزوع تلك الجماهير نحو الاستقلال.

القضية الثانية الأساسية أن كل مناضل عاقل يعلم تماماً أنه كلما توفرت حريات أكثر واجهت الطبقة العاملة ظروف أفضل لتطوير حركتها النقابية ووعيها السياسى حتى عندما تكون العناصر الانتهازية مسيطرة على قيادة النقابات. وكذلك الحال بالنسبة لحركة الثقافة والفكر والعاملين فى الإدارة وجهاز الدولة. الظروف الديمقراطية دائما هى الأفضل بالنسبة لتطور الوعى السياسى .

ثمة مسألة تبرز: هل عن طريق الديمقراطية الليبرالية والنظام البرلمانى ستحل القضية الإجتماعية ، تحل قضية الثورة الاجتماعية ؟ هذا غير وارد لسببين : الأول أن القوى اليمينية الحاكمة تحاول إفراغ النظام البرلمانى من أهم مقوماته - التعددية ، حرية الرأى، توزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. إنها تضيق بالقضاء المستقل وتتغول على السلطة التشريعية ، تضيق بالحريات وتصدر القانون بعد الآخر للحد من هذه الحريات. هذا الوضع أدى الى أزمة.

النهج: حاليا؟

نقد : نعم . وهى الأزمة الثالثة . نشبت الأزمة الأولى وتسلل عنها الحكم العسكرى الأول لمصلحة القوى اليمنية ورأس المال المحلى والخارجى. فى الأزمة الثانية عجز النظام البرلمانى ولم تعجز الجماهير عن استخدام حقوقها بفعالية فضاق بها اليمين وانفتح الباب نحو الانقلاب الثانى ، الذى كان لابد له أن يدخل من بوابةحركة الجماهير وثورة اكتوبر ١٩٦٤ وشعارات التغيير الاجتماعى والمد الثورى فى المنطقة العربية وأفريقيا. ومن هنا تقييم تجربة ذلك النظام فى فترته الأولى ، ومحاولته تقديم نفسه باسم " الديمقراطية الجديدة" أو " الديمقراطية الثورية"..

النهج: بالمناسبة ، تعبير " الديمقراطية الجديدة" هو عنوان كتاب لماوتسى تونغ.

نقد: هذا التعبيرNew Democracy جاءنا من الصين ودخل على أدبياتنا الحزبية بلا دراسة وبلا تقييم وبلا عناية. ومايزال ماثلا فى كثير من أدبياتنا الحزبية. وأعتقد أن موقف الحزب الشيوعى فى ذلك الوقت من نظام نميرى كان يستند إلي هذا الفهم. إن أزمة النظام البرلمانى لا تحل بمصادرة الديمقراطية ونظام دكتاتورى.

كنا قبل الانتفاضة - مارس / ابريل ١٩٨٥ - نرى أن المعركة الأساسية أمام الشعب السودانى هى الإطاحة بنظام حكم الفرد . قد لايكون تعبير " حكم الفرد" مصطلحا مكتملا ، لكنه يعنى الجمهورية الرئاسية التى تركز السلطات فى يد رئيس الجمهورية، ونظام الحزب الواحد وسياساته الاقتصادية . ولم تكن

الانتفاضة للتغبير الاجتماعى بقدر ماكانت لاستعادة الحريات السياسية وبعض الاصلاحات ذات الطابع السياسى العام فى إطار التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية القائمة بمافيها قطاع رأسمالية الدولة ورأسمالية القطاع الخاص والقطاع التقليدى الذى مازال يحافظ على بعض سمات الاقتصاد المعيشى (وليس كلها) الذى تكتسحه العلاقات السلعية - النقدية. ولايوجد فى الوقت الحاضر أى مكان فى السودان لايتعامل مع السوق عن طريق النقد ، لا يوجد أحد فى السودان إلا وينتج جزءا من محصوله للسوق كى يبادله بالنقود . إذن فالقطاع التقليدى بمعنى Subsistence Eonomy لايوجد فى السودان حرفيا. بعض سمات القطاع التقليدى قائمة، لكنها لا تماثل سمات الاقتصاد المعيشى - فهذا القطاع ينهار، وتسمات الانهيار تماثل مايحصل حيثما يكون التطور الرأسمالى بطيئا وشأنها كما فى بلدان العالم الثالث: تشكل حزام الفقر حول المدن ، الهجرة ..الخ، ويأخذ أحيانا شكل المجاعة وأحيانا التضخم والجفاف ، أحيانا الحرب الأهلية.

النهج : تقصدون عملية " التراكم البدائى" ولكن ليس بشكلها الكلاسيكى.

نقد: نعم ، تراكم بدائى لكن مختلف فى الشكل ، مجاعة، جفاف ، تصحر وعوامل أخرى تسير فى المجرى الأساسى والقانون الأساسى الذى يحكم التطور ، ويكتسب شكل نزوح إلى المدن للبحث عن منفذ ومصير.

النهج: خلع المنتجين الصغار...

نقد: نعم خلعهم. لكن ليس فقط انهيار المنتج الصغير، ليس فقط الشكل الكلاسيكى . فهناك سمة ثانية فالذين ينهارون فى الريف بوازيهم العائدون من الخليج محملين بالمال لفتح بوتيكات ، أى نشوء أشكال أخرى من

الإنتاج الصغير الخاص بالمدينة. هذا يعنى أن القوة المطرودة من الريف لا تتحول بالضرورة إلى قوى عاملة، إلى طبقة عاملة.

النهج: يتحول قسم منها إلى فئات مهمشة إذن..

نقد : فئات مهمشة فى ظل التطور الشائه.. نواصل قضية الديمقراطية.. بعد الانتفاضة أعلنا أننا نقبل التحدى بالحفاظ على الديمقراطية الليبرالية والدفاع عنها. فقد ناضل شعبنا ١٦ عاما لاستعادة هذه الحريات ، وأى حديث عرضى عن أن هذه الحريات وهذه الديمقراطية لا تعنى شيئا ولابد من المضى قدما لديمقراطية أخرى ، فيه كثير من التقدير الخاطئ لتطور الثورة، وفيه استخفاف بما أنجزه الشعب السودانى وضحى من أجله ، وفيه نزعة لدكتاتورية شريحة أخرى من (البرجوازية الصغيرة) تسرق رصيد الانتفاضة وتسرق رصيد حركة الجماهير من أجل التغيير وتفرض قيام انقلاب. . ماهو الأفق الآن ؟ الأفق هو الصراع حول الديمقراطية والنظام البرلمانى واصلاحه ببرنامج متكامل وليس مجرد شعار. وتتلخص اجراءات الاصلاح فى الآتى:

أولا : قانون للانتخابات يوزع الدوائر الانتخابية بحيث تنال مناطق الوعى عددا أكبر من الدوائر مع المحافظة على مبدأ الديمقراطية الليبرالية فى أن لكل مواطن واحد صوتا واحدا. لكن ظروف السودان وتجاربه تقتضى تخصيص دوائر للقوى الحديثة. مثقفون ، عمال .. الخ. هذه القوى تحملت أعباء التغيير السياسى فى معارك الاستقلال الوطنى وفى ثورة اكتوبر ١٩٦٤ وفى الانتفاضة، ووجودها فى البرلمان يعطى النظام البرلمانى فعالية أكبر ، الى جانب الدفاع عن مصالح هذه القوى من داخل البرلمان.

ثانيا: الدستور الديمقراطى والقوانين المتفرعة هذه والتى لا تتعارض معه،

بحيث لا ينتهى كل نص في الدستور بتعبير «فى حدود القانون». فبعض القضايا يجب أن لا تمس كحقوق أساسية وحريات ديمقراطية بأى ضوابط لمصلحة الفئات الحاكمة لكى تتحكم في الحقوق والحريات كما تشاء.

ثالثا: حل مشكلة القوميات وشكل الإدارة - أو الدولة المركزية- مع أوسع سلطات ممكنة فى المستوى المحلى . إضافة إلي مشكلة القوميات. ففى الجنوب مثلا تجمع قبائل وقوميات مختلفة ذات فوارق عرقية وثقافية ودينية ورواسب من الاضطهاد والتخلف، ولابد من حكم ذاتى اقليمى للجنوب. وهناك مناطق مثل جبال النوبة تسكنها تجمعات عرقية غير عربية ولابد من شكل للإدارة الذاتية لها. وكذلك الحال فى شرق السودان.

رابعا: تصفية الإدارة الأهلية باعتبارها شكلا من أشكال بقايا الاقطاع وشبه الاقطاع القبلى (السودان لم يعرف الاقطاع بشكله الكلاسيكى، لا العراقى ولا المصرى ولا السورى ولا الأوربى . فالقبائل بدوية والسلطة القبلية هى الأساس..) نشر الديمقراطية وتوسيعها فى مسائل الحكم وتصفية الإدارة الأهلية، وتوسيع قاعدة الحكم المحلى بمستوياته المختلفة: مجلس مدينة ، مجلس .. الخ. أما فى المناطق المتخلفة النائية فيمكن أن تبقى الإدارة الأهلية بسلطات إدارية فقط، وتنزع عنها السلطات القضائية.

النهج: برنامج للاصلاح الديمقراطى يتضمن ابعادا اجتماعية كبيرة ولا يقتصر على البنية المؤسساتية للبرلمانية

نقــــد: أعود لقضية الدستور. أول دستور فى السودان كان دستورا علمانيا ، لكنها ليست العلمانية الأنكلوساكسونية ، ليست العلمانية اللاتينية ، لأن الدستور ينص على أن الاسلام دين الدولة. ومازلنا نرى أن السودان ، بحكم

تعدد قومياته وأعراقه وثقافاته ، يحتاج إلى دستور ديمقراطي - وهذا تعبير أصدق من تعبير العلمانية واللاعلمانية ، دستور ديمقراطي لايفرق بين المواطنين بسبب الدين أو العرق. فالعلمانية لها مدلول لا ينطبق كليا على ظروف السودان، حيث العلمانية تفصل نهائيا بين الدين والدولة. لكن عندما ينص الدستور أن الاسلام دين الدولة فالدستور لايعود علمانيا.

نحن مع أن يكون الاسلام مصدرا من مصادر التشريع ، ليس فقط فى الأحوال الشخصية- وليس فى هذا تنازل للقوى اليمينية بل ادراك لواقع السودان وتركيبته ، ادراك لتراثه الروحى والوجدانى ، ادراك لقضية الأصالة والاستمرار فى التطورالسياسى. هذه القضايا مجتمعة تشكل محور صراع سياسى واقتصادى واجتماعى حول الديمقراطية. القوى اليمينية تضيق بكل هذا ، وتركز معركتها فى قضية الدستور الاسلامى والدولة الدينية - تختزل كل هذه العملية فى هذا الجانب. وهى لم تبدأ بهذا الشعار وإنما انتهت اليه عندما لمست أن النضال من أجل الديمقراطية ومن أجل حماية النظام الديمقراطى والبرلمانى بدأ يلامس الآفاق الخاصة بالتغيير الاجتماعى ، بالثورة الاجتماعية ، فبدأت ترفع شعار الدستور الاسلامى والدولة الدينية.

النهج : هل تعتبر أن ذلك واحد من أسباب انعطاف الصادق المهدى من فكرة الدولة الحديثة إلي الدولة الإسلامية؟

نقد: الصادق من يومه ينادى بالاسلام وبدستور الاسلام.

النهج: قرأنا تأويلاته السياسية للإسلام وقضية الحدود. إنها تتقاطع مع فهم الإخوان. الصادق يحاول أن يستخدم الأرث الاسلامى ، علم الكلام ،

حتى الفقه ، بتأويلات مغايرة. يعنى يحاربهم بنفس السلاح على نفس الصعيد باستنتاجات مغايرة، يبدو فعلا أن لديه انعطافا بهذا الشكل أو ذاك.

نقد: هذا الصراع الخاص بالديمقراطية الليبرالية فى السودان ، جزء من الصراع الاجتماعى ، جزء من صراع الثورة ، القوى الشعبية تناضل لاستعادة الحريات كيما تبنى تحالفاتها ، تبنى تنظيماتها، يزداد وعيها ، تكتسب من تجربتها الذاتية دروسا جديدة. والقوى اليمنية تحاول أن تحد من هذا الاندفاع ، وتفرض أشكالا مختلفة لمصادرة الديمقراطية والحريات، إما عن طريق دكتاتورية مدنية ، كأن تفرض الدولة الدينية والدستور الاسلامى، وتحد من الحريات وتصادرها برغم الشكل البرلمانى الموجود، أو أن تأتى المؤسسة العسكرية لمصلحة نفس النادى، نادى القوى الاجتماعية الذى حكم السودان من الاستقلال حتى اليوم . وليس هذا اكتشافا نظريا جديدا. وليس تطبيقا خلاقا للماركسية، وليس ادعاء بعبقرية . لكنه قراءة للواقع السودانى باسترشاد ماركسى حسب قدراتنا، حسب الاجتهاد الذى ترونه فيما لو تجولتم فى وسط الناس. إنه لا يخلو من جانب براغماتى . لكن البرغماتية أداة من أدوات المعرفة ، ليست خطأ كلها ، فيها جوانب عملية صحيحة. لكن إذا تحولت إلي نظرية كاملة للمعرفة يصبح أمرها شيئا آخر. هذه واحدة من الخصائص المهمة بالنسبة لنا.

تلك واحدة - أما الثانية فإن الثورة الاجتماعية ذات المضمون الوطنى الديمقراطى فى السودان كانت قضية الديمقراطية السياسية ومازالت بالنسبة لها إحدى القضايا المركزية. فالثورة الوطنية الديمقراطية فى السودان حسمت مسألة ثانية مهمة جدا ، هى مسألة التعددية. ولولا هذا الوعى بأهمية التعددية، لولا

الممارسة الطويلة للتعددية الحزبية فى السودان ، لاستطاع نظام نميرى أن يبقى كما يشاء على أساس الحزب الواحد. وقد أدرك الحزب الشيوعى هذه الحقيقة من أول يوم . كان موقفه الاعتراض على هذا الشكل من أشكال ممارسة الثورة الاجتماعية (شكل الحزب الواحد ومصادرة الديمقراطية). نحن لم نرفض الشعارات التقدمية التى رفعها نميرى، فهى شعاراتنا. لكنها كانت سائرة فى طريق مقفول توصلت إليه التجربة الناصرية وتوقفت عنه فى يونيه ١٩٦٧ ، وليس بموت عبد الناصر. كان السقف النهائى للتجربة يونيو ١٩٦٧.

التعددية جذرها ليبرالى . اليس كذلك ؟ نحن نعتقد أن الثورة الوطنية الديمقراطية وتطورها صوب الاشتراكية فى السودان سيكون مرتبطا بالتعددية، وليس بالطبقة الواحدة حتى لو كانت الطبقة العاملة، ليس بالحزب الواحد حتى لو كان الحزب الشيوعى. ولا أجد أى حرج فى أن أقول : ليس على غرار الوجود الشكلى للأحزاب كما يحدث فى بعض بلدان الديمقراطيات الشعبية أو فى الصين. هذا وجود شكلى لأحزاب متحالفة مع الحزب الحاكم . فى السودان لن يكون الأمر بهذه الصورة. ستكون هناك جبهة الأحزاب ، والحزب الشيوعى سيكون ضمن هذه الأحزاب . أما بقية الأحزاب فلا ندرى. هناك أحزاب قد تنمو وهناك أحزاب قد تتراجع، هناك أحزاب قد تحدث داخلها تغيرات.

التعددية سمة من سمات تطور الثورة الوطنية الديمقراطية السودانية، وستكون ملازمة لها ، وفى تقديرى حتى فى الاشتراكية.

قضية هامة أخرى حسمتها الحركة السياسية للشعب السودانى منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم: قضية أداة التغيير. فشكل الإنتفاضة والإضراب السياسى أصبح مرتبطا تاريخيا بجماهير الشعب ، فى شكل تعبئتها ، فى شكل



زحفها، فى شكل وحدتها، فى شكل تصديها للقضايا القائمة. هذا الشكل لايختلف فى فعاليته عن أى شكل أخر لتطور الثورات في بلدان أخرى.

هذه القضايا الثلاث، الديمقراطية- التعددية - الانتفاضة، هى خلاصة أساسية فى تطور الثورة السودانية.

لذلك إذا جاء انقلاب يمينى ، سيكون حدثا مؤقتا، محطة انتكاسة. وإذا جاء انقلاب يسارى (مهما كانت يساريته) سيكون محطة إجهاض لتطور الثورة، وبعدها يتحرك قطار الثورة الى الأمام. هذه المسائل أصبحت بالنسبة لنا قناعات ، ليست قناعات تعصب، بل قناعات جدلية فى تطور الحركة السياسية فى السودان.

لنأخذ مثلا أحداث ٢٦ ديسمبر الماضى ١٩٨٨ في السودان . صحيح أن المسألة كانت تتعلق بزيادات فى الأسعار، لكن تحرك الشعب السودانى فى مظاهرات واضرابات حول شعار واحد، ضد الغاء الزيادات ، ونجح. كانت انتفاضة بكل معنى الكلمة، ليوم واحد ولقضية واحدة. إغفال هذه الحقيقة الموضوعية من تراث الشعب السودانى ونضاله يؤدى إلي كثير من الزعزعة.

على أن لخلاصة تجارب الحركة السياسية للشعب السودانى ، شقا آخر، وهو أن تجمعات القبائل والقوميات فى الجنوب ، كلما شعرت بالظلم ، حملت السلاح ودخلت الحرب . هذا الأسلوب لا اعتقد أنه سينتشر إلي كل أنحاء السودان . وفى نفس الوقت لايمكن أغفاله فى تطور الحركة السياسية وحركة الثورة السودانية. أليس كذلك؟ لكن مستقبل تطور الثورة السودانية وتطور الديمقراطية فى السودان يعيدنا لمسألة ذكرتها فى الاصلاح الديمقراطى ، وهى حل مشكلة القوميات فى المناطق المتخلفة حلاديمقراطيا ومساواة المواطنين فى اجتماعى عميق

الدستور بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية والدينية والثقافية والقومية. لذلك لا اعتقد أن الحرب الأهلية فى الجنوب ستصبح لازمة أو ملازمة لتطور حركة الشعب السودانى نحو انجاز ثورته الوطنية الديمقراطية ، ولهذا نطالب بايقاف القتال وعقد المؤتمر الدستورى واصلاح النظام الديمقراطى والسلام.

صحيح إن الجنوبيين كلما تفاقمت مشاكلهم القومية وتصل الأزمة مستوى معينا يحملون السلاح ويدخلون الغابة. أما الحركة السياسية فى الشمال فتعتمد على النضال الجماهيرى الديمقراطى فى مواجهة أعتى الأنظمة العسكرية بالاضراب السياسى والانتفاضة وتقديم الضحايا ، وبالاعتماد على المتعاونين معها أو المتعاطفين والرأى العام الديمقراطى والوطنى داخل القوات المسلحة. وماكان للانتفاضة أن تنجح ويطاح بنميرى لولا أنه فى يوم الخميس والجمعة والسبت (٤و٥و٦ ابريل ١٩٨٥) انعقدت اجتماعات التنوير داخل القوات المسلحة وكانت كلها ضد بقاء نميرى واستمرار الحكم العسكرى وضد نزول الجيش للشارع . هذا مستوى معين من الاستجابة والانحياز للشعب نتيجة للنقد السياسى والقدرات السياسية داخل القوات المسلحة فى تلك اللحظة. ولو أطاح الجنود بقيادة الجيش القديمة وكونوا قيادة جديدة وتعاونوا مع قوى الانتفاضة لكان ميزان القوى السياسى قد تغير، لكن هذا لم يحدث. ولا يمكن مناقشة التاريخ بـ"لو"، وإلا لكنا أعدنا صياغة تاريخ العالم بماهو أحسن وعشنا فى بحبوحة.

تلك هى العناوين الرئيسية.

نتناول قضايا أخرى فى تقييم وإعادة تقييم صريح. نحن ساهمنا طبعاً فى الستينات فى قضية " الديمقراطية الجديدة" والدفاع عن تجربة عبد الناصر بوجه الهجوم الرجعى الامبريالى باعتباره نظاما وطنيا طرح شعارات تقدمية وحقق بعض الاصلاحات. لكن لم ننتقد بالقدر الكافى السلبيات التى أدت إلى تصفية

التجربة نفسها. لذلك كان من السهل على واحد مثل النميرى أن يأتى فى بلد مثل السودان فيه تعددية وفيه ثورة سابقة من أجل الحرية السياسية ، وأن يطرح هذه الشعارات فتجد استجابة من جانب الجماهير ، ولا يرى الرجل العادى فرقا كبيرا بين ماكان يطرحه الحزب الشيوعى وبين مايطرحه النميرى. هذا خلل فى معالجة الأمور الأيدولوجية كلفنا كثيرا ، كلفنا انقساما داخل الحزب وكلفنا خسائر فى الصراع العسكرى مع السلطة، يجب أن ننتبه له فى مستقبل حياتنا السياسية.

جانب آخر ، نموذج الدولة الاشتراكية ونموذج الحزب الحاكم فى الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية. دافعنا عن هذه التجربة ، ودافعنا عن هذا النموذج. صحيح أن المؤتمر السابع والعشرين (للحزب الشيوعى السوفيتى) طرح قضية التعدد واصلاح النظام الاشتراكى . لكن جمود تطور التجربة الاشتراكية ترك ظلاله على تفكيرنا. طبعا نحن المسئولون عن ذلك وليست مسئولية من يترك ظلاله علينا. هذه قضية مهمة بالنسبة للأحزاب الشيوعية فى تعاملها مع مايجرى الآن. نحتاج إلى إعادة تقييم ، إلى شرح، إلى نقد، حتى إلى نقد ذاتى ، لكن ليس النقد الذاتى السلفى الطابع الذى يشبه التوبة أو طلب الغفران، بل النقد الذاتى الذى يأتى فى اطار إعمار المنهج الديالكتيكى فى التعامل مع كل الظواهر القديمة والجديدة، والتى تتبلور أو تنشأ فى المستقبل. نعتقد أن ذلك مهم دوما لتطور الفكر السياسى وللماركسية.

فى إطار الفكر السياسى فى السودان نبحث عن شكل الديمقراطية الجديدة، شكل الديمقراطية التى تنبثق عن الانتفاضة المنتصرة. نعود لتجربة ثورة اكتوبر ١٩٦٤ وانتفاضة ابريل ١٩٨٥. فالمواثيق التى التفت حولها الجماهير أو البرنامج السياسى لثورة اكتوبر وانتفاضة ابريل، كانت تحمل اصلاحات ذات طابع اقتصادى

ومؤثر، وكان يمكن أن تساعد فى تطور ونهوض حركة الجماهير لاحداث تغييرات ثورية ذات طابع اقتصادى واجتماعى. كما طرح ذلك البرنامج السياسى مؤشرات عامة لنمط جديد فى ممارسة الديمقراطية مثل معاقبة الذين اعتدوا على الديمقراطية وصادروا الحرية ونهبوا أموال الشعب، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات ووضع دستور ديمقراطى وقانون للانتخابات يعطى وزنا أكبر لمناطق الوعى والقوى الحديثة فى النظام البرلمانى، وبعض الاصلاحات فى جهاز الدولة وحل جهاز الأمن... الخ.

لكن يبقى السؤال: هل كلما جاء نظام عسكرى ، تتوحد قوى المعارضة وسيكون بينها بالضرورة قوى الأحزاب اليمينية ، ثم تطيح بالنظام العسكرى لتعيد النظام البرلمانى كى تحكم من جديد القوى التقليدية؟ نعتقد أن هذا ليس شرطا لازما، بل يتوقف على توازن القوى فى اللحظة المعنية وقدرات الحركة الثورية نفسها، والوضع الاقليمى والوضع الدولى المحيط بالسودان. ولكن لايجوز تثبيط الهمم بالقول : لماذا نناضل من أجل الديمقراطية إذا كانت ستعيد للحكم القوى التقليدية؟ هذا التثبيط ليس عفويا، إنما خلفه القوى التى تريد أن تحكم بانقلاب عسكرى - يمينى أو يسارى.

ونحن نفضح هذا النمط من التفكير ونحاول أن نلهم الجماهير كى تدافع عن مكتسباتها الديمقراطية. فالجماهير ستلجأ للانتفاضة حتى فى ظل حكومة برلمانية إذا اقتنعته فى لحظة معينة إنها لاتستطيع أن تعيش فى ظل تلك الحكومة أكثر مما عاشت وتود التغيير. وأحداث ٢٦ ديسمبر نذير بذلك. فدفاعنا عن الديمقراطية والحرية السياسية ليس دفاعا عن حكم القوى التقليدية بل دفاع عن مكتسبات الجماهير.

أما القضية الأخرى فى هذا الإطار ، فهى : إذا كانت الديمقراطية الليبرالية

كافراز للنظام الرأسمالى قد فشلت فى حل قضايا التطور، فماهو نمط الديمقراطية الذى تقدمه الاشتراكية؟ هذا سؤال مشروع يجب أن يطرح. وفى رأيى أن المؤتمر السابع والعشرين والكونفرنس التاسع عشر للحزب السوفيتى وما طرح من إصلاحات فى النظام السوفيتى ، وإصلاحات فى النظام السياسى، يقترب من تقديم هذا النموذج، لكن لم يكتمل بعد، بل هو فى طور البناء ، فى طريق البداية. ويمكن إذا نجح أن يقدم نموذجا بديلا متكاملا للديمقراطية الليبرالية ، التى هى فى نهاية الأمر من منجزات الشعوب، ومن منجزات الثورة البرجوازية العظيمة جدا جدا، والتى غيرت فى الحقيقة من وجه العالم وقضت على الحكم المطلق للقرون الوسطى. صحيح أنها أفرزت الاستعمار ومآسى الرأسمالية ، لكن مابزال التحدى قائما. وقد اكتفينا سابقا بالكسل الذهنى : الرأسمالية سيئة، الاشتراكية أحسن ، والديمقراطية الاشتراكية أفضل. لكن بالتجربة العملية اتضح (من واقع حركة الشعوب والبلدان الاشتراكية بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى) أن المسألة ليست على مايرام ولابد من تطويرها. أليس كذلك؟ هذا يقودنا مباشرة إلي البريسترويكا.

النهج : حقا . طرحنا عليكم السؤال، كيف ترون إلى تجربة البريسترويكا من زاوية رؤيتكم ليس فقط للتطور الداخلى للبناء الاشتراكى، بل ومن زاوية آفاق الثورة الوطنية الديمقراطية فى بلداننا؟

نقد : لايمكن طرح القضية بالتفصيل لأن البريسترويكا ماتزال فى بداية عهدها، وما تزال بانتظار النتائج ، باعتبار أن البريسترويكا تجربة ، أو أنها ذات طابع تجريبى. أعتقد أن البريسترويكا ضرورة تاريخية فى تطور المجتمع الاشتراكى، أنها المصطلح الذى يعبر عن حلقة من حلقات تطور المجتمع الاشتراكى فى مستويين المستوى الأول التوافق بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج،

والثانى النظام السياسى فى إطار المجتمع الاشتراكى.هذه الحلقة، إما أنها ألغى فى فترة من الفترات ، رغم أنها حلقة موضوعية، أو جرت محاولات جزئية للاعتراف بها، وعولجت علاجا محدودا ومن منطلق متردد، منطلق خائف من النتائج الموضوعية. البريسترويكا فى نهاية الأمر استجابة متأخرة جدا لمتطلبات تلك الحلقة الموضوعية فى تطور النظام الاشتراكى ، كنظام اجتماعى خاضع لقوانين التطور الموضوعية، وهذه القوانين ستفعل فعلها، ولن يقلل من فعلها وموضوعيتها حقيقة أن هناك حزبا شيوعيا يهتدى بالماركسية موجوداً فى قمة السلطة. البريسترويكا يجب أن تطرح بهذا الشكل. إنها ثورة فى المجتمع الاشتراكى ، تأخرت، وهذه واحدة من أسباب المشاكل التى أفرزت الموقف المتشكك، أى ننتظر حتى تنجح. فإما أن المجتمع الاشتراكى يعترف بأنه تشكيلة اقتصادية - اجتماعية لها قوانين موضوعية خاصة بها، مثلما توجد قوانين موضوعية خاصة لكل المجتمعات ، أعنى قضية علاقات الإنتاج، ونظام الإنتاج، قضية القاعدة والبنية الفوقية والتناقضات، أو أن يتحول النظام الاشتراكى الى مجموعة من المسلمات تطبق، وينتهى الأمرا

البريسترويكا أراها من هذه الزاوية، من زاوية أنها ثورة ضرورية تأخرت الاستجابة لها ، وهذا التأخير أدى لما يسمى بفترة الجمود أو فترة الركود. إنها ثورة جديدة، حلقة من حلقات تطور المجتمع الاشتراكى الذى يحتاج إلى أن ينتقل من مرحلة إلى أخرى ، من طور إلى آخر، ولابد له أن ينتقل عن طريق القفزات ، عن طريق التراكمات الكمية التى تؤدى إلى تغيرات نوعية ، عن طريق الصراع بين القديم والجديد ، الصراع بين فئات وقوى اجتماعية موجودة فى المجتمع الاشتراكى ، من الطبقة العاملة إلي الفلاحين إلى الانتلجنسيا، والتى لا أعتقد أن مصالحها متطابقة دائما. صحيح أن الطبقة العاملة ستحرر كل المجتمع

عندما تحرر نفسها- كمقولة ماركسية- لكن هذه الحقيقة لا تلغى دور بقية القوى الموجودة فى المجتمع مع الطبقة العاملة فى تحالف أو تقارب أو فى تعاون.

البرويسترويكا مرتبطة بالعودة إلى لينين، والعودة إلى لينين تشمل العودة إلى الديمقراطية العميقة التى تحدث عنها فى الفترة بين ثورة فبراير وثورة اكتوبر ١٩١٧. ففى اطار السوفيتيات وفى إطار البرنامج الاشتراكى ، الاحزاب المشتركة فى السوفيتيات يمكن أن تتناوب على السلطة فى إطار البرنامج الاشتراكى. صحيح أن مانعرفه عن التاريخ حتى الآن، إن موقف المناشفة وموقف الاشتراكيين الثوريين أدى إلى أن يسير الحزب البلشفى لوحده. وهذا الجانب من تاريخ تطور الثورة السوفيتية وما نعرفه عنه ، أو مانشر عنه ، مازال غير كاف ويحتاج إلي مزيد من الدراسة. ومن جهة ثانية فالصراع الفكرى داخل الحزب بصورة ديمقراطية لم يمنع الحزب السوفيتى من الانتصار فى الثورة . فالحزب انتصر ، وكان فى قيادته لينين وتروتسكى وزينوفيف وكامينينف. أليس كذلك؟ وما حاول أن يفرضه ستالين من إجماع قسرى كان غريبا على تقاليد الحزب، والحقيقة غريب على تقاليدأى حزب يسمى حزبا. احيانا الشيوعيون يأخذون بعض الصفات الإنسانية وينسبونها لنفسهم فقط، فى حين أنها صفة إنسانية عامة.

هذا يقود إلى أن التعامل مع البريسترويكا من موقع المتفرج الذى ينتظر النتيجة، موقف غير سوى، وغير ماركسى وغير لينينى. البريسترويكا يجب أن تدعم ، ويجب أن تنتصر ، لأنها ثورة داخل المجتمع الاشتراكى للارتقاء به إلي مستويات أرقى، وهى مسألة طبيعية ومنطقية، وضرورة موضوعية. والصراع ضد ما أفرزه نمط الجمود والركود ، صراع لابد منه لتطور المجتمع الاشتراكى. لايمكن أن تقف على الحياد. ولايمكن أن تقف موقف المتفرج. يجب أن تنزل بكل قواك الفكرية والسياسية والتنظيمية مع البريسترويكا. وما تفرزه البريسترويكا

من سلبيات لا يمكن أن يؤخذ كدليل على فشلها ، إنما هو نتاج الصراع بين القديم والجديد، بين الثورى والمحافظ.

إذ كيف يمكن أن نتصور مثلا تطور المجتمع السوفيتى بدون تطبيق نتائج الثورة العلمية التقنية؟ وهذا التطبيق مرتبط بالصراع ضد الأفكار التى كانت ترفض، بمبررات نظرية، الأخذ بهذه النتائج. وهذا ليس صراع مفاضلة بين مستوى من التكنيك ومن التقنية تستخدم فى لحظة معينة. فالصراع هو بين أن تستخدم أو لا تستخدم. أو مثلا الصراع حول فعل قانون القيمة فى النظام الاشتراكى، إنه صراع بين فهم متكامل وصحيح للماركسية وفهم غير صحيح للماركسية ، أو الصراع ضد تحويل الملكية الاشتراكية إلى صنم ، أو الى صنمين فى الحقيقة، صنم ملكية الدولة وصنم الملكية التعاونية. فى نهاية الأمرتغلب الصنم الأول، كأنما ليست هناك أشكال أخرى للملكية الاشتراكية. فتعدد الأشكال عليه صراع، والمسألة لا تتوقف فى حدود الشكل القانونى للملكية ، وإنما الشكل الملائم فى اللحظة المعينة لتطوير قوى الإنتاج : هذا هو المحك الأساسى.

وفى هذا الجانب الاقتصادى نشير الى نظام الأسعار والسياسة المالية . فبعد الثورة وقبل تطبيق سياسة (النيب) السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) – كان هناك تصور بدائى ، كمالو أن المجتمع الاشتراكى مجتمع مغلق، مجتمع اقتصادى مغلق، التبادل فيه يتم عن طريق السلع، ولادور فيه للنقود. هذا تصور متخلف ، وهو تخلف مرتبط بتخلف البنيّة الاقتصادية لروسيا قبل الثورة. فتوصل لينين إلى صياغة سياسة (النيب) ، التى كان يجب أن تمتد لفترات أطول ، والانتقال منها يتم عبر دراسة وتمحيص على حلقات وسيطة. وهناك الكثير من الإدعاء بأن المجتمع الاشتراكى والنظام الاقتصادى الاشتراكى لايعرفان الأزمات، ولا التضخم؛ لا. يعرف التضخم. هناك أموال متكدسة فى البنوك، وأموال ونقود متكدسة لدى

المواطنين، ولكن لا توجد سلع كافية . واليوم الذى يزيد فيه حجم النقود عن حجم السلع يحصل تضخم، وتحصل ندرة فى السلع، وارتفاع فى الأسعار.

ألا توجد صيغة تجعل الروبل قابلا للتحويل ، وسط اقتصاد عالمى متشابك وتجارة خارجية متسعة بين النظام الاشتراكى والدول الأخرى وبين الدول الاشتراكية نفسها ؟ أمر غير مفهوم ! وهناك عدم الفهم الصحيح للعلاقة والفوارق بين العمل المجرد والعمل الملموس وأثر ذلك على قضية القيمة.

هذه كلها قضايا تطرحها البريسترويكا. وكان شيئا طبيعيا أن تكون مطروحة على جدول عمل القيادة السياسية فى الحياة اليومية لتلحق بها. لكن طرحت فى الماضى بعض الحلول وتحولت تلك الحلول النظرية إلى قرارات ثابتة فتجمد الفكر.

فى السنوات الأولى لملامستنا الفكر الماركسى قرأنا كتاب ستالين (القوانين الأساسية للاقتصاد الاشتراكى) . واضح أنه كانت هناك أفكار مغايرة. وكان هناك صراع داخل الحزب حسم بقرار، حسم بقرار خاطىء. أوخذ قضية العلوم الطبيعية، علم الوراثة مثلا وغيره من العلوم ، وكيف تحول بعض العلماء إلى ذراع علمى لأجهزة بيريا وجرى الفتك بكل العلماء الذين طرحوا هذه القضايا ، واليوم ...

النهج : اعيد الاعتبار للكثير منهم .

نقـــد : مايهمنى ليس رد الاعتبار ، فيمكن فى لحظة معينة من تطور العلوم الطبيعية ، التى نقول عنها أنها مستقلة وغير طبقية ، أن تتحول إلى أداة من أدوات الصراع والقهر والفتك بعشرات العلماء المتازين . باختصار ، فإن فكرة وأسلوب الاجماع الستالينى هى فكرة القهر، فكرة الاستبداد ، وقد أخرت تطور الحزب البلشفى الذى ارتبط منذ نشوئه بالصراع.

النهج: الماركسية كلها تاريخ من السجال والصراع.

نقــــد: سجال وصراع داخل الحزب ، لذلك فإن مايقال اليوم عن رد الاعتبار وبناء تماثيل لضحايا القهر الستالينى غير كاف. وأعنى أن أحسن تمثال هو نشر كل وقائع المحاكمات بتفاصيلها. هذا هو التمثال الحقيقى ، والقضاء الحى على كل مخلفات فترة الجمود وفترة الركود - النشر الكامل للتفاصيل بأسماء الشهداء وأسماء الوشاة وأسماء شهود الزور.

الشق الآخر هو نشر كل أعمال لينين ، ونشر المناقشات التى كانت تدور فى المؤتمرات الحزبية، خصوصا مؤتمر المنتصرين عام ١٩٣٤ الذى فتك ستالين بعده بكل خصومه السياسيين . هذا هو الضمان أن لايتكرر ماحدث. وبنفس المستوى يجب أن تنشر كل التفاصيل عن الثورة الثقافية فى الصين.

هذه عملية مهمة جدا لتطوير الفكر الماركسى ، وجزء من التطوير أن نتفادى الأخطاء ونتعلم من التجربة . هذا ماتطرحه البريسترويكا من قضايا فكرية لايمكن لأى ماركسى أن يقف تجاهها موقف المتفرج المنتظر للنتائج.

أما فيما يتعلق بشق العلاقات الدولية ، فلا يمكن للقضايا ذات الطابع الإنسانى أن تلغى القضايا ذات الطابع الطبقى والصراع الطبقى. وأى محاولة لطرح القضية بإما هذا أو ذاك، يكون طرحا وحيد الجانب. والطرح ليس من طبيعة البريسترويكا نفسها. فهى تمتاز كما امتاز المؤتمر العشرون بطرح إمكانية تفادى الحرب، وطورتها بإمكانية التعاون حول القضايا الإنسانية وهى: الحرب النووية، البيئة، الجوع، الديون . فالحرب النووية تهم كل الإنسانية ولن يتأتى النصر فيها إلا بحسم الصراع الطبقى والسياسى والفكرى ضد العناصر المتطرفة فى المؤسسات الرأسمالية والامبريالية. إذن فهى فى قلب الصراع الطبقى ، لكنها تجمع قوى من

داخل المؤسسة الرأسمالية. كذلك قضية البيئة، بالتأكيد هناك خطر يتهدد الدول الصناعية، رأسمالية كانت أم اشتراكية . كذلك مسائل الجفاف والتصحر والأوبئة . وكذلك قضية الجوع. كلها قضايا ذات طابع إنسانى عام تحتاج إلى جهد إنسانى عام. وأخيرا قضية الديون. تلك هى القضايا الإنسانية العامة، نحددها كيلا يحدث خلط بالقضايا الأخرى. فإذا ما اندلعت ثورة فى بلد ما فى رقعة من العالم يجرى فيها جهد مشترك لإصلاح البيئة. فهذا لايعنى اخماد تلك الثورة أو تجاهل التضامن معها.

مايهمنا فى هذا الصدد، فى حركة التحرر العربية، هو التخلى عن أحلام الخمسينيات والستينات، والتصور وحيد الجانب اللى كان يرى إمكانية أن نحصل على مساعدات بلا حدود وحتى بلا مقابل من النظام الاشتراكى العالمى . هذه الأحلام غير صحيحة. فالنظام الاشتراكى العالمى محدود القوى ، محدود القدرات فى إطار دخل الفرد ، فى إطار التزامات التسلح النووى والتقليدى، فى إطار احتياجات تطور مستوى المعيشة، ومستوى التطور الصناعى والتقنى. فالاتحاد السوفيتى نفسه مايزال بلدا يصدر خامات ، فكيف يستورد خامات من كل العالم الثالث؟ يعنى إذا استطاع أن يكفى الصين وحدها فكثر الله خيره . وهو لا يستطيع أن يكفى الصين. هذه واحدة من الأفكار الشائعة. فأساسها صحيح، ينطلق من موضوعة التحالف بين حركة التحرر الوطنى والنظام الاشتراكى العالمى. وأى بلد ينتقل إلى طريق التطور الاشتراكى، لابد يجد نفسه فى تعاون وتنسيق مع النظام الاشتراكى العالمى. لكن مجتمعنا ، مجتمع المنتج الصغير يتصور دائما أنه يمكن أن يحصل على احتياجاته دون تعب. مثلما يرسل اليك أهلك واحدا من القرية، ويقولون لهذا الواحد إذهب إلى فلان ليساعدك، ويفهم هذا المساعدة أنها تعنى أن يسكن لديك ويشرب ويأ كل ، ويأخذ مصروف

جيب ، ويجد بواسطتك عمل، وهو لايريد العمل ، مادمت تمده بكل شئ. هذه عقلية المنتج الصغير، وقد أثرت تأثيرا كبيرا. ومن جانب آخر حلت الدعاية السياسية محل الدراسة الاقتصادية، دراسة الجدوى لكل مشروع محدد فى أى بلد نام وعلاقة الدول الاشتراكية بهذا البلد.

صحيح أن الصراع ضد الامبريالية أدى فى بعض الحالات إلي قطيعة- مثلا تجميد الأرصدة المصرية بعد تأميم قناة السويس، تجميد الأرصدة بعد ثورة ايران، ودور الكارتيلات والشركات متعددة الجنسية وقدرتها على محاصرة أى بلد غير مرتاحة للتعامل معه. كل هذا يخنق الثورات ، ويؤدى إلي التهويل أن يعوّض النظام الاشتراكى والسوق الاشتراكى عن ذلك. لكن ذلك غير ممكن . لهذا يجب أن نكون حريصين فى التعامل. فنحن لانقطع العلاقة مع السوق الرأسمالى، بل هو الذى يقطعها. نحن نحتاج للتعاون مع السوق الاشتراكى والرأسمالى . وهنا تكمله حركة أخرى - الحركة نحو إقامة نظام اقتصادى عالمى جديد، نحو تبادل متكافئ: ويدخل فيها حوار الشمال والجنوب والصراع الدائر اليوم لأعفاء الديون أو ايجاد حل من الحلول لها.

تلك قضية عبرت عنها البريسترويكا بصورة محددة لكنها بحد ذاتها ليست كافية للحكم على البريسترويكا بكل مافيها. فالاتحاد السوفيتى والنظام الاشتراكى، لايستطيع - أردنا أم لم نرد- إن ينتشر اقتصاديا وعسكريا بلا حدود، لايستطيع ماديا، لايستطيع عسكريا. لست متشائما. إن التخوف من أن الثورات فى بلداننا سوف تتأخر نتيجة البريسترويكا ليس فى محله. بالعكس. يمكن أن نسرع بها إذا انطلقنا من تصورات واقعية وتعاملنا مع شعوبنا بشعارات واقعية حول ماينتظرها فى ثورة التغيير الاجتماعى وبناء الاشتراكية. هذا يتطلب إزالة أية صورة زاهية طوباوية عن النظام الاشتراكى وعن النظام الوطنى

الديمقراطى. شعوبنا يجب أن تنجح ، يجب أن تضحى، يجب أن تتعلم كيف تعيش فى فترة التراكم، فى فترة الاستثمار، فى فترة الحرمان من بعض الكماليات.

صحيح أن هذا يتم فى ظروف عالمية ساد فيها النمط الاستهلاكى بفضل الثورة التقنية . أى أصبح فى كل بلد عربى، فى أى قرية ، الراديو الترانستور ، والفيديو، سلع الاستهلاك المعمرة ، لأن هذا هو الإنتاج العالمى. ولا يمكن أن ننتظر من شعوبنا أن تنوء بنفس الحرمان الذى عاش فيه الشعب السوفيتى فى فترة الحصار وحرب التدخل فى معادلة لابد من التعامل معهادبالكتيكيا كواقع جديد يفرض نفسه.

لاحظ فى بلداننا أن شرائح البرجوازية الصغيرة التى حكمت الأنظمة الوطنية رفعت شعار " اننا لن نبنى الاشتراكية على حساب هذا الجيل لمصلحة أجيال قادمة." هذا النص من عبد الناصر، ويعبر عن مصالح الطبقة الوسطى - الشرائح التى حكمت من أبناء الفلاحين، صغار التجار، صغار المنتجين - فكانت لاتريد ترك أى فرصة للاستمتاع بالحياة الاستهلاكية الحديثة ، ناهيك من أن تضحى بذلك فى سبيل التراكم الرأسمالى والاستثمار. وبالطبع ضمن هذا الجيل لايدخل العمال والفلاحون. فكل طبقة سائدة تلبس مصالحها الاقتصادية والسياسية والروحية ثوب مصالح كل الشعب أو كل الأجيال.

إن الأسباب التى جعلت أقساما واسعة من الجماهير تبتعد عن الاشتراكية أو تشكك فى جدواها كثيرة، واحدة منها النظام السياسى الذى يحتاج إلي إصلاح، ووتائر التراكم والاستثمار التى أدت إلي الحرمان من أشياء كثيرة ، وواحدة منها إغفال قانون القيمة سواء فى الإنتاج أو فى التوزيع أو فى المردود أى الأجر.

النهج: الأجر فى ظل أسعار محددة يقدر حصة العمال، أى يحدد نسب توزيع منتجات العمل.

نقد: وفى داخل العمال أنفسهم الذى يعمل والذى لا يعمل ، الأكثر كفاءة والأقل كفاءة، العامل المهنى والعامل غير المهنى . هذه قضايا مطروحة ويجب أن تناقش ومن المسائل التى يجب أن نتعامل معها بواقعية ، قدرات النظام الرأسمالى برغم أزمته. ففى إطار تاريخه العام ومرحلة الامبريالية والأزمة العامة ، يستطيع باطنيا أن يجدد قواه المنتجة ، أن يعدل ولو جزئيا فى علاقات الإنتاج، بماله من احتياطى ،و بما له من ذكاء فى استخدام الثورة العلمية التكنولوجية التى جعلته يعوض مافقده من أسواق فى المستعمرات وفى البلدان الاشتراكية، بما يستطيع أن يحقق من انتاجية أعلى ، وبالتالى تقليل مايستهلك من خامات وتكلفة ، إضافة إلى التنازلات التى يقدمها للطبقة العاملة، والتغيرات فى داخل الطبقة العاملة نفسها. فعمال الحديد والصلب وعمال المناجم الذين كانوا قلب الطبقة العاملة لحد الستينات في أوربا الغربية ماعادوا اليوم القوة الرئيسية . القوة الرئيسية هى عمال فروع الألكترونيات الذين لا يعتبرون أنفسهم إلى الآن عمالا، بل يعتبرون انفسهم فنيين ومهندسيين ذوى تطلعات أخرى . وهم يُستغَلون ويسهمون فى إنتاج فائض القيمة داخل المجتمع ويؤثرون تأثيرا ضخما جدا على الإنتاج وعلى مساره.

لقد طرأت متغيرات جديدة على الطبقة العاملة وتركيبها، ودور الفئات المختلفة فيها، وما عاد ممكنا الحديث بالشكل التقليدى القديم عن عمال الصناعات الثقيلة والمناجم والحديد والصلب. فليسوا هم بالضرورة طليعة الطبقة العاملة وطليعة كل العاملين. أصبحت هناك قوة جديدة، بما فى ذلك المهنيين، الذين

يتعرضون للاستغلال، أى عمال الياقات البيضاء. إنهم قوة كبيرة جدا فى الوقت الحاضر. ولو نظرنا للاقتصاد الرأسمالى نجد أن وتائر تطوره فى قطاع الخدمات أسرع وأوسع من القطاع الإنتاجى المباشر. هذه حقائق متغيرات فى تركيب الطبقة العاملة. لكننا مازلنا نتعامل معها من الموقع القديم حول التحالف بين حركة التحرر الوطنى والنظام الاشتراكى العالمى والطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية. فأى طبقة عاملة فى أوربا نقصد ؟ هذه قضية يجب أن نكون واقعيين فيها.

لقد كان لتضامن الرأى العام البريطانى تأثيره فى العراق مثلا. وكان لوجود حزب العمال البريطانى فى الحكم بعد الحرب وضغط النقابات البريطانية من أجل حق عمال المستعمرات فى التنظيم النقابى ، أثره الايجابى والمساعد فى تكوين النقابات فى السودان. صحيح أنهم كانوا يريدون توجيه النقابات في السودان وجهة اصلاحية ، لكن الشيوعيين فى السودان صارعوا المستشارين الذين أوفدتهم الحكومة البريطانية، ودفعوا النقابات نحو الصراع الطبقى والشكل الطبقى واستقلال النقابة.

هذه متغيرات فى تكتيكاتنا فى داخل حركة التحرر الوطنى العربية يجب أن نأخذها بالاعتبار، ليس للمواربة، ليس للمواءمة الانتهازية، بل للأدراك الصحيح لتوازن القوى العالمى والمتغيرات الجديدة فى العالم . فى نهاية الأمر فإن ما نعانيه من مظاهر التضخم ومانعانيه من التعامل وفق صفقات صندوق النقد الدولى، تعانيه يوغسوفيا وبولندا والمجر. طيب، قبل عشرين عاما كنا نقول أن النظام الاقتصادى الاشتراكى لايعرف الأزمات ولا يعرف التضخم، لكن اتضح أنه يعرف الاختناقات ويعرف انعدام السلع - أى أن الصيغ القديمة ماعادت تمشى. ومايسمى بالتفكير الجديد ، هو فى حقيقة الأمر الماركسية والمتغيرات الجديدة فى عالم اليوم، وليس تفكيرا جديدا خارج الماركسية. هذه باختصار نظرتنا للبريسترويكا.

النهج: نلاحظ أن تدخل الدولة فى اقتصاديات البلدان العربية حقيقة واقعة تأخذ طابعا أو اشكالا متعددة ، سواء بدخول الدولة كمنتج مباشر فى الإنتاج المادى، سواء فى القطاع الأول أم القطاع الثانى، يعنى إنتاج وسائل الإنتاج وإنتاج وسائل الاستهلاك، والشكل الآخر المميز فى بعض الدول الريعية النفطية هو دور الدولة كمنفق ريعى كمستهلك، كزبون.

نقد: بالمناسبة البترولبون ناجحون وتجب دراسة تجربتهم.

النهج : التطور الرأسمالى في السودان ، بدأ من القطاع الأجنبى الدخيل الآتى من الخارج، أى رأسمالية الفدة، إلى جانب التطور التقليدى ، نعنى النمو العفوى للرأسمالية من داخل المجتمع نفسه، والشكل الثالث الذى يتم عبر التدخل الكثيف للدولة ، ليس من ناحية التشريعات والقسر مافوق الاقتصادى، وإنما دخولها المباشر كرب عمل منتج ، كرأسمال جماعى . نحاول أن نرى خصائص التطور الرأسمالى فى السودان ، ودور الدولة فيه ، كيف ترون ذلك ؟ إلى أى مدى نمت فئات طفيلية غير منتجة ، وإلى أى مدى يمكن فى الواقع العملى ، إحداث تمايز بين البرجوازية المنتجة والبرجوازية غير المنتجة، فى ضوء تجربتكم فى السودان ؟ وإلى أى مدى يمكن الاستمرار فى الدعوة إلى تدخل الدولة كرأسمالى جماعى منتج فى إطار مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية؟

نقد : كل الخصائص تكمن فى الخلفية التاريخية ، ويمكن ايجازها فيمايلى :

- دخلت الإدارة البريطانية السودان كإدارة ثنائية بريطانية مصرية وبدأت تضع الأسس لقطاع الإنتاج الحديث الرأسمالى : بعض الورش ، العمل المأجور، كانت هناك بعض الحرف لكنها تعرضت للدمار شأن كل بلد دخلته الدوائر

الاستعمارية . دخول الإدارة البريطانية هنا يختلف عنه فى الهند ، حيث دخلت الشركات أولا ثم جاءت الإدارة. هكذا أصبحت كل المنشآت التى تقام ملكا للدولة . وعندما نال السودان استقلاله ظلت تلك المنشآت ملكا للدولة : السكة الحديد ، الطيران ، النقل النهرى، ورش الصيانة ، الخدمات . لم تكن فى السودان صناعة تذكر . وكانت البنوك أجنبية تعمل فى التجارة الخارجية. وتمتلك الدولة أيضا أكبر المشاريع الزراعية لإنتاج القطن مثل مشروع الجزيرة المروى بالإنسياب من الخزان، من السد. كان المشروع شراكة بين شركة بريطانية والإدارة البريطانية بعقد زمنى، إنتهى عام ١٩٥٠ وآلت ملكيته للحكومة . ربما اختلف الوضع لو امتد العقد حتى اندلاع الحرب الكورية وارتفاع أسعار الخامات الزراعية - القطن - ومن هنا أصبحت الدولة أكبر مخدم ، ومازالت.

- قامت الإدارة البريطانية بمسح وتسجيل الأراضى ، التى تملكها القبائل والعشائر والأسر ، وماعداها أصبح ملكا للدولة ، مع حق الدولة فى نزع الأراضى للصالح العام، أو تأجيرها إيجارا اسميا إذا كانت صالحة للاستثمار الزراعى - ١٠ قروش للفدان سنويا. وبهذا قامت الإدارة البريطانية بدور البرجوازية لمصلحة رأس المال فى الأرض ، أشبه بدور ثورة كرومويل فى بريطانيا.

- عززت الإدارة البريطانية الفئات المساندة لها: بيوتات الإدارة الأهلية، زعماء الطوائف ، كبار الموظفين ، فأعطتهم رخصا لمشاريع زراعية خاصة على النيل لإنتاج القطن . وكانت هذه الفئة أقوى فئات الرأسمالية السودانية لكنها تراجعت لتدهور أسعار القطن ، ووصول نميرى للسلطة.

- تظل الرأسمالية التجارية أوسع الفئات، والوعاء الكبير الذى خرجت منه فئاتها الأخرى للزراعة والعقار وغيرها ، دون أن تنفصل عنها.

- يكمل القطاع الزراعى ، قطاع ثروة حيوانية كبير فى السودان ، تنشط فيه فئة تجارية نشطة للاستهلاك الداخلى والتصدير.

- كانت فى السودان قبل الحكم العسكرى الأول بعض الورش والصناعات الخفيفة كالمياه الغازية والثلج والصابون وغيرها فى القطاع الخاص . ثم قامت خلال الحكم العسكرى بنوك متخصصة: بنك زراعى ، بنك صناعى ، عقارى ، فاتسع نشاط الفئات الرأسمالية، زراعية ، صناعية ، عقارية . وحدث توسع فى الصناعة فى القطاع الخاص حتى تفوق على القطاع العام من حيث حجم الاستثمار والإنتاج وعدد العمال. لكن الدولة انشأت صناعات استراتيجية كالسكر والأسمنت والغزل والنسيج ومدابغ الجلود ...الخ.

واتسعت الرأسمالية العقارية ، وتلك التى تضارب فى الأراضى ، كما ساعدها أن مجالس الحكومة المحلية راحت تبيع الأراضى والعقارات الحكومية للقطاع الخاص لتغطية عجز موازناتها من هذا الدخل غير المتكرر، وتعقد المزادات لبيع الأراضى السكنية والمتاجر والأسواق.. فارتفعت أسعار الأرض وثروة الرأسمالية العقارية والمضاربة فى الأرض والعقار، رغم أن السكن فى السودان ليس مشكلة لاتساع مساحته، لكن المشكلة هى خدمات الإسكان والسكان.

- قام الحكم العسكرى الثانى بتأميم البنوك ، ثم تراجع عنه كسياسة، فظلت البنوك المؤممة ملكا للدولة ، وسمح لبنوك أجنبية أن تفتح فروعا لها فى السودان، ثم تجمعت مجموعات التجار التى كانت أموالها مودعة في بنوك الدولة وانشأت بنوكا خاصة بها ومارست النشاط المصرفى . وهى ليست رأسمالية مالية.

وعندما أعلن النميرى تبنيه للفكر الاسلامى ونظام الحكم الإسلامى ، قامت فى السبعينات مصارف إسلامية بامتيازات لم تتوفر للبنوك الأخرى فى القطاعين: تصدير الأرباح بالعملة الصعبة، إعفاء من الضرائب، اعفاء من رقابة

البنك المركزى . ثم فرض نميرى أسلمة كل الجهاز المصرفى، العام والخاص والأجنبى، فتوفرت إمكانات مالية هائلة للنشاط الطفيلى ، حيث تسهيلات البنوك قصيرة الأجل، وهى فى الواقع بيوتات تجارية للتسليف وليست مصارف بالمعنى الكامل . فنشطت حركة المضاربة بالسلع التموينية والمحاصيل عن طريق التخزين. فضلا عن أن تسهيلات المصارف الإسلامية تتم وفق أسس سياسية: الانتماء للاتجاه الاسلامى أو بالتوصية منه وليس وفق الضمانات المعروفة. وقد ترك هذا النشاط أثره السلبى على بقية البنوك- خاصة بنوك الدولة . وهكذا جرت رسملة أتباع الاتجاه الإسلامى فى حزب الجبهة القومية الإسلامية - من الذى يفتح كشكا للصحف أو السندوتشات إلى الذى يصدر محاصيل إلي الذى يستورد مواد تموينية ، وغير ذلك من النشاط الطفيلى.

ونتيجة لهذه الممارسات المصرفية ، اتسع النشاط الطفيلى ، وتدهورت الصناعة التى باتت تعمل بمتوسط ٢٠٪ الى ٢٥٪ من طاقتها لفقدان التمويل.

- سمة أخيرة لتطور الرأسمالية فى السودان أن الجيل الثالث من أبنائها ويدير أعمالها اليوم جيل متعلم متفتح مستنير من برقراطيى جهاز الدولة ممن كانوا مديرى بنوك ومديرى مصالح . فكل من يحال للمعاش أو يطرد من الخدمة (وقد طردهم نميرى بالعشرات) لايذهب لمنزله ، بل ينشئ شركة للتصدير والاستيراد أو يحصل على توكيل لبيوتات أجنبية، إلى جانب فئة البرقراطية الرأسمالية المدنية والعسكرية التى أصبحت ذات وزن كبير ومؤثر لارتباطها بجهاز الدولة ومعرفتها بالسوق العالمى والتجربة والخيال. وهناك انخراط بيوتات شبه الإقطاع القبلى والطائفى فى النشاط الرأسمالى بكل قطاعاته. وهناك فئة رأسمالية إقليمية قوامها المتعلمون والمستنيرون من أبناء قبائل وقوميات مناطق السودان المتخلفة ، بدأوا كلسان حال لمظالم أهلهم، ودخلوا الحركة السياسية ولامسوا الجهاز

التشريعى والتنفيذى، ومنه أنشأوا قاعدتهم الاقتصادية ، وتبنوا شعار الحكم اللامركزى وتوسيع صلاحياته ، وكلما زادت الصلاحية زادت القدرة على إصدار القرار الاقتصادى . وهناك الفئة الرأسمالية من أبناء القبائل والقوميات الجنوبية - وتتكون هذه الفئة من الذين احتلوا مناصب سياسية أو تنفيذية في جهاز الدولة ، وبدأوا نشاطهم الرأسمالى كمستهلكين - استهلاك البذخ - من المرتبات والامتيازات والرشاوى التى يتلقونها من الأحزاب الشمالية الكبيرة أو من الخزينة العامة مباشرة. فأسسوا الشركات ودخلوا فى شراكات مع الرأسمالية الشمالية. فى حين كان الرأسمالى التجارى المنحدر من السلالات العربية الإسلامية هو الذى يتولى النشاط التجارى فى تلك المناطق المتخلفة ، ومن هنا العداء حيال التبادل غير المتكافئ لهؤلاء التجار مع الفلاحين والرعاة الذين ينظرون إلى هذا التاجر العربى المستغل الذى كان يتعامل مع أجدادهم فى تجارة الرقيق . وبذا يزداد العداء القومى.

اتسعت صفوف الرأسمالية السودانية اتساعا كبيرا وتنوعت علاقاتها الدولية تنوعا كبيرا ، وبرغم الأزمة والضائقة مازالت أمامها مساحة للحركة. كما أن اكتشاف البترول سيعطيها مجالا أرحب، وهو بترول بكميات تجارية لكنه معطل نتيجة العمليات العسكرية.

النهج: فى الجنوب ..

نقـــــد : فى الجنوب وفى الغرب . ومازالت عملية الاكتشاف جارية.. .للرأسمالية السودانية إذن احتياطى من الزمن واحتياطى من الإمكانيات ، بفضل اكتشاف البترول والمصارف. فإذا توقفت الحرب فى الجنوب ، فسوف يحدث نهوض غير اعتيادى على يد الرأسمالية السودانية. ولكن ليس قبل انتهاء الحرب.

النهج: أى دور ترونه للقطاع الخاص فى برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية فى ضوء حديثكم عن دور أساس للدولة ، وفى ضوء ميل رؤوس الأموال المحلية للنشاط الطفيلى؟

نقـــــد: مامعنى الثورة الوطنية الديمقراطية؟ معناها أن فيها طابعا وطنيا أى استكمال السيادة الوطنية والاستقلال الوطنى - تخليص البلاد من أشكال الاستعمار القديم الكولونيالى الذى كان موجودا بجيوشه ، ومن تغلغل الاستعمار الحديث الذى يأتى بطريق غير مباشر مستفيدا من بقايا الاستعمار القديم التى لم تتم تصفيتها، ومستفيدا من القوى الاجتماعية ذات المصلحة فى إرث بقايا الاستعمار القديم وفى الارتباط بالإستعمار الحديث. وبهذا فالثورة الوطنية الديمقراطية واسعة تتسع لكل الوطنيين ، لكل من هو مع سيادة الوطن، وأن نعترف بأنه وطنى ، وعدم قصر الوطنية على الشيوعيين والديمقراطيين.

أما الشق الديمقراطى فى الثورة- ولا ينبغى بالطبع فصل الجانب الوطنى عن الديمقراطى ، إذ لايمكن تحقيق هذا دون ذاك أو هذا قبل ذاك - فهو أن تحقق إصلاحات اقتصادية اجتماعية سياسية تمهيداً لتحقيق أهداف التغيير الاجتماعى الديمقراطى ، بمعنى أن الأسبقية تكون لتصفية كل الأشكال شبه الاقطاعية أو الاقطاعية المتبقية . وأود أن أكون واضحا فى هذه المسألة. فعندما أقول إقطاع فهذا يختلف عن الاقطاع فى مصر والعراق وأوربا ، الاقطاع فى البلدان التى توجد بها أزمة أرض- إذ ليس فى السودان أزمة أرض. الأرض واسعة. المشكلة هى الاستثمار لرى الأراضى أو تحضيرها للزراعة المطرية. أما فى مناطق الرى فإن المشكلة هى توزيع أراضى المرعى للقبائل والعشائر ودور الإدارة الأهلية فى ذلك وسيطرتها على أحسن المراعى.

فى جنوب السودان الاقتصاد الطبيعى معطل بسبب الحرب الأهلية بين ١٩٥٥ و١٩٧٢ ، ثم من ١٩٨٣ حتى اليوم. فهناك القبائل والتجمعات القومية النيلية - شلك ، دينكا، نوير - وأراضى المرعى والزراعة وتوزيعها العرفى بين القبائل. وفوق الكيان القبلى تقوم مجموعة المكوك والسلاطين . والكجور*. وهى الشكل المتبقى من التركيبة القبلية الأفريقية القديمة.

تصفية هذه الأشكال القديمة يقع ضمن شعار تصفية الإدارة الأهلية التى منحها الاستعمار البريطانى سلطات إدارية وقضائية ، وكلفها بجمع الضرائب مقابل جزء منها ، فجمعت لنفسها ثروة كبيرة وثروة حيوانية وأخصب المراعى، وانتقلت بهذه الثروة للنشاط الرأسمالى فى الشركات والمصارف .. الخ.

على أن تصفية هذا النوع من العلاقات السابقة للرأسمالية لن تتم كما تمت فى الثورة الفرنسية ، بشكلها الكلاسيكى ، أو بمثلما فعل عبد الناصر بالاقطاعيين الذين كانوا حول الملك فاروق فى مصر. ففى ظروف السودان نتحدث عن شبه الاقطاع -Semi-Feudalism - ولم تتوصل إلي المصطلح الأقرب البديل.

أما الاصلاح الزراعى فلا يمكن اختزاله فى برنامج واحد فى ظروف السودان نسبة لتعدد وتنوع علاقات الإنتاج فى مشاريع رأسمالية الدولة لانتاج القطن، والزراعة الرأسمالية الشاسعة فى المناطق المطرية ، والزراعة على ضفاف النيل .. الخ .. ولايمكن إدخالها فى قالب واحد يناسب الكتاب الماركسى الكلاسيكى . المطلوب هو الاقتراب من هذه الخصائص بالدراسة. وهناك مجهود فى هذا الاتجاه وأمام هذه المهمة يجب أن لايتوقع الشيوعيون ولا الديمقراطيون التمتع بالراحة الذهنية.

* الكجور: الزعيم الروحى للمعتقدات والأعراف القبلية الافريقية

وفيما يتعلق بالثروة الوطنية الأساسية التى يسيطر عليها الاستعمار، فيتبقى أن يعاد النظر فى الاتفاقيات التى تمس القرار السياسى والسيادى ، ووضعها فى يد القوى الوطنية الديمقراطية . كذلك الحال فى الإصلاحات الديمقراطية الأخرى التى تجرى فى قطاع التعليم والخدمات وتوزيع الثروة.

الثورة الوطنية الديمقراطية ليست ثورة اشتراكية حتى يطبق فيها كامل البرنامج الاشتراكى . لكنها فى نفس الوقت ليست عملية إصلاح هيكلى أو عملية ذات طابع مؤقت. إنها تغييرات تجرى فى كل البنية الاقتصادية الاجتماعية لمصلحة الطبقات والفئات والقوى الاجتماعية التى ناضلت خلف هذه الاهداف ليس لمصلحة الأفراد ولا القيادات ولا لمصلحة الحزب السياسى ولا لمصلحة قيادات التحالف. ويبقى أهم إصلاح في هذا الجانب هو إصلاح جهاز الدولة . فهو الجهاز الذى ورثناه عن الإدارة البريطانية وأضافت عليه الحكومات السودانية المتعاقبة أجهزة قمع إضافية وضخمته وزادت تكلفته، وأصدرت قوانين لا تحصى وتعد لمصلحة البرقراطية وأجهزة القمع من جيش وبوليس وغيره لمصادرة الحريات. وبحكم سيطرة جهاز الدولة على القطاع العام ، أكبر قطاع اقتصادى ، أصبحت الفئات البرقراطية تملك إلى جانب القرار الإدارى ، قرارا فى الشؤون المالية فتؤثر بذلك فى التطور الاقتصادى، ولها مصلحة مرتبطة بالرأسمالية فى السوق الأبيض والأسود. ولهذا تجد الواحد من كبار البرقراطيين عندما يحال على المعاش. إما يؤسس شركة أو يصبح عضوا فى مجلس إدارة شركة ، ويستفيد من موقعه السابق وعلاقاته ليسهل لشركته الجديدة أعمالها ويوفر عليها مبالغ كان يمكن أن تصرفها وتخسر ، إضافة إلي إقامة علاقات مع الشركات الأجنبية والتأثير على القرار الحكومى فيما يتعلق بإرساء العطاءات نظير مقابل.

هذه الاصلاحات ذات الطابع الديمقراطى تقنن فى دستور وطنى ديمقراطى ،

ملامحه مستمدة من الشعارات والأهداف التى رفعت بعد انتفاضة مارس /ابريل ١٩٨٥ : النظام البرلمانى الديمقراطى ، الحقوق والحريات الأساسية ، محاكمة الذين أجرموا فى حق الشعب وأفسدوا الحياة السياسية والاقتصادية، الغاء القوانين المقيدة للحريات ، إلغاء قوانين سبتمبر ...الخ . هذه الإصلاحات التى طرحت فى ثورة اكتوبر ١٩٦٤ وانتفاضة ١٩٨٥ هى على وجه التحديد الإصلاحات السياسية ذات الطابع الوطنى الديمقراطى التى ينشدها الشعب السودانى، وسعى كى تضمن وتجسد فى دستور وفى حكومة لايزال يبحث عنها.

دور القطاع الخاص فى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية . نحن نتحدث أيضا عن دور له حتى فى ظل السودان الاشتراكى - وقد يبدو هذا الحديث مختلفا عما عهدناه . فالثورة والتغيير الاجتماعى يستهدفان مصلحة الناس ولا يستهدفان غيرها. وإذا كان هذا هو الهدف فإننا نبدأ من نقطة معينة هى مستوى تطور القوى المنتجة. ففى بلد كالسودان لايزال ٨٠٪ من سكانه يعمل فى الزراعة التقليدية حيث لاوجود للآليات الحديثة والتكنولوجيا، وحيث الصناعات الموجودة ماتزال تحويلية ولمواد غذائية استهلاكية ، وحيث أكبر قطاعين فى الصناعة هما السكر والنسيج فى الاستثمار والعمالة ، وحيث لا قاعدة صناعية ، بل ولا صناعة أسمدة فى بلد زراعى .وإذا انتقلنا للجنوب حيث القرى مبعثرة داخل الغابات ... الخ. أمام هذا الواقع المتخلف لمستوى القوى المنتجة يظل للقطاع الخاص دور فى النظام الوطنى الديمقراطى وفى ظل الاشتراكية :

- تجارة التجزئة وتوصيلها للقرى النائية يقوم بها القطاع الخاص بكفاءة أكبر وتكلفة أقل ، ولا يستطيع أن يقوم بها القطاع العام وتكلفة موظفيه وأجهزته مما يزيد أسعار السلع.



- للقطاع الخاص دور فى الصناعة والزراعة والثروة الحيوانية ، لأن الدولة لا تملك الأموال الكافية للاستثمار ولا تملك القدرات الإدارية الكافية لإدارة المؤسسات المختلفة بمفردها.

- للقطاع الخاص دور فى التنمية فى القطاعات المنتجة ، ويجب أن لايمس النظام الوطنى الديمقراطى مصالح القطاع الخاص المنتج ، شريطة أن يعمل وفق الخطة العامة للتطور الاقتصادى الاجتماعى للبلد. وهذا لاينطبق على النشاط الطفيلى الذى يعمل فى المضاربات والعملة...الخ

تنشأ عدة تساؤلات:

١- شعار الدفاع عن القطاع العام صحيح لأنه يوفر عائدا واستثمارات أكبر وأفضل لمصلحة الشعب كله . لكن كلنا نعرف أن القطاع العام صار مكانا للاثراء بالنسبة لكبار الموظفين البرقراطيين وصار مسخرا لخدمة الرأسماليين فى القطاع الخاص . فما العمل اللازم لاصلاحه؟

٢- كيف يعبر القطاع الخاص عن نفسه سياسيا فى النظام الوطنى الديمقراطى، وهو قوة اجتماعية اقتصادية ، فبأى شكل يعبر؟ هل يشارك فى وضع الخطة العامة أم لا، ماذا يفعل بأرباحه وكيف تضمن له الدولة أرباحه ؟ وكيف تنظم عملية انتقاله بين القطاعات بحافز الربح..؟ وماذا عمن يريد نقل أرباحه للخارج؟ كل هذه الأسئلة يطرحها علينا الرأسماليون شئنا أم أبينا. فكيف يمكن التصرف معهم؟ هذه قضية تحتاج إلى حل. ففى فترة بدا وكأن هذا الأمر غير ممكن.

مسألة التعامل مع رأس المال الأجنبى تحتاج إلى إعادة نظر ، ليس من باب الخضوع له، لكن من باب التعامل معه كضرورة موضوعية.

- فى الظرف العالمى الحالى ، وبعد انتعاش سوق البترول وتكدس مليارات

البترو دولارات فى أمريكا وغرب أوربا وإعادة استثمار هذه الأموال فى بلدان العالم الثالث مع الثورة العلمية التكنولوجية واحتياج بلدان العالم الثالث لرأس المال الأجنبى.

- إمكانيات الدول الاشتراكية لا تكلفى لتوفير الاستثمارات الضرورية للبلدان التى تسير فى طريق وطنى ديمقراطى ، فضلا عن أن البلدان الاشتراكية والاتحاد السوفيتى نفسه فى احتياج للتكنولوجيا الحديثة وإعادة الاستثمار لتجديد اقتصادياته.

- امكانية التعامل مع صندوق النقد IMF والبنك الدولى من موقع العلاقات المتكافئة وليس علاقات النهب وعلاقات الاستنزاف ، فى إطار الحركة الجديدة التى تجرى فى العالم وترفع شعار "نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، وحوار الشمال والجنوب، وشعار إلغاء الديون - هذه الحركة لابد أن تصل إلى هدف يعدل من الموازين المختلفة السائدة حاليا- إضافة إلى مسألة أن قضية رأس المال الأجنبى مرتبطة بقضية القطاع الخاص فى الداخل ودوره المشار اليه.

ليس فى هذا تنازل، أو مايقال عن أن الشيوعيين تراجعوا. بالعكس . صار الشيوعيون أكثر معرفة بمجتمعهم، لأن الماركسية ليست أهدافا مجردة عامة تجتهد انت كى تلوى عنق الواقع حتى يلائمها. لكن وكلما تقترب من واقع مجتمعك، تصبح أكثر معرفة بمصالح شعبه والطريق الموصل اليها ، كلما يصبح بمقدورك اقناع الشعب للسير معك لتحقيق هذه الأهداف لأنها تخدم مصالحه.

هناك جانب مهم متعلق بتجربتنا. فقد جاء النميرى ومجموعته بشعارات اشتراكية وشعارات يسارية. وجاء عبد الناصر قبله بذات الشعارات ، وصدرت قرارات المصادرة والتأميم . فماذا كانت النتيجة؟ لم تكن سوى الإنهيار الاقتصادى .. بقى أن نعرف حدود تلك الشعارات التى كانت عزيزة على الثوريين

مثل تأميم البنوك والشركات. لأنه لايمكنك أن تؤمم وتصادر ثم تتعامل مع السوق الرأسمالى، لأن المستثمر يخاف على مصير استثماراته. لهذا لابد من أن ينص فى البرنامج على التأميم مع التعويض العادل، وفى إطار كلمة العادل مساحة واسعة للأخذ والرد والتعامل مع قضايا التجارة الخارجية. فأى محاولة لبلد يريد أن يبنى الاشتراكية فيقفل حدوده ويتعامل فقط مع الدول الاشتراكية، لن يكون له مستقبل فى التطور الاقتصادى الحديث المبنى على الثورة العلمية التكنولوجية، وفى نفس الوقت يستطيع هذا البلد أن يتخذ موقفا ثوريا، موقفا وطنيا مستقلا تجاه رأس المال الأجنبى. فرأس المال الأجنبى سيكون أيضا بحاجة إلى هذا البلد كسوق تجارية أو سوق استثمارية أو على الأقل لاسترداد ديونه على البلد. ولديك مختلف التكتيكات والميكانزمات التى يمكن استخدامها للاستفادة من الظرف العالمى.

لقد وقف الحزب الشيوعى السودانى ضد المصادرات التى أجراها نميرى عام ١٩٧٠. كنا نعتقد بضرورة أن يتوقف التأميم في حدود البنوك الأجنبية وشركات التأمين وبعض الشركات الأجنبية الكبرى التى تسيطر على التجارة الخارجية، فذلك إجراء ضرورى لاستكمال السيادة الوطنية. أما التأميمات الأخرى والتى مست الرأسمالية السودانية فلم تكن صحيحة. كما أن أى مصادرات تمت لم تكن صحيحة لا من الناحية الاقتصادية ولا من الناحية السياسية*. وعندما تراجع نميرى ومجموعته عن التأميمات والمصادرات بطريقة غير منظمة، عاد الذين صودروا أكثر غنى وأكثر ثراء عن ذى قبل. وهذا العبث بالشعارات الثورية فى التطبيق، هذا العبث البرجوازى الصغير بقضايا الثورة الوطنية الديمقراطية، تدفع ثمنه الحركة الثورية العربية.

* كان رأى الحزب الشيوعى ان المصادرة عقوبة اقتصادية، ولزم لذلك ان تخضع لحكم القضاء.

فى كل الأحوال ، الثورة الوطنيـة الديمقراطية لن تقوم بدون ثوريين وطبقات ثورية ، بدون برنامج وطنى ديمقراطى ماركسى واضح، بدون سير الحزب الشيوعى مع الطبقة العاملة ومع جماهير الفلاحين الفقيرة والمثقفين الوطنيين الثوريين، مع القوى الوطنية الديمقراطية داخل القوات المسلحة، وكانوا جميعا فى حالة نهوض ثورى وتصميم في مواجهة القوى المعارضة الداخلية والخارجية . بغير هذا لن تكون الثورة الوطنيـة الديمقراطية . ومن جانب آخر فالثورة الوطنية الديمقراطية لن تتم عن طريق البرلمان. فالبرلمان يعطى فقط فرصة لمخاطبة الجماهير وفيه قدر من الحريات وفرصة حركة أكثر من الدكتاتورية العسكرية اليمينية واليسارية.

النهج: ماهى المهام الاقتصادية التى رسمها الحزب إزاء خصائص تطور الرأسمالية السودانية ؟ نجد فى أدبياتكم نقدا للرأسمالية الطفيلية والبرقراطية ، ونقدا للدولة الباذخة وبرجوازيتها البيرقراطية التى تنهب وتدعم النشاطات الطفيلية. ونجد فى أدبياتكم دعما للرأسمالية المنتجة. هل هناك إمكانية لإعادة توجيه التطور توجيها منتجا ؟ كيف ترون إلى ذلك برنامجيا ؟ وكيف توازنون بين مصالح التطور الرأسمالى الإنتاجى، وبين حاجات الجماهير الشعبية؟

نقــد: فى هذا الجانب انعقد مؤتمر اقتصادى قومى فى النصف الأول من عام ١٩٨٦. كنا مانزال وقتها فى الفترة الانتقالية والانتفاضة لاتزال فى حالة نشاط. وكان أحد شعاراتها إصلاح الوضع الاقتصادى بعد زوال نظام نميرى. فتكونت لجنة تحضيرية للمؤتمر شملت كل الاقتصاديين السودانيين على اختلاف اتجاهاتهم بمن فى ذلك الذين يعملون فى المؤسسات العالمية والإقليمية، واستمر التحضير لفترة طويلة، وخرج المؤتمر ببرنامج للانقاذ الاقتصادى أهم معالمه:

- سيطرة وإشراف المصرف المركزى على السياسة والتسهيلات المصرفية.

- الحد من استدانة الحكومة من النظام المصرفى لتقليل التضخم.
- إعادة تأهيل مشاريع الإنتاج الزراعى والصناعى وإعطاؤهما الأسبقية.
- الضغط على صندوق النقد الدولى لتسهيل شروطه.
- تثبيت أسعار السلع الأساسية الضرورية للمواطن لحل الضائقة المعيشية.

هذا برنامج مباشر لتخفيف آثار الأزمة، وليس حلها، ويبدأ بتوجيه السياسة المصرفية نحو الإنتاج الزراعى والإنتاج الصناعى ، وضرب النشاط الطفيلى، والوصول مع صندوق النقد لحل مشكلة الديون : إما تجمد أو تلغى أو تجمد الفوائد ...الخ، وأن يساعد الصندوق فى تصريف صادرات السودان ، لأن الصندوق يفرض خفض قيمة العملة السودانية كيما تملك الصادرات قدرة تنافسية، فيترتب على ذلك ارتفاع قيمة مدخلات الإنتاج المستوردة.

النهج: وترتفع قيمة المنتجات الداخلية...

نقد: البترول والأسمدة والآليات الزراعية والمبيدات الحشرية نستوردها سنويا بأسعار عالية وتدخل فى تكلفة الإنتاج ، فتخرج منتجاتنا الزراعية عالية التكلفة وعاجزة عن التنافس فى السوق العالمية. إذن هذه دوامة مستمرة. أخيرا نحن نميل إلى تركيز الأسعار بدلا من زيادة الأجور من أجل إزالة الفوارق فى المرتبات فى جهاز الدولة وفى القطاع العام والخاص. أما المطالبة بزيادة الأجور فقط، فى إطار هذه الحلقة المفرغة، فلن تقود إلا إلى المزيد من التضخم، وبالتالى إضعاف القوة الشرائية للسودانيين . وهناك مطلب أساسى آخر هو تصفية النشاط الطفيلى، وأن تخضع للرقابة كل البنوك التى ساعدت على تمويل النشاط الطفيلى - فهناك تجاوزات لضوابط بنك السودان المركزى ، هناك تهريب عملة، هناك تلاعب فى الحسابات لتقليل إيرادات الدولة من الضرائب وأرباح البنوك ، وهناك أخيرا فرض

رقابة البنك المركزى على النقد الأجنبى، والحد من التهريب، واتخاذ الإجراءات لتوفير الحد الأدنى من ضروريات الحياة للناس، الخبز، الذرة، القمح، السكر، زيت الطعام ، الشاى ، الجبن ، الأقمشة الشعبية ، الأحذية ، الأدوية.

هذا يقودنى إلى مسألة الرأسمالية المنتجة والرأسمالية غير المنتجة. يصعب أن يتعايش الإثنان فى بلداننا طالما كان النشاط الطفيلى قائما. فمن الأفضل لأى رأسمالى أن يستثمر عملاته من دولار وجنيه فى النشاط الطفيلى ، لأنه يحقق فى السنة ثلاث أو أربع دورات، فى حين أن دخله فى التجارة وفى الصناعة والزراعة يكون موسميا. لذلك لا أرى مخرجا للبلدان النامية إلا بتدخل الدولة وسياسة تخطيط اقتصادى رأسمالى لمصلحة الرأسمالية المنتجة. لكن مهما صغرت المساحة التى تتحرك فيها الرأسمالية الطفيلية فإنها تكفى لاجتذاب رأس المال المنتج إليها، لأن شروط المنافسة غير متكافئة، ولأن المخاطر هنا - فى الإنتاج- أكبر . وهذا يقودنا إلى قضية سياسية رئيسية ، هى السعى لتجميع الفائض الموجود حاليا ومنع هروبه للخارج، وتوجيهه نحو الاستثمار فى الإنتاج الزراعى والصناعى والخدمات الضرورية والبنية التحتية - فهنا الانهيار كامل. هذا باختصار البرنامج الذى يتماشى مع الاحتياجات الماسة فى الوقت الحاضر.

نأتى الآن إلي مسألة برامج المرحلة ككل. فتفادياً لزحمة الشعارات التى كانت سائدة فى الستينات ، وتفاديا لهوس البرجوازية الصغيرة التى تروج لشعارات دون دراسة أو تأصيل أو حتى تحديد المفهوم المحدد داخل البرنامج ، نعمل الآن بطريقة أخرى. مثلا نقوم بدراسة الاصلاح الزراعى فى كل مشروع زراعى محدد على حدة، بدلا عن الحديث المعمم فى علاقات الإنتاج بهذا الشكل أو ذاك فى كل مشاريع رأسمالية الدولة. فرغم ماعندنا من وضوح وقناعة فإن دراسة المناطق الزراعية المختلفة دراسة ميدانية تكشف عن أن علاقات الإنتاج متباينة. وهذا



أنضل فى التعليم السياسى للشيوعيين وللجماهير التى نتعامل معها.

كذلك عقدنا ندوة دراسية حول القطاع العام ، وجرت مناقشات وتعديلات لتعاد صياغة الورقة الأصلية حول الموضوع بما فى ذلك متاعب وسلبيات القطاع العام فى النظام الاشتراكى، لأنه هو الآخر " قطاع عام". صحيح إن طبيعة الدولة تختلف ، والمضمون الاجتماعى يختلف ، لكن ميكانيزم العمل الداخلى لقطاع الدولة واحد. وقد رأينا أن تضمن الدراسة هذا الجانب الجديد لأنه يفتح أفقا للشيوعيين ويجعلهم أكثر اقترابا من الواقع، بدلا من الدفاع العام عن القطاع العام الذى يتولى التطوير، لكنه يولد بعضا من النشاط الطفيلى ، وكان يشكل مصدرا للنهب، نهب الفائض، وبالتالى يدمر قوى منتجة ، يدمر حتى الجهاز الإدارى ، أو القوة العاملة فى الجهاز الإدارى للمجتمع. عقدنا كذلك ندوة دراسية عن الأجور والمرتبات لبحث البدائل الممكنة.

وعقدنا ندوة دراسية لبحث مضمون شعار " فرض سيطرة الدولة على النظام المصرفى". هذا شعار أساسى فى الثورة الوطنية الديمقراطية ، لكن ما المقصود به، وما مضمونه الملموس؟ يجب تحديد ذلك. فى الستينات كنا نرفع شعار التأميم . جاء النميرى وأمم البنوك والتجارة الخارجية لكن ماهو العائد؟ ماهى الحصيلة السياسية الاقتصادية والاجتماعية لهذا التأميم ؟ إن من حق أى مواطن أن يسأل : هل سنناضل لدعم التأميم مرة أخرى لكى يحدث ماحدث على أيام نميرى؟ ومن الواجب علينا أن نقدم اجابة مسوّغة علميا ، وليس إجابة عامة تقول إن هذه "رأسمالية دولة" ، وإن التأميم لا يعنى الاشتراكية ، وأن ذلك يتحدد بطبيعة السلطة السياسية.

لابد من الدراسة الميدانية فى حدود قدراتك ومعرفتك بالماركسية. لن يلومك أحد أنت لست متفقها . المهم أن لاتكون غافلا عما يجرى. هذا هو الأسلوب الذى

نراه مناسبا فى البرنامج الجديد للحزب . وهناك لجنة صياغة تعكف على وضعه. اعتمدنا أسلوب دراسة كل قضايا البرنامج الوطنى الديمقراطى دراسة موثقة على الطبيعة، ليس بالمعنى الأكاديمى ، لكن بمعنى أن يستوعب الحزب أكثر وأكثر المتغيرات التى حصلت فى المجتمع السودانى. لقد كان الحزب فى السرية والسرية عزلة. وعليه نحاول الاقتراب من الواقع ومن المتغيرات البرنامجية عن هذا الواقع، ونأمل مناقشة ذلك خارج السودان أيضا قبل عقد مؤتمر حزبنا. نحن نرى أن قضايا البرنامج الوطنى الديمقراطى يجب أن تكون واحدة من محاور الندوات المستمرة التى تعقدها «النهج».

النهج: هناك توجه لدراسة خبرة العمل وسط الشباب والطلبة ووسط الفلاحين ، إضافة إلى دراسة الطبقة العاملة العربية فى إطار فريق بحث متكامل.

نقـــد: هذه مسألة هامة . ماعاد من الممكن البقاء فى الأشكالية. نريد أن نصدر حول البرنامج عشرات الدراسات والكتب. هذه الصيغة فى العمل الفكرى تجعل الجبهة الفكرية ترتقى بعملها استنادا إلي نشاط مجموعات من المتخصصين، وهذه عقلية كاملة للحزب الشيوعى. تستطيع حقيقة أن تعرف ماهى الاستراتيجية وماهو التكتيك وماهو شعار برنامج النضال اليومى وماهى القضية البرنامجية حتى لايكون ذلك حكرا على بعض الكهنة الحزبيين ، بل بمثابة رأى عام أو عقل جماعى عالى المستوى.

النهج: تحدثنا عن خصائص التطور الرأسمالى ، ولم نتحدث عن الطبقة العاملة ، نشأتها، خصائصها ، حجمها،...الخ

نقـــد: نشأ الجيل الأول من الطبقة العاملة السودانية- مع دخول الاستعمار عام ١٨٩٨- فى مؤسسات النقل والمواصلات والصيانة والخدمات ، وكان أكبر تكتل

عمالى هو عمال السكة الحديد- سائقو القطارات وعمال ورش الصيانة . هذه الكتلة أسست الحركة النقابية ولفت حولها عمال الصيانة والخدمات. ثم دخلت فئة عمال الصناعات الخفيفة فى الستينات، وبدأت تتسع صفوف الفئات الصناعية اتساعا عدديا، لكنها شهدت أيضا اتساعا فوقيا- فالتركيب التقنى ارتقى، وبات هناك عمال من خريجى الثانويات وخريجى المعاهد الفنية وخريجى التدريب المهنى ، وبدأوا يشكلون مجموعات مؤثرة داخل حركة الطبقة العاملة. بعد ذلك اتسعت فئات أخرى مثل عمال الشاحنات والنقل - فالسودان واسع يتطلب شبكة نقل كبيرة، وطبعا السكة الحديد افضل وأرخص وضرورية اقتصاديا لربط البلد وتوحيده استراتيجيا.

فى السبعينات حدثت تطورات جديدة . فقد تزامن القمع والتشريد فى ظل نظام نميرى مع إزدهار سوق العمل فى بلدان البترول بعد حرب ١٩٧٣ مما أدي إلي هجرة ضخمة جدا من الأيدى العاملة الماهرة والنقابيين المتمرسين الذين شردوا لأسباب سياسية. فعند البحث الماركسى عن الطبقة العاملة علينا أن نتحدث عن تركيبها العضوى وتركيبها التقنى وأيضاي تركيب الوعى ، وهذا مهم جدا. فالفئات الواعية من الطبقة العاملة تعرضت للتشريد، وهاجرت، للسعودية وليبيا والخليج، ولن تعود كجزء من الطبقة العاملة، وهذا تطور مشوّه . انها تعود كمنتج صغير ، أو مالك صغير، يفتح مطعما ، أو يجلب معه حافلة أو شاحنة أو عربة تاكسى ، يفتح كنتينا أو دكانا. هذا تشوّه فى بنية الطبقة العاملة. زد على ذلك فقد دخلت أيد عاملة رخيصة نتيجة النزوح من الريف,مما خفض مستوى - فى فترة الحكم العسكرى الأول ٥٨-٦٤ اتسعت القاعدة الرأسمالية وقامت منشآت صناعية وزراعية بتمويل البنك الدولى - وهذه الفترة الأولى للدفع الرأسمالى باشراف وتخطيط رأس المال الأجنبى والمؤسسات المالية الدولية - مصانع

للسكر، مشاريع للقطن، توسع فى مد السكك الحديدية. كما شيد الاتحاد السوفيتى عددا من الصناعات، وكلها ملك للدولة.

- فى فترة الحكم العسكرى الثانى ٦٩-٨٥ توسع القطاع العام بالتأميم والمصادرة - مؤسسات صناعية ، زراعية ، عقارية، خدمية ، ومطاعم - باختصار ابتذال التأميم والمصادرة ، خاصة وقد شمل التأميم والمصادرة جزءا غير قليل من ممتلكات ومؤسسات الرأسمالية السودانية.

فى هذه الفترة شهدنا النمو السرطانى للرأسمالية البرقراطية والفئات الطفيلية المرتبطة معها فى السوق عن طريق ارتباطها بجهاز الدولة وأجهزة السلطة السياسية كالاتحاد الاشتراكى.

- ليس فى السودان مشكلة أرض، فالأرض الصالحة للزراعة بالرى من النيل أو الأمطار واسعة. المشكلة هى رأس المال المستثمر فى عملية الرى من النيل بالسدود أو المضخات وتحضير الأرض، والآليات من الحرث إلى الحصاد. ومازالت حصة السودان من مياه النيل لم تستنفد كلها. ويميز الزراعة فى السودان سيادة نمط رأسمالية الدولة فى زراعة القطن . وللقطاع الخاص استثمارات فى الزراعة - خاصة الآلية التى تعتمد على الأمطار- لإنتاج الذرة والفول والسمسم كمحاصيل نقدية غذائية وخامات صناعية وللتصدير- حيث يستحوذ الرأسمالى على مساحة شاسعة- أقلها الف فدان، مقابل أجرة على الفدان للدولة ، ويوفر من البنوك المال اللازم لآليات وعمال تحضير الأرض ثم الزراعة ثم الحصاد.

التركيب العضوى للطبقة العاملة. زد على ذلك أن ظروف القهر جمدت الوعى النقابى الذى كان يتسم بسرعة انتشاره فأصبح بطيئا. ولذلك فإن الروابط القبلية داخل الطبقة العاملة لاتزال أقوى من الروابط الطبقية ، فضلاً عن عدم الاستقرار



فى سوق العمل والاستقرار فى مهنة واحدة . خذ هذا المثال: أقدم مصنع للنسيج فى السودان يستوعب حوالى عشرة آلاف عامل ، لكن عدد العمال الذين عملوا فيه وتركوه يصل إلى ٩٠ ألف عامل. أما فى قطاع الفنيين الذين تخرجوا من معاهد فوق الثانوية أو بمستوى الثانوية ، فإنهم نتيجة للدفع الرأسمالى للسوق ، ونتيجة لحقيقة أن الشهادة المدرسية فى بلداننا المتخلفة تصير طريقا للرأسمالية وتغيير الوضع الطبقى، وتحول المرء من ابن فلاح أو ابن عامل إلى عضو فى الجهاز البرقراطى ، فإنهم يحملون تطلعات في هذا الاتجاه . فلم يرتبطوا بالطبقة العاملة، بل كونوا نقاباتهم لوحدهم وأصبحت هناك نقابات للفنيين فى المصنع. فى المدى البعيد ومن منظور التطور البعيد ، نحن نعتبرهم جزءا من الطبقة العاملة، لكننا لانفرض هذا الفهم عليهم الآن. لقد تخلف التركيب العضوى للطبقة العاملة وتخلف وعيها نفسه . والحقيقة أن الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة فى السودان - أزمة الطاقة- تجعل كل الصناعات تعمل بطاقة منخفضة. والعمال فى هذه المؤسسات التى تعمل بنصف أو ربع طاقتها ، يضطرون بسبب تدنى الأجور إلى البحث عن عمل آخر مواز.

النهج: لا حظنا من خلال بعض الدراسات أن نسبة كبيرة من المؤسسات الإنتاجية هى مؤسسات صغيرة جدا ، وبها أقل من ٢٠ عاملا.

نقـــد: قانون التنظم النقابى لايسمح للعمال أن يكوّنوا نقابة إلا إذا كان عددهم ثلاثين عاملا. هذا القانون حرم مالايقل عن ربع مليون عامل يعملون فى مؤسسات كثيرة جدا تستخدم قوة عاملة ضخمة جدا لو أخذت مجتمعة. إن حجب حق التنظيم النقابى عن هذه الجمهرة الواسعة، يغير من طبيعة الطبقة العاملة كطبقة، ومن رسالتها، ودورها، خاصة فى سنوات مصادرة الديمقراطية وفرض الاتجاه الاشتراكى كحزب واحد تخضع له النقابات كرافد وتابع.

استجابت الحكومة لضغط العمال بالغاء قانون النقابات. لكنه إلغاء شكلى لأن مواده الأساسية مازالت مستمرة وأدخلت في القانون الجديد.. هذه تقريبا الظروف المحيطة بتركيب الطبقة العاملة فى السودان.

النهج: كم عدد العمال فى النقابات؟

نقـــــد: ٦٠٠,٠٠٠ ستمائة الف ، وإذا أضفت غير المنظمين للنقابات يصبح العدد مليون.

النهج: كيف تصفون نفوذكم فى الأوساط النقابية؟

نقـــــد: ضعيف. لقد ضعف وجودنا أيام حكم نميرى ضعفا شديدا نتيجة التشريد. بعد الانتفاضة تحسن قليلا، لكنه دون المستوى المطلوب ، صحيح أننا موجودون فى مختلف المستويات النقابية،حتى اللجنة المركزية لاتحاد العمال، لكن وجودنا ضعيف عموما.

النهج: مـايزال الريف يلعب دورا هامـا بالغ الأهمـيـة فى السـودان، بأنماطه التـقليـدية ، رغم دخول الدولة كـمنتج ، ورغم الزراعـة الرأسـمـاليـة الكبيرة. ماهى الأنماط السائدة فى الريف وفى أى وجهة تتطور؟

نقـــد: عدة أنماط...

- نمط رأسمالية الدولة هو الأساس فى مجال إنتاج القطن وبعض المحاصيل النقـدية مثل الفول والقمح..الخ. العلاقة هناك نوع من المشاركة بين الدولة والمزارعين . وهناك عمال آليات وعمال زراعيون موسميون أو دائمون.
- نمط مشاريع لزراعة القطن ومحاصيل نقدية تمنح الدولة ترخيصا لرأسمالى بتعميرها، فيتكفل بشق القنوات وجلب معدات الرى . لكن هذه المشاريع

ماعادت مجددة للرأسماليين فى نهاية الستينات فآلت للدولة وتحولت لرأسمالية الدولة.

- الزراعة على النيل شمال الخرطوم أقرب إلي علاقات الريف المصرى ، أى ملكيات لأسر صغيرة تجمع فى مشاريع كبيرة فى طريق التعاون أو الاستثمار المباشر والايجار. وللدولة أيضا مشاريع على النيل تتولى فيها عملية الرى مقابل إيجار.

- هناك زراعة آلية شاسعة رأسمالية لانتاج الذرة والفول والسمسم بالعمل المأجور المباشر - محاصيل غذائية وللتصدير - وتروى هذه الزراعة بالأمطار. وفى هذه المناطق توجد الملكيات والحيازات الصغيرة للعائلة والأفراد وبعض صغار التجار، وهؤلاء ينتجون كأسر وأفراد ويبيعون للتجار، أى أنهم يتعرضون للاستغلال من جانب التجار مباشرة. فى الجنوب ، حيث الحرب تدمر كل شئ، هناك حيازات الأسرة ، لكنها حيازات فى إطار حيازة القبيلة لأرض معينة يزرعونها معا.

النهج: حيازة وليس ملكية.

نقد: نعم حيازة ، أضف لذلك قطاعا واسعا من الرعاة فى غرب السودان وشرقه وفى الجنوب الشرقى ، يملكون ملايين من رؤوس الأبقار والضأن والأبل والماعز، ومشكلتهم هى المراعى والمياه، وهم يزاولون زراعة مطرية فى حدود الأراضى التابعة للقبيلة التى توزعها على الأسر المختلفة ، فتتولى مجموعة منها الرعى ، وأخرى الزراعة ، وأخرى أعمالا مغايرة.

النهج: كيف تفسرون ارتفاع نسبة سكان الريف ، حيث تصل فى السودان الى ٧٥٪، رغم أن البلدان العربية الأخرى شهدت حركة تمدين عاصفة؟

نقد: تذكروا العامل الجغرافى ، فالسودان بلد شاسع . ثانيا الاستثمار فى الزراعة ، حيث الأمطار القديمة تسهل الاستثمار الرأسمالى فى أى منطقة، فيها ظروف مواتية لزراعة رأسمالية شاسعة، كما أن تطور الزراعة فى مثلث وسط السودان - بين النيلين الأبيض والأزرق- مازال مستمرا لسهولة المواصلات والقرب من النيل. لكن السبب الرئيسى أن كل الحكومات المتعاقبة لم تضع خطة للتغيير، إما جمعت بعض المشاريع جمعا واسمتها خطة ، أو إنها بدأت خطة جادةثم سرعان ما تراجعت عنها. كان بالإمكان إحراز تطور ضخم جدا وبتكلفة بسيطة جدا فى كل أنحاء السودان. وهناك الحرب الأهلية فى الجنوب مما لايوفر الاستقرار. غير أن العامل الرئيسى أن الرأسمالية السودانية لم تدفع خطة للتنمية قدما ، عجزت عن إحداث التنمية ، عجزت القوى الاجتماعية التى حكمت السودان - عسكريا ومدنيا- عن تطوير السودان بأى مستوى قابل للمقارنة بأى فئات مماثلة لها فى المنطقة العربية والأفريقية.

النهج : يتميز السودان بتجربة غنية ، ومريرة، فى مجال ماسمى بـ" الانبعاث الإسلامى" . ودراسة دور العامل الإسلامى تكتسب أهمية إستثنائية ، ليس فقط من زاوية عوامل انبعاث (الإخوان المسلمين) وتنامى دورهم السياسى والإجتماعى، وانعطاف النميرى إلي " الحكم الإسلامى" فحسب ، بل أيضا من زاوية عوامل استمرار الأشكال والعلاقات التقليدية ، وبالتحديد العلاقات الطائفية والدور المؤثر الذى تلعبه في الحياة السياسية، نعنى طائفتى الختمية والأنصار. كيف تواجهون التحديات التى تطرحها هذه القضايا أمامكم؟

نقـــد: لنبدأ بالعلاقات الطائفية ، فهذه الطوائف نفسها طرحت موضوع الحكم

الإسلامى. حزب الأمة مثلاً، منذ أول نشوئه ، رفع شعار "وطننا السودان وديننا الإسلام". فالعامل الإسلامى متداخل فى الحياة السودانية حتى لو لم يكن هناك (إخوان مسلمون). وعليه ينبغى لنا أن نعاين تاريخ نشأة الطوائف.

من حيث النشوء التاريخى ، الأنصار هم القبائل السودانية التى ارتبطت بثورة المهدى ويسمونهم أنصار المهدي . أما الختمية فهى طريقة من الطرق الصوفية لها جذور فى مصر، تحدر مؤسسها من السعودية ، والتفت حولها القبائل النيلية فى شمال السودان وكذلك فى شرقه وفى العاصمة ، أكثر مما فى غرب السودان معقل المهدية . هناك الأسر التى تضررت من المهدية فانتمت للختمية التى كانت على علاقة طيبة مع الحكم الثنائى الذى كان فى علاقة سيئة مع بقايا المهدية والأنصار، فكان ذلك بمثابة نوع من الحماية للطائفية الختمية.

طلائع البرجوازية السودانية من المتعلمين كوّنوا ماسمى بحلقات ثقافية ، ثم مؤتمر الخريجين وطرحوا أنفسهم كلسان حال للشعب بعيدا عن الطائفتين . لكن عندما طرحوا برنامجهم السياسى بطريقة إصلاحية وغير سوية فقدموا مذكرة للحكام البريطانيين لاعطاء السودانيين حقوقهم، وكان وقتها اعلان ميثاق الاطلنطى بين روزفلت وتشرشل ، وعندما أصبح عليهم توصيل رسالتهم للشعب ، واجهوا صعوبات ، فراحوا يلجأون للطائفتين (عرف السودان قبلهم احزاب ذات طابع حديث).* نلاحظ أن البرجوازية وطلائعها ، بسبب من ضعفها ، ألقت بنفسها فى حبائل شبه الاقطاع الطائفى . فالرأسمالية السودانية عموما لاتستطيع أن تعبر عن نفسها تعبيرا مستقلا إلا من خلال التحالف مع الطوائف .

جمعية الإتحاد السودانى(١٩١٩)وجمعية اللواء الأبيض بعدها وشاركتا فى تفجير الحركة الوطنية عام ١٩٢٤، وكانتا بعيدأ عن الطائفية

النهج: ألا يؤدى التطور الرأسمالى نفسه إلي تفكيك الروابط الطائفية؟

نقد: سيقضى عليها. ولكنها لاتتطور على غرار اليونكر فى المانيا لاتتطور بالشكل العادى الطبيعى التقليدى. فكل البيوتات التى تمتلك بنوكا وشركات رأسهما وصناعات وعقارات، عندها علاقات شبه إقطاعية وتعتمد على علاقات طائفية. عائلة الميرغنى تتلقى الخمس من عدد كبير جدا من المزارعين طوعا واختيارا.

النهج: ريع دينى؟

نقد: هذا سيستمر لربما حتى الاشتراكية. فبعدما يدفع هؤلاء الضرائب للدولة، فمن حقهم أن يدفعوا لمن يشاؤون، فاستمرار هذه الأمور يرتبط بوعى الناس.

وإذا كانت طلائع البرجوازية قد صعدت على أكتاف الطائفية، فإن التطور الاجتماعى والتطور الثقافي والثورات التى اندلعت، والانتفاضة، والنقابات، كل ذلك قلل كثيرا من النفوذ الطائفى وإلا ماكان لنا أن نكون موجودين. لكن الطائفية تجدد بنيتها، تعلم أبناءها. ففى الماضى كان زعيم الطائفة وحوله مجموعة من المثقفين يشكلون كل القيادة أما الآن فالقيادة من البيت الطائفى مباشرة، وسيأتى أولادهم واحفادهم ليجددوا بنيتهم. إنهم يكوّنون أحزاباً تحكم. وهناك عمال أنصار وعمال ختمية بسبب الجهل والأمية - يأتون للنقابة ويصوتون للشيوعية لكنهم يعرفون مرشح الطائفة فى البرلمان هذه الإزدواجية سوف تستمر وستظل ظاهرة الطائفية برغم الصراع وأثر الوعى والثقافة والتقدم السياسى وتحرر الجماهير، لكن كشكل من أشكال التركيب العلوى، التركيب الفوقي، لانها مرتبطة بشعائر وتقاليد لها قوة الاستمرار. مثلا فى المولد النبوى لكل طائفة شعائر وتراتيل، وللأنصار شعائر عند الزواج يوم ٢٧ رجب فى ضريح المهدى.



النهج : هل هناك هرمية فى هذه المؤسسة؟

نـــقد: نعم . الميرغنى ومن بعده خلفاء . الأنصار لديهم الامام ووكلاء الامام.

النهج: هل هناك تداخل بين التنظيمات الحزبية والهرمية الطائفية أم أن هذه الأخيرة مستقلة نسبيا؟

نقد: كل الأنصار فى حزب الأمة ولايوجد انصارى خارجه لينضم للاتحادى الديمقراطى .كما لا يوجد ختمى فى حزب الأمة. يستطيع من يشاء أن يخرج ويكون حزبا لوحده.

النهج: ألم تحصل انشقاقات فى داخل العائلة؟

نقد: حصلت فى حزب الأمة. خرج الصادق عن عمه المرحوم الامام الهادى المهدى ، فأصبح حزب الأمة جناح الصادق وحزب الأمة جناح الامام ثم توحد الحزب. كما سبق وانشق حزب المرحوم الأزهرى عن حزب الميرغنى ثم توحدا.

النهج: انتم ترون أن الطائفتين ستستمران لفترة طويلة حتى مع نمو الرأسمالية بالمعنى العقلانى وحتى مع " بلترة" الناس ، وتحطم العلاقات البيطريركية وزحف العلاقات السلعية النقدية.

نقـــد: العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية لم يتم تصفيتها بالصورة الكلاسيكية التى جرت بها فى المجتمع الصناعى الأوربى ، لأن المجتمع الصناعى الاوربى حضّر للنهضة الصناعية بفترة تمهيدية هى عصر التنوير. اين عصرنا التنويرى؟

النهج: : عدا التباينات فى أشكال العبادة والصلوات ، وعدا التمايز المذهبى والقبلى بين الختمية والأنصار، كيف تصفون التمايزات الأخرى ؟

نقد: الخلافات بينهم كانت أعمق فى فترة الحركة الوطنية لنيل الاستقلال. كان الختمية قاعدة الأحزاب الوطنية المنادية بالوحدة مع مصر تحت التاج المصرى ضد الاستعمار البريطانى. وكان الأنصار مع استقلال السودان من بريطانيا ومصر. لكن عشية الاستقلال الكل كان يطالب به ويبدو أن الرأسمالية السودانية التى كانت تتوجه للتعاون مع مصر ضد الانجليز صارت تفكر فى مصالحها الداخلية أكثر عندما اقترب الاستقلال. فالتنظيم الرأسمالى شمل بيوتات وأسرا من الطرفين، وهى تشق طريقها بوصفها مظلات للتطور الرأسمالى - فالمصالح تلتقى وتتشابك ، والخلافات موجودة ، لكن عوامل الوحدة بينهم أكبر، فكلهم يسير على طريق التطور الرأسمالى وكلهم يقف مع الدستور الاسلامى والدولة الدينية، وكلهم مع سيادة القومية العربية الاسلامية على بقية القوميات السودانية. وهذه القضايا الثلاث تربطهم بالاخوان المسلمين.

النهج: كيف يمكن لحركة الاخوان المسلمين أن تعيش خارج الطائفتين ، ناهيك عن العيش داخلهما، مادام أساسها دينيا؟ أن يبرز حزب شيوعى فذلك ممكن على أساس وجود تمايز اجتماعى- طبقى داخل كل طائفة، وبروز مصالح متضاربة تسمح بمثل ذلك التمايز. فكيف الحال مع الاخوان المسلمين؟

نقد: بدأت حركة الاخوان وسط الطلاب ثم الخريجين ، ومازال ثقلها وسط هذه الفئات . وظلوا هكذا حتى منتصف السبعينات، عندما تصالحوا مع نميرى وأصبحت لديهم حرية الحركة ، لكن ظلوا محصورين ولهم ارتباطاتهم بجنيف- المركز الاسلامى، سعيد رمضان ولهم علاقة تعاون مع السعودية ودعم خارجى، لكنهم لايشتغلون للسعودية بالمعنى المباشر. حرية الحركة أيام نميرى أعطتهم ميزة على القوى السياسية الأخرى التى كانت محرومة ومصادرة. وهناك تأثير

المؤسسات المالية الاسلامية التى دخلت السودان- يرعاها محمد الفيصل وله خلافات مع العائلة ويحاول بناء أمجاده خارج السعودية عن طريق البنوك الاسلامية، وهو على صلة وثيقة بالاخوان المسلمين . ومع المؤسسات المالية بدأ التبشير بتطبيق النظام الاسلامى فى الاقتصاد ، أساسا المصارف والتجارة، فحاز الاخوان نصيبا ضخما ونفوذا: تمويل ، وظائف للكادر، فنمت صفوفهم ولديهم الآن تنظيم فعال وقوى. زد على ذلك المد الاسلامى فى المنطقة وإعلان نميرى للحكم الاسلامى . يضاف الى ذلك غياب التنظيمات الثورية والديمقراطية والجماهيرية فى عهد نميرى. وقد استطاعوا التغلغل داخل بعض التكوينات القبلية التابعة للطوائف، ودخلوا الطرق الصوفية التابعة للطائفتين - وفى السودان طرق صوفية متعددة: اسماعيلية ، شاذلية ، قادرية..

النهج: انخراط الاخوان فى نشاط البنوك الاسلامية ودخولهم عالم المضاربة والأعمال والتجارة، ألم يغيرا من البنية الاجتماعية للتنظيم؟

نقـد: طبعا: البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية أعطتهم مصادر تمويل وحولت جزءا كبيرا منهم الى أصحاب ملايين. حزبهم نفسه أصبح حزبا غنيا- كمية من الدور، أدوات المواصلات، الطباعة، الصحف ، متفرغين حزبيين. وقد تميزوا بالانفاق فى الانتخابات ، انفقوا أكثر من حزب الأمة والاتحادى الديمقراطى.. كانت فرصتهم أيام نميرى حيث نالوا حرية الحركة والقوى السياسية الأخرى كلها معارضة ومقهورة. وحتى عندما اختلفوا مع نميرى واعتقلهم ، لم يدم ذلك سوى أسبوعين، ١٦ يوما، ثم انفجرت الانتفاضة.

النهج: علام كان الخلاف؟

نقـد: أصبحوا قوة ذات نفوذ فى الاتحاد الاشتراكى تنافس القوى الأخرى التى

تعتبر نفسها صاحبة سبق، وكان نميرى يشعر أنه بعد تطبيق الشريعة الاسلامية قد أفرغهم من برنامجهم فوجه ضربته لهم- تماما كما فعل مع الشيوعيين فى بداية حكمه.

فى الفترة الانتقالية ، كان هناك المجلس العسكرى الانتقالى لانقلاب كبار الجنرالات لاجهاض الانتفاضة خوفا من المد الثورى وقوى التجمع النقابى والحزبى التى قادت الانتفاضة، فعمل الجنرالات، والقوى الخارجية التى كانت تقف خلفهم. على التعجيل باطلاق سراح الاخوان ليعملوا كقوة متوازنة ، وراح المجلس العسكرى يتعامل معهم فى مواجهة بقية القوى السياسية . وبما أنهم كانوا الحزب الذى مارس نشاطا منظما من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٥ ، استطاعوا تنظيم نشاطهم بسرعة، على عكس الاحزاب الأخرى التى كانت تستند فى السرية على كيانات صغيرة سرية واحتاجت لزمن طويل لتنظيم صفوفها.

النهج: كيف تقيمون المصالح الطبقية التى يعبر عنها الاخوان المسلمون؟

نقـــد: الطفيلية ، النشاط الطفيلى بالمطلق، وليس التجار عموما، فالبيوتات التجارية التقليدية متضررة من نشاطهم. فقد دخلوا ميادين المضاربة مستفيدين من ضخامة أموال البنوك وصاروا ينافسون الآخرين بضراوة ، ونجد أنهم يدافعون عن النشاط الطفيلى بكل أشكاله.

النهج : من أى منطلق تعارضون مشروع القوانين البديلة؟ وعلى فرض أن المؤتمر الدستورى المرتقب أجازها ، فماذا سيكون موقفكم العملى؟

نقـــد : نعارض كما عارض الناس فى السودان قوانين سبتمبر ١٩٨٣. والقوانين البديلة أسوأ من قوانين سبتمبر. وقد أصدرنا وجهة نظرنا فى كتيب ، ونظمنا عشرات الندوات ولدينا الاستعداد لمواصلتها. ونعتقد أنها قوانين تسلب

الحريات وحقوق المواطن وتستخدم الدين لمصلحة طبقات وفئات سياسية بعينها، ليس لانقاذ الاسلام، لكن لمصالح سياسية واقتصادية وضريبية خاصة بالسلطة ومصالح الأحزاب والقوى الاجتماعية التى تمثلها. هذا هو موقفنا. فهو ليس موقفا ضد الدين، ليس موقفا من الاسلام، ليس رفضا للاسلام، ليس محاولة لفرض دين آخر على المسلمين أو دفعهم لأن يتخلوا عن معتقدهم. فالسودانيون بينهم مسلمون وفيهم غير المسلمين . وهناك مبدأ حرية المعتقد واحترام العقيدة فى نفس الوقت. لذلك نقول أننا نوافق فى الدستور على أن تكون الشريعة الاسلامية مصدرا من مصادر التشريع، ونختلف عن الآخرين الذين يقولون أن الشريعة هى المصدر الوحيد للتشريع. نحن نرى أن هناك مصادر أخرى، كالعرف والفكر الإنسانى العام. فالقوانين التى نعمل بها اليوم ، وهى لاتتعارض مع الشريعة فى الجوهر، مستمدة من تراث الإنسانية- السكسون- اللاتين، والعرف السائد فى السودان قبل قيام الدولة الحديثة.. الخ. صحيح أن التكوين النفسى والوجدانى للمواطن السودانى المسلم أقرب لتراثه من التراث اللاتينى والسكسونى، أو قوانين روما القديمة، لكن كيف نستلهم تراث وقيم الاسلام وتعاليمه. وبأى وجهة : هل بوجهة المستقبل ومتغيراته أم بوجهة حدود الصلب والقطع والبتر؟ وهل الاسلام كله عقوبات؟

إذا وافق المؤتمر الدستورى على القوانين البديلة، وهذا مستبعد بحكم طبيعته، فلن تخسف بنا الأرض ، ولن نعدم وسيلة للعمل السياسى - سنتعرض لعقوبات ومطاردة وقهر، لكن سوف نستمر نقنع شعبنا بأن هذه القوانين تؤدى لدولة دينية، وتصبغ لقرارات الحاكم قدسية، إذا عارضته كأنما تعارض إرادة الله. وهذه مسألة خطيرة جدا.

النهج: رفعتم شعار الحكومة الواسعة . كيف الوصول اليها؟

نقد: الحكومة الواسعة فى مواجهة حكومة الأمة والجبهة، فعندما خرج الاتحادى الديمقراطى من الحكومة، بقى أحد أمرين : هل يصبح عملنا الدعوة لرجوع الاتحادى الديمقراطى للحكم؟ هذا شأنه هو كحزب. لكن قلنا أن المهام المطروحة: السلام، الأحوال المالية الاقتصادية، المجاعة، النازحين ، كارثة السيول والأمطار، الديون والانهيار المالى.. تتطلب اشتراك قوى أوسع فى الحكومة، بدلا من حصرها فى الأمة والجبهة فقط. الوصول إليها يتم بمختلف الأشكال.. يرجع الاتحادى الديمقراطى وترجع بعض الأحزاب التى كانت ممثلة فى الحكومة، لكن هذا يحتاج لبرنامج ، وأهم شئ فى البرنامج تحقيق السلام وعقد المؤتمر الدستورى. فبدون السلام ليس هناك مستقبل أو تنمية أو ديمقراطية. وتبلور البرنامج فى ثلاث نقاط: إيقاف الحرب ، حل الضائقة المعيشية، المحافظة على النظام الديمقراطى. إذا تكونت حكومة وفق هذا البرنامج فسوف تكون حكومة واسعة تضم الاتحادى الديمقراطى، والمعارضة الأفريقية، ويمكن بضغط أكبر أن تمثل قوى جديدة ولو بشخصيات كرموز، كما أن الحزب القومى السودانى سيشارك فى الحكومة. ولم نضع شرط اشتراك الحزب الشيوعى. فالحكومة بهذا التمثيل الواسع ستجد ترحيبا من الجماهير اللا حزبية شأن الحكومة الانتقالية وحكومة الائتلاف الأولى بين الأمة والاتحادى التى كانت تحت تأثير جماهير الحزبين المتأثرة بأجواء الانتفاضة وكذلك نواب الحزبين.

هذا هو المطلوب . ليس مطلوبا القيام بانتفاضة جديدة كى ننفذ شعار الحكومة الواسعة، بل فى إطار العمل السياسى والتوازن الحالى. حكومة واسعة بهذا البرنامج أفضل من حكومة الأمة والجبهة التى تسير عمليا فى وجهة برنامج الجبهة واستمرار الحرب.*

---

* بعد هذا الحديث تكونت بالفعل حكومة واسعة شاركت فيها الاحزاب المذكورة، وشارك فيها الحزب الشيوعى وممثلون للنقابات، ولم تشترك فيها الجبهة الاسلامية.

النهج: لماذا إذن رفعتم شعار حل الجمعية الى البرلمان؟

نقد: طرحناه فى وقت كانت جلسات الجمعية تفشل بسبب عدم اكتمال النصاب القانونى، على أن تجرى انتخابات جديدة بقانون انتخابات جديد. ففشل البرلمان فى أداء مهمته يؤدى إلى هبوط أسهم الديمقراطية والقناعة بها وسط الجماهير. نبدل الممارسة الفاشلة من جانب البرلمان نرجع للجماهير، وحتى لو جاءت بنصف النواب تكون قد مارست حقها واكتسبت تجربة جديدة وتعليما سياسيا. صحيح أن المناطق المتخلفة قد تأتى بنفس الوجوه أو من هم فى مصافهم ولن تتغير التركيبة الاجتماعية فى النظام التمثيلى الموجود حاليا طالما ظل النظام القبلى العشائرى والطائفى موجودا. وقد ربطنا حل الجمعية بعدد من الشروط، منها: تعديل قانون الانتخابات ليعطى وزنا أكبر فى عدد الدوائر لمناطق الوعى، وتمثيل القوى الحديثة. هذا لاشك يغير التركيبة البرلمانية، ويعطى فعالية أكبر للجهاز التشريعى ويساعد على رفع وعى الجماهير. صحيح أن لاهذا البرلمان ولا أى برلمان آخر أداة لتغيير اجتماعى وطنى ديمقراطى أو ثورى فى السودان. لكن بالمقارنة مع الحلقة المفرغة، مرة برلمان ومرة انقلاب، فالأحسن تثبيت النظام البرلمانى وتطويره من ارتهان إرادة البلد لمجموعة من العسكريين وللمؤسسة العسكرية المحافظة بطبيعتها مهما أخرجت من عسكريين يساريين فى لحظة من اللحظات.

لكن جدت ظروف . جاءت حكومة الوفاق ، وأصبح الواجب الصراع ضدها من خارج الجمعية ومن داخلها. وسنرفع الشعار مرة أخرى ، لأنه بعد فترة ستكون هناك محاولات لتمديد عمر الجمعية بحجة أن ظروف الحرب فى الجنوب لاتسمح باجراء انتخابات مكتملة! ماذا نفعل فى هذه الحالة ؟ هل ندعو العسكريين ونقول لهم تعالوا أنقذونا من هذه الورطة؟ لايمكن. الخيار العسكرى غير وارد. قد يحدث

فى الواقع . ولكن لن نكون من دعاته. لن نكون من حداته. إن حدث فليحدث حتى يتمكن الناس من تخطيه ويمشوا.

لا أعتقد أن فى انتفاضة ٢٦ ديسمبر ٨٨ كان شعار حل الجمعية صحيحا، إلا إذا كنت تريد أن تحمل معركة واحدة كل شعاراتك التى تنتظرها عشرات المعارك فى المستقبل. يعنى تريد أن تريح نفسك. والله اعطاك معركة واحدة، فألبسها هذا الشعار وذاك، ودعها تحل لك المشكلة. يحدث هذا أحيانا. والثورات تبدأ بمعارك بسيطة والانتفاضة حدثت هكذا. أعلن نميرى زيادة الأسعار فى ٨٥/٣/٢٦ فى طريقه للمطار ليسافر فاندلعت المظاهرات من الجامعة الاسلامية فى أم درمان ووصلت للمنطقة الصناعية والتهبت وتطورت حتى موكب الأربعاء واعلان الأضراب السياسى. حاول نائب نميرى تقديم إصلاحات فتجاوزها الناس. وحاول سوار الذهب فرملة الانتفاضة فتجاوزه الناس.

معركة ٢٦ ديسمبر ماكانت لتتحمل شعار حل الجمعية. كانت المعركة رهينة بسحب زيادات الأسعار. لكن آثار ديسمبر مازالت مستمرة، فلها مابعدها فى وعى الجماهير، فى إحساسها بالقهر والظلم، وأهم شئ احساسها بأنها مازالت صاحبة قرار فى التركيبة السياسية. الشارع مازال صاحب قرار. لهذا نلحظ النهوض النقابى ضد التشريد وفى فرض التفاوض مع الحكومة بعد أن كانت ترفضه.

النهج: هل هناك تنسيق بين أطراف المعارضة داخل البرلمان؟ وهل هناك إمكانية لقيام جبهة موحدة حول القضايا الرئيسية؟

نقد: نعم، لكن ليس بالصورة التى تتخيلها لكى ننام مطمئنين بأن كل شئ مرتب وأن التنسيق قائم. فحتى المعارضة الأفريقية التى توحد الأحزاب الأفريقية،

عادت بعض الأحزاب للحكومة. وفى داخل الاتحادى الديمقراطى تيار لايزال يصر على العودة للحكومة، وتيار يرى الاستمرار فى المعارضة. لكن برغم هذا هناك تنسيق فى المواقف اليومية، ففى البرلمان يتقابل د. عز الدين على عامر والباباسرور والشريف الهندى أو سيد احمد الحسين لتنسيق المواقف. وهناك منبر آخر نشارك فيه هو "هيئة الدفاع عن مبادرة السلام" التى تضم تجمعات كبيرة من أحزاب ونقابات واتجاهات سياسية، حيث التنسيق حول قضية السلام. ونشارك فى "الهيئة الشعبية للدفاع عن الديمقراطية" التى أنشئت ضد القانون الجنائى الاسلامى - قانون الترابى - وهنا يتم تنسيق أيضا. طبعا كان من الأفضل لو تم كل هذا وتجمع فى منبر سياسى واحد لكن ذلك ليس ناضجا بعد ، لأننا غير متفقين نهائيا حول الأهداف العامة والأساسية للمعارضة- الإمكانية موجودة، لكن التطبيق تعترضه عقبات كبيرة. أحزاب جنوبية تعتقد أنها يجب أن ترجع للحكومة، وجزء يعارض . نحتاج إلى الصبر وعدم الانفعال ، كيلا تكون الجبهة مجرد واجهة، أو اسم بلا محتوى. فالبلاد تعانى من مشاكل كبيرة، والقطاعات التى تحتج على النظام القائم والأوضاع القائمة واسعة وكبيرة ، لكن خطواتها ليست دائما سريعة كخطواتنا. فلأفضل أن لا نستعجل ولا نيأس، وأن نكمل هذه المهمة تدريجيا.

النهج: هناك طائفة من القضايا الداخلية الراهنة تحتل مركز الاهتمام، منها استمرار الحرب ، المؤتمر الدستورى ، الأزمة الوزارية..الخ. كيف ترون إلى قضية الجنوب؟

نقد: القضية فى الجنوب ترتبط فى هذه اللحظة بقضية الحرب والسلام قبل أن ترتبط بقضية العدالة بين القوميات أو التطور المتوازن لأقاليم السودان المختلفة بما فيها الاقليم الجنوبى- هذه القضية كلفت السودان ربع قرن من الدمار والخراب.

يصعب فى الوقت الحاضر الحديث عن حل قضية الجنوب وحل المشكلة القومية فى الجنوب، بدون حل مشكلة الحرب والسلام، على اعتبار أن الحركة التى تحمل السلاح- الحركة الشعبية والجيش الشعبى - يتألف قوامها من القبائل الجنوبية، وستظل المشكلة ملتهبة إلى أن تصل إلى المؤتمر الدستورى بعد وقف إطلاق النار ورفع حالة الطوارئ. والمؤتمر الدستورى مهمته حل القضايا الخمس ، وهى: نوع الحكم الملائم للسودان، التوزيع العادل للثروة، الدين والدولة ، هوية السودان، الثقافات والحقوق القومية..الخ.

بعد المؤتمر الدستورى سوف يستمر الصراع السياسى كما يحدث فى أى بلد آخر فما يحسمه المؤتمر لا يعنى نهاية المشاكل ، لأنه فى الجنوب نفسه قبائل مختلفة، وفى الشمال قبائل مختلفة، وللسلام مشاكل وتكلفته التى لاتقل عن تكلفة الحرب، لكن الاستثمار فى ظل السلام يجرى لمصلحة الإنسان ، أما الصرف على الحرب فهو صرف على الدمار.

النهج: ماهو موقفكم من مبادرة الميرغنى؟

نقد: أيدنا هذه المبادرة باعتبار أنها اتفاق بين الطرفين على تحديد موعد للمؤتمر الدستورى والخطوات التى يجب أن تتخذ حتى موعد انعقاده، رفع حالة الطوارئ، وقف اطلاق النار..الخ. فهى اتفاقية سياسية، بيان سياسى، وتختلف عن الاتفاق النهائى الذى يوقع فى المؤتمر. نعتقد أنها كانت اتفاقية جيدة وسليمة، وكانت قد سبقتها اتفاقية كوكادام* . وقد تمت الاتفاقية فى ظروف تصعيد عسكرى حاد وازدياد عدد الضحايا، وتوجه الحكومة نحو الحل العسكرى . ومن

---

* كوكادام اسم منتجع خارج اديس ابابا تمت فيه لقاءات بين قيادة الحركة الشعبية وممثلين للتجمع الوطنى- باستثناء الحزب الاتحادى الديمقراطى- فى مارس١٩٨٦ .

هنا جاء الترحيب التلقائى فى جانب الشعب . فالقضية ليست بنود الاتفاقية ، بل الوجهة العامة للاتفاقية . أما بنودها فقابلة للمناقشة والتعديل. لذا شاركنا فى الضغط على الحكومة لقبول المبادرة.

فالانتصار على أى حرب عصابات يحتاج لزمن طويل جدا فى السودان أو غيرها وفى هذه المدة أرواح تزهق ودماء تسيل وإمكانيات مادية تصرف، فى وقت لاتتوفر فيه لقمة العيش أو القمح أو السكر أو الدواء للناس. ميزة الاتفاقية أن قرنق والميرغنى توصلا إلى صيغة توصل الناس إلي مخرج من الحرب. وبرغم ارتباك الجو السياسى ، فالضغط على الحكومة مستمر لقبول المبادرة أو تقديم مبادرة مثلها أو أحسن منها، يوافق عليها الطرف الآخر ونبدأ فى إجراءات المؤتمر الدستورى. هذا هو الحل.. لأن هذه الحرب ليس لها أفق ، لن تجرى تغييرا ثوريا فى عموم المجتمع السودانى. انها حرب نشأت لأن هناك اضطهادا وظلما على القوميات المضطهدة . ولهذه القوميات حقوق ويجب أن تكون متساوية مع كل القوميات أو مع القومية الكبيرة المنحدرة من السلالات العربية الاسلامية . ولابد أن يكون السودان لكل السودانيين بصرف النظر عن اللون أو العرق أو الدين أو القبيلة. هذه هى المعركة الأساسية المستمرة. المسلم سيظل مسلما والمسيحى سيظل مسيحيا، ومواطن الجنوب الذى يؤمن بالكجور سيظل مؤمنا بالكجور.. لكن كمواطنين متساوين أمام القانون فى الحقوق والواجبات.. هنا هو الجوهر، لكن ما إذا كان السودان اشتراكيا ، ديمقراطيا ، إسلاميا ، ليبراليا برلمانيا ، فهذه قضية تحسم خلال الصراع السياسى.. رأينا فى اتفاقية السلام واضح.

النهج: ماهى آفاق تحقيق السلام أو تنفيذ المبادرة بعد تشكيل حكومة من الأمة والجبهة فقط؟

نـقد: نعتقد أن تحقيق السلام صعب بوجود هذه الوزارة، فهؤلاء لايدرون مايقولون. أنهم يريدون أن يقووا أنفسهم عن طريق الحرب. نحن دعاة المؤتمر الدستورى وتحقيق السلام.

فكل يوم تستمر فيه الحرب خسارة على الشعب السودانى. فالذين يموتون من هذا الجانب سودانيون ، والذين يموتون من حركة قرنق سودانيون أيضا. يمكن لهذا أو ذاك أن يسميهم "خوارج" أو متمردين ، لكنهم جزء من الشعب السودانى يجب أن يعيشوا فى سلام مع الآخرين.

عودة للأصول أم تجاوز؟

حديث مع جريدة الشرق الأوسط

عودة للأصول : ام تجديد وتجاوز؟

تقـــــديم

هذه مجموعة أحاديث صحفية محورها ثورة التجديد خلال تجلياتها وصراعاتها حتى هزيمتها المأساوية فى انقلاب أغسطس العسكرى ، والانقلاب الدستورى- انقلاب التصفية- الذى بدأته القوى التى تتخذ من بوريس يلتسن واجهة لها، واستكملته القوى المنتحرة سياسيا وتاريخيا مع جورباتشوف.

تنتهى الاحاديث عند تصريح لصحيفة الخليج يوم ٢٠ أغسطس حول الانقلاب العسكرى الذى هزم ذاته وهزم ثورة التجديد. وليس نادرا فى التاريخ أن تتصادم قوتان ، لتحتل مسرح الصراع قوة ثالثة يحسم مسار الصراع اللاحق وضعها الانتقالى.

٩١/٩/١٦

تداخلت أسئلة وقضايا هذا الحديث بين ماطرحته الشرق الأوسط وما طرحه دارس سودانى متعاون مع مؤسسة بحوث فرنسية للدراسات الاستراتيجية ، تولى إدارة الحديث ثم تفريغه من الكاسيت وتحريره، وسلمت منه نسخة للشرق الأوسط فى الخرطوم فى يونيو ١٩٩١.

***

بعد مراجعة أحاديث صحفية سابقة حول البريسترويكا، وفقرات من حديث "الشرق الأوسط" بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٤، تتبلور ثلاثة محاور، في كل محور بضعة أسئلة:

* المحور الأول : (١) إن خلفيات البريسترويكا فى صراعات الحزب السوفيتى والفكر الماركسى عموما. (٢) التوقعات حول مصير الصراع ومستقبل البريسترويكا .

(٣) عودة للأصول أم تجديد وتجاوز؟ (٤) المنهج وحجر الحقيقة السحرى.

* المحور الثانى : (٥) هل اخطأ ماركس ومن بعده لينين التقدير؟(٦)الماضى يقتص من الحاضر والمستقبل معا! (٧) نظرية جديدة تتجاوز تصور الماركسية. (٨) الاشتراكية العلمية وحسب!

* المحور الثالث: مدلول سياسى اجتماعى للثورة العلمية التكنولوجية؟

عودة للأصول: ام تجديد وتجاوز؟

أبدأ الحديث بالاجابة على سؤالك الثالث، عما أعنيه فى حديث سابق بالعودة إلى الأصول الكلاسيكية للماركسية، فأبادر بتأكيد أننى لا أعنى النكوص على النصوص فى المؤلفات الكلاسيكية أو التأويل المحدث لهذا النص أو ذاك، أو انتزاع نص من سياقه المنطقى والتاريخى وإحاطته بظلال وتلاوين تحيله إلى سند وحجة لوجهة نظر أو قضية أو استنتاج أو خلاصة. فهذا جمود سلفى فى صياغة جديدة لا أكثر، وهى صياغة بالضرورة عقيمة تحبس نفسها فى إطار التقنية وتلف وتدور فى حلقة مغلقة كثور الساقية لا تتخطى الشرح أو تبسيط النص.

ولعلك تذكر أن الدعوة للعودة للأصول الكلاسيكية كانت -أو ربما كانت مبررة- بعد المؤتمر العشرين للحزب السوفيتى عام ١٩٥٦ للانعتاق من الجمود الستالينى، وازالة التشوهات التى ألحقتها الستالينية بالأصول ، ولفتح الصراع ضد جذور ومظاهر ذلك الجمود. أزيدك توضيحا فأقول أن الهدف لم يكن استبدال نصوص ستالين بنصوص لينين أو ماركس. فإذا كانت مجرد العودة للمؤلفات الكلاسيكية توفر حصانة ضد الجمود ، فكيف تفسر عودة الجمود مرة أخرى بعد المؤتمر العشرين فى الحزب الشيوعى السوفيتى نفسه ومن بعده أحزاب شرق أوربا المهتدية بتجربته، وبنصوص مطولة من ماركس ومن انجلز ومن لينين تبرر ذلك

الجمود وتغطيه وتعطيه مسحة من أصالة؟ وكيف تفسر فى ذات السياق حماس قيادة الحزب الشيوعى الصينى للجمود الستالينى ، وهى التى اختلفت مع ستالين فى أحرج لحظات تطورها، وأكدت الأحداث أنها كانت على حق وكان موقفها جريئا وجديدا وخارجا عن المألوف، وكان موقف ستالين جامدا ومتخلفا فيما يتعلق بدور شان كاى شيك والكومنتانق؟

إذا تأملت مليا مصطلح " العودة إلى الأصول" لابد وأن تلحظ فيه ظلالا سلفية دينية الطابع. حركة الاصلا ح التى قادها مارتن لوثر فى المانيا ضد سطوة البابا كان شعارها العودة للأصول فى تعاليم المسيح عليه السلام. وشهد التاريخ الاسلامى حركات وثورات لا تحصى ولا تعد منذ القرن الهجرى الأول تفجرت خلف شعارات العودة للأصول فى كتاب الله وسنة رسوله فى حشد بسطاء المؤمنين للصراع ضد تسلط وفساد هذا الخليفة أو ذاك السلطان. ومازال صدى بعض تلك الحركات والثورات حيا ومؤثرا فى مجتمعاتنا- مثال الحركة الوهابية فى الجزيرة العربية والثورة المهدية فى السودان. وبما أن الماركسية ليست دينا وليست عقيدة وليست بديلا للأديان أو المعتقدات القائمة على الإيمان الفطرى أو العقلانى - بل هى نظرية دنيوية صاغها البشر من حصيلة تطور الفكر الإنسانى فإن مصطلح "العودة للأصول" ليس بالمصطلح الدقيق لمعالجة قصور وجمود تلك النظرية، رغم تكراره فى كتاباتنا وأحاديثنا بالمعنى الذى تبلور بعد المؤتمر العشرين فى منتصف الخمسينات. فالماركسية شأن كل نظرية تخضع لمحك الممارسة ولا متحان الواقع، وشأن كل نظرية فإن أداة تطويرها وتجديدها وفقا لتطور الواقع الموضوعى هى المنهج، وفى حالة الماركسية فإن المنهج الديلكتيكى - الذى بلور أساسياته هيجل- يمثل الجوهر الثورى فى الماركسية.

فالتاريخ لم يتوقف عند منتصف القرن الماضى عندما صدر " البيان الشيوعى"

وبعده كتاب " رأس المال" والتطور ما أصابه العقم بعد ثورة ١٩١٧ الاشتراكية في روسيا. وباستخدام المنهج العلمي وروحه الثوري تتطور النظرية وتجدد بنيتها باستيعاب متغيرات ومستجدات العصر ومنجزات العلوم الطبيعية والاجتماعية وتجارب الشعوب . وهذه عملية يتولاها الثوريون خلال نشاطهم وليس في عزلة واستعلاء واجترار للنصوص . ولهذا لامكان للتبرير وعزاء النفس بالادعاء بأن العيب في الماركسيين وليس في الماركسية. أو " العيب في التطبيق وليس في الاشتراكية" . أعتقد أن علينا أن نواجه الحقيقة ونعترف أن الجمود تسبب في أن يكون العيب في الماركسية والماركسيين، في الاشتراكية والتطبيق. ومن مواقع الحقيقة الموضوعية تواصل النظرية العلمية مسارها نحو التحرر من الجمود والتعامل مع متغيرات العصر، فتصوغ مفاهيم ومقولات جديدة وتشحذ حد منهجها وترتقي مدارج وشواهق وذرى المعرفة البشرية الجديدة، وهي معرفة شاملة ومتكاملة وليست حكرا على نظرية بعينها أو فلسفة بعينها. وربما كان الاعتراف بهذه الحقيقة الخطوة الأولى على طريق التفكير العلمي السليم في مقابل صلف واستعلاء جمودنا وسلفيتنا السابقة.

* س المنهج وحجر الحقيقة السحري ؟

لا أقصد أن المنهج هو المفتاح السحري لأبواب الغيب الموصدة. ويستحسن أن أدمج الاجابة على هذا السؤال مع سؤالك الفرعي الآخر عما إذا كان هناك ضمانات ينتفي معها تكرار ظاهرة الجمود. فلا المنهج بحد ذاته جواز عبور لمملكة الحقيقة والحرية، ولا النظريات العلمية بشقيها الطبيعي والاجتماعي موصومة من الجمود. فبقدر ماكان المنطق الشكلي - منطق المعلم الأول - أداة للمعرفة والعلوم في العالم القديم والعصر الوسيط، بقدر ما أصبح فيما بعد، في عصر النهضة وعصر التنوير، عائقا لتطور المعرفة وضاق عن استيعاب مستجدات ومتغيرات

العلوم ، رغم جهد رواد الفلسفة العربية الاسلامية من الكندى إلى ابن رشد فى تطوير ذلك المنطق باضافات واسهامات متقدمة أوصلته إلى أوربا العصر الوسيط.

وإذا كانت الفلسفة الكلاسيكية الألمانية قد أحدثت ثورة وقفزة فى المنهج الديلكتيكى على يد هيجل، فقد ظل المنهج بكل ثوريته وعلميته حبيسا فى مذهب هيجل المغلق، وظلت الفلسفة الكلاسيكية الألمانية نفسها متخلفة عما توصل إليه الفكر السياسى والنظرية الاجتماعية فى فرنسا والاقتصاد السياسى فى انجلترا ومكتشفات العلوم فى الذرة والخلية وحفظ الطاقة فى أوربا فى القرن التاسع عشر ونصفه الأخير على وجه التحديد.

وأرجو أن تسمح للحديث فى هذه القضية أن يخرج عن طابعه الصحفى الاعلامى ، إلى معالجة جوانب نظرية وفلسفية للقضية، بمعنى أن من صاغوا الماركسية - أى ماركس وانجلز قبل قرن ونصف- لم يدعوا أنها ذات عصمة من الخطأ أو ذات علاقة مباشرة بالحقيقة المطلقة. بالعكس ظل ماركس- ومن بعده انجلز- يؤكدان أن نظريتهما ليست عقيدة جامدة ، ليست مذهبا مغلقا، بل مجرد مرشد للنضال السياسى من أجل الاشتراكية. وإذا توفر لك الوقت وعثرت على الجزء الثالث من كتاب " رأس المال" وتصفحت مقدمته التى صاغها انجلز فإنك واجد حديثا واضحا عن أنه من الخطأ والخطل وسوء التقدير أن يتوقع القارئ لمؤلف ماركس تعريفات أو وصفات جاهزة وبمواصفات حسب الطلب وصالحة للتطبيق مرة وفى كل مرة. ويشرح انجلز فكرته المنهجية بقوله طالما أن الظاهرات والأحداث والأشياء فى الحياة فى حالة تغير وتبدل فإن الأفكار التى تعبر عن تلك الظاهرات والأحداث والأشياء وعلاقاتها المتبادلة لابد أن تكون فى حالة تغير وتبدل،فلا تبقى مغلقة فى كبسولة أو " مكبسلة" حسب تعبيره Incapsulated. وفى أكثر من مؤلف كان ماركس وانجلز يؤكدان أنهما تمردا على مذهب هيجل

الفلسفى المغلق الذى انتهت به الفلسفة فى شكلها وطابعها الكلاسيكى، حيث يسعى كل فيلسوف إلى تركيب مذهب معرفى شامل من نهج وانطولوجيا وابستمولجيا وميتافيزيقا، وصولا للحقيقة الكونية الشاملة أو الحقيقة المطلقة. ومن ثم أكدا أنهما بصدد صياغة نظرية مفتوحة على الحياة والتجربة والعلوم، وأن المقولات والمفاهيم التى صاغاها عن التاريخ - أى المادية التاريخية - ليست أكثر من مرشد للبحث والدراسة فى علم التاريخ. فلا هى بديلة له ولا هى الكلمة النهائية فيه.

فاذا تمعنا المسافة التى تفصل عصرنا عن منتصف القرن الماضى عندما صاغ ماركس وإنجلز أفكارهما هذه ، وإذا ما أدركنا الثورة التى حدثت فى العلوم والمعرفة فى مكتشفات التاريخ البشرى نفسه، وتجارب المجتمع الإنسانى والنظريات التى لخصت تلك التجارب، بما فى ذلك تجربة الاشتراكية وانتصارها وصعودها ثم انحسارها، وأزمات الرأسمالية وحروبها وتحولاتها الهائلة، وتجارب شعوب ومجتمعات العالم الثالث - لو تمعنا كل ذلك لا نفتح لك ما أرمى اليه عن أن الخروج من حلقة الجمود والأزمة فى النظام الاشتراكى والفكر الاشتراكى وما تمثله الماركسية فى ذلك الفكر ، لن يتم باستظهار نصوص وأفكار ماركس وإنجلز التى أشرت اليها، بل بالمنهج العلمى المتعامل مع واقع العصر ومتغيراته، كما هى، دون تصورات هندسية مسبقة ودون تلاوين ايدولوجية زائفة. وتبقى أفكار ماركس وانجلز فى الخلفية مصدرا من المصادر للنظريات السياسية الاجتماعية الاقتصادية للثورة الاجتماعية فى العالم المعاصر، تماما كما تبقى ثورة اكتوبر الاشتراكية، بكل زخمها ومؤثراتها، تجربة من تجارب ثورات الإنسانية وليست "الموديل" النموذج السطرة ، المثلى الأعلى .

فمثلما كان للثورة الفرنسية مكانتها وللثورة الأمريكية مكانتها فى القرنين

الثامن عشر والتاسع عشر، فلثورة اكتوبر الاشتراكية مكانتها وكذلك لثورة الصين فى القرن العشرين. وفى الأطار الاقليمى الضيق والتاريخ الماثل فإن لثورة مصر مكانتها وكذلك لثورة الجزائر والعراق وليبيا. ولكنها لا يمكن، لا مجتمعة ولا منفردة ، أن تصبح " الموديل". والحال نفسه مع الثورات الأفريقية ، من الجنوب الأفريقى إلى موزمبيق والجولا واثيوبيا وناميبيا... ومع ذلك تبقى للانتفاضة خصوصيتها فى الثورة الفلسطينية، كما للمقاومة اللبنانية من حيث الأنق ومن حيث الالهام فى زمن التركيع واستبدال رسم الأسد برسم الحرباء فى " شارة النبلاء" Coat of Arms.

أوجز عليك فأقول مامن جبل ارارات أو الجودى يعصم النظريات العلمية السياسية الاجتماعية من الجمود. ولا عاصم أيضا للنظرية العلمية الطبيعية. ولم يكن تعبير " التطبيق الخلاق للماركسية" سوى وصفة ايديولوجية لما يشبه الاقتناع الذاتى وماهو باقتناع. فكلمة تطبيق توحى تلميحا وتصريحا كما لو كانت الماركسية علما تطبيقيا Applied Science ، وهى بالقطع ليست كذلك وما من علم اجتماعى يمكن أن يصبح علما تطبيقيا إذا أراد أن يبقى علما فى الأساس. وحتى العلوم الطبيعية ذات الطابع التطبيقى تحتوى على شق نظرى مجرد Abstract لايمكن تسميته تطبيقيا بالمعنى الحرفى. وفى تقديرى الشخصى ومن خلال متابعتى الدقيقة وفحصى المتأنى لتجربتى الذاتية فى اكتساب المعرفة السياسية عموما وفى التعامل مع الماركسية ، توصلت إلى أن استخدامنا لتعبير " التطبيق الخلاق للماركسية" كان يعنى " المحاكاة الخلاقة" للتجربة السوفيتية فى الاشتراكية. وفى هذا السياق يهزم التعبير نفسه لأن نقل التجربة أو إعادة تطبيقها ينسخ مبدأ الخلق، مبدأ الابداع، مبدأ التجديد. يمكن القول المحاكاة أو النقل بتصرف أو مع بعض التعديلات - فطلاب التشكيل فى كليات الفنون

يبدأون بإعادة رسم لوحات كبار المبدعين - الماسترز- وبدرجة عالية من الاتقان، ومع ذلك يقصر إتقانهم عن أن يسمى إبداعا.

ومن باب الرجم بالغيب محاولة تقديم إجابة قاطعة عن مستقبل تطور أو مصير أى نظرية علمية، طبيعية كانت أم اجتماعية. فالفكر الإنسانى عرف فى تاريخه فترات الازدهار وفترات الذبول. وما كان للماركسية أن تتطور بمعزل عن الفكر الإنسانى فى أوج زخمها وعنفوانها أو فى فترة أزماتها السابقة والحالية. وكثيرا ماحدث فى تاريخ الفكر الإنسانى أن يتعرض علم بعينه- طبيعيا كان أم اجتماعيا- لأزمة جمود وركود . فقد عرف علم الفيزياء ، أزمة حادة فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر والعقد الأول والثانى من القرن العشرين حين عجزت نظريات نيوتن عن حل المعضلات الجديدة التى تصدت لها علوم اللرة ونظرية النسبية . وعرفت علوم الاقتصاد السياسى الرأسمالى أزمة عميقة خلال وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية فى الثلاثينات ولكن تعاليم كينز وأنماط تنظيم الإنتاج الصناعى الكبير التى استنبطها تيلر وفورد دفعت علوم الاقتصاد السياسى الرأسمالى دفعات قوية للأمام بعد آدم سميث وريكاردو. ونجحت فى الوجهة نفسها المدارس الاقتصادية الجديدة كتلاميذ كينز الذين عدلوا وتجاوزوا ما توقف عنه استاذهم. ومن جانب آخر مازال علم الطب يكابد العجز أمام السرطان والأيدز.

ليس غريبا ولا خارجا عن سنة الفكر البشرى أن تتعرض الماركسية لأزمة جمود وركود رغم كل الأوصاف الضخمة التى نطلقها عليها مثل" النظرية العلمية الوحيدة" ونظرية علم تطور المجتمع ونظرية الثورة الاجتماعية... وهى أوصاف سياسية وليست علمية. وقد سبق أن تعرضت الماركسية لأزمات سابقة ربما كان اشهرها فى مطلع القرن وانقسام الحركة العمالية الأوربية، وأشهرها فى زماننا هذا الخلاف الصينى - السوفيتى ومدارس اليسار الجديد فى غرب أوربا ثم مدارس

الشيوعية الأوربية ,Euro-Commmunism ، وكلها كانت منطلقات تمهيدية تفجرت فى الأزمة الحالية، التى يدور الصراع حولها فى ثورة تجديد الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى- البريسترويكا والقلاسنست- ، ولم يحسم الصراع بعد. فالخروج من الأزمة يتطلب الانتقاد الشامل الكامل للقديم الراكد الجامد وصياغة نظرية جديدة للاشتراكية وللثورة الاجتماعية فى العالم المعاصر. وهذه مهمة يتولاها كل حزب وفق ظروفه وتجربته وقدرات مفكريه وقادته ومستوى تطور الحركة السياسية والثقافية فى وطنه ومنطقته- باختصار ليست مهمة الحزب السوفيتى أو مجموعة أحزاب بعينها فى أوربا أو خارج أوربا.

أما إذا كان سؤالك عما يجب أن يتوفر من ضمانات للتقليل من خطر الركود والجمود عموما فى الفكر السياسى الاجتماعى الثورى، فإن أول الضمانات هو فعالية المنهج العلمى فى مقاومة حكم العادة والقصور الذاتى ، واخضاع كل استنتاج أو برنامج لمحك التجربة والصواب والخطأ، وأن يسود مبدأ التعددية الفكرية والتعددية السياسية خلال النضال الثورى وخلال الثورة، وبعد انتصار الثورة وأن تعلو قيم وضوابط الديمقراطية فى التحولات الاشتراكية. وقد تكون هناك ضمانات أخرى ، ولكنها ليست بحال من الأحوال نوايا طيبة ورغبات ذاتية، إنما حصيلة نضال وتضحيات فى الصراع ضد المجتمع القديم والقوى القديمة والفكر القديم العقيم- حتى ولو كان هذا الفكر طليعيا وعلميا فى يوم من الأيام ثم تجاوزه الزمن.

قصدت بهذه التفاصيل أن أكون واضحا ومنسجما مع وجهة النظر التى تحاورنا حولها قبل تسجيل هذا الحديث. أى أننى لست من الذين يبصقون على تاريخهم السياسى وتجربتهم السياسية خوفا من مسئولية أو تنازلا لاغراءات. فهو شأن كل تاريخ يخضع للتقييم من حيث كونه تجربة ومعرفة وعلاقات إنسانية ، واخفاقات

ونجاحات، ويخضع لاستخلاص الدروس والعبر زادا للمستقبل. لهذا ذكرت لك أننا كنا جزءاً من الجمود والركود، وإذا كنا قد توصلنا لبعض القناعات حول التعددية السياسية والفكرية، والاقتصاد المختلط ودور رأس المال الخاص المستثمر فى الإنتاج، والموقف من الدين ودوره فى الحياة الاجتماعية وفى تاريخ البشرية ومستقبلها، فقد كان ذلك فى اطار الجمود ومحاولة الانعتاق من إساره. ثورة التجديد - البريسترويكا - ساعدت ولاشك، لكننا لسنا فرعا لها فى السودان، لسنا نسختها السودانية... لنا تجربتنا ولنا عقولنا لاستخلاص نظرية جديدة، ولنا طريقنا. ومثلما كان للماركسية مصادر أخذت عنها كالفسفة الالمانية والاقتصاد السياسى البريطانى والفكر الاشتراكى الفرنسى، فالماركسية فى عالم اليوم مصدر من المصادر للنظريات الثورية الجديدة.

* س هل اخطأ ماركس ومن بعده لينين التقدير؟

* س الماضى يقتص من الحاضر والمستقبل معا؟

* س نظرية جديدة تتجاوز قصور الماركسية؟

* س الاشتراكية العلمية وحسب؟

القضايا المثارة هنا، أو الأسئلة المطروحة تدخل بالحديث فى مياه أكثر عمقا من سابقتها بمعيار الأحاديث الصحفية - لكنها أقرب إلى أن تقدم للقارئ ولصاحب الاقتراح بهذا الحديث، صورة من الداخل عن البريسترويكا. وربما كانت الخطوط الأولى لتلك الصورة، البدء بأن أزمة الاشتراكية السوفيتية، وهى التجربة الأم، أو النموذج، تفاقمت لتفاعل عوامل الجمود والقصور الداخلية وعوامل الحصار والمنافسة الرأسمالية الخارجية، فكان انفجار الأزمة فى ثورة التجديد أو البريسترويكا تطورا موضوعيا حتى لو لم يكن متوقعا، وربما لم

يخطر بخيال أشد أعداء الاشتراكية تفاؤلا. وعندما انفجرت الأزمة فى الأصل كان لابد أن تنفجر فى الفرع، فانهارت أنظمة شرق أوربا من بحر البلطيق شمالا إلى الأدرياتيك جنوبا عبر القارة الأوربية- بولندا ، المجر، المانيا الشرقية، تشيكوسلوفاكيا، بلغاريا، رومانيا، يوغسلافيا ، البانيا- وكانت تمثل الجبهة العسكرية التى تحكم فيها الجيش الأحمر السوفيتى وهو يطارد جيوش النازى المندحرة. وبتعبير آخر يمكن أن تقول أنها مجموعة البلدان التى حررها الجيش السوفيتى من الاحتلال النازى فى نهاية الحرب العالمية الثانية، ووظف تواجده فوق أراضيها لصالح غلبة الأحزاب الشيوعية فى تلك البلدان ضمن تحالفات سياسية واسعة نشأت خلال المقاومة الوطنية ضد الاحتلال النازى. وكان للشيوعيين نفوذ ووزن فى تلك المقاومة وتلك التحالفات ، لكن بذور الأزمة بذرت يومذاك بواسطة النهج الستالينى ، فانفرد الشيوعيون بالسلطة وضربوا التحالف، ونقلوا التجربة الاشتراكية السوفيتية وفرضوها على شعوبهم بعد أن فرضها عليهم السوفيت. وكان الاعتقال والسجن وتلفيق اتهامات الخيانة والمحاكمات الصورية وأحكام الاعدام نصيب عشرات القادة الشيوعيين الذين عارضوا ضرب التحالف وعارضوا فرض التجربة السوفيتية فى كل بلد من هذه البلدان. ولعلك إذا رجعت لصحافة البلدان الاشتراكية بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى(١٩٥٦) لوجدت بيانات وقرارات رد الاعتبار لأولئك الأبطال ضحايا العسف وضيق الأفق والصلف الأيدولوجى باسم الاشتراكية.

يختلف الوضع فى الاتحاد السوفيتى نفسه- مع تفاوت من جمهورية لأخرى. وفى الصين وفيتنام وكوبا حيث وصلت الأحزاب للحكم فى قيادة ثورات جماهيرية عميقة. ولهذا لم يرتبط انفجار أزمة الاشتراكية بالاطاحة بحكم تلك الأحزاب ، فضلا عن أن قيادات من داخل تلك الأحزاب تصدت وبادرت باعلان الأزمة

وتفجيرها ووضع برامج لحلها فى صراع متواصل مع المحافظين دعاة الجمود.

وتبقى لكاسترو ثوريته ذات الطابع المنفرد "والكارزمى" لصياغة أسلوب جديد لتجاوز أزمة الاشتراكية فى بلد صغير متخلف وعلى مرمى حجر من أمريكا.

* س كيف فى تصورك ؟

السؤال محرج . ولو كنت أعلم لما كان هو كاسترو، فأمثاله يكتسبون الصفات الثورية والمعرفة الثورية من خلال الممارسة والخطأ والصواب، لكن ثورية كاسترو نظرية ، جُبل عليها. أضف إلى ذلك أن علاقته بشعبه حميمة ولهذا لابد أن يحس فى وقت مبكر برغبات الجماهير.

وقبل أن تستغرقنا التفاصيل أرى أن نتوقف عند بعض الاستنتاجات التى قد تساعد القارئ على تركيب الصورة من الداخل وهو يتابع التفاصيل والمعلومات التى توفرها أجهزة الاعلام صبح مساء.

الاستنتاج الأول: انهيار المعمار الأيدولوجى للتجارب الاشتراكية والفكر الاشتراكى لما بعد الحرب العالمية الثانية - أو لحقبة الحرب الباردة فى التاريخ المعاصر- مثال ذلك ماكان يقال أو ماكنا نقوله عن عصر الانتقال إلى الاشتراكية وماكنا نقوله عن أن الاشتراكية كنظام اجتماعى اقتصادى لايعرف الأزمات أو يفترض موضوعيا أن لايعرف الأزمات .

من جانب آخر، فإن انهيار هذه العمارة لابد أن يتبعه انهيار أو تصدع الشق الآخر لمعمار ايدولوجية الحرب الباردة. فإذا كانت الولايات المتحدة على سبيل المثال قد استطاعت أن توحد "فسيفساء" قوى اليمين فى العالم تحت شعار" الخطر الشيوعى" فبأى شعار توحده اليوم وقد زال هذا الخطر؟ ومثال آخر، تراكم الأرباح الفلكية فى خزائن احتكارات السلاح تصنيعا وتسويقا لمواجهة خطر ترسانة السلاح الشيوعى ، فأى مبرر جديد تسوقه الاحتكارات لتحقيق تلك الأرباح ،

رأى مبرر تسوقه حكوماتها لزيادة نصيب التسلح في ميزانية الدولة؟.. ومهما حاولت أجهزة الاعلام الغربى إغراق الناس بتفاصيل انهيار العمارة الايدولوجية للاشتراكية مابعد الحرب الباردة، فإنها لا محالة واصلة يوما لنقطة الصدام مع الواقع وانهيار بنائها الأيدولوجى حول عشرات القضايا مثل: إلى متى يستمر التبادل غير المتكافئ مع العالم الثالث واستنزاف ثرواته.

الاستنتاج الثانى: القدرات الكامنة فى التجربة الاشتراكية ومنها خرجت مجموعات ثورة تجديد الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وأصبح قورباتشوف رمزا لها، وكذلك المجموعات المماثلة فى الصين. صحيح أن هذه الثورة مازالت فى مراحلها الأولى، مازالت مشروعا، مازالت فى خضم الصراع ولم يحسم مصيرها بعد. هل تنتصر انتصارا شاملا؟ هل تحتويها القوى المحافظة؟ هل يدفع الصراع بقوى ثالثة للسلطة؟ مازالت الخيارات مفتوحة والإمكانات متعددة لكن الجوهرى فى الأمر أن قضية الاشتراكية مازالت فى جدول أعمال البشرية.

الاستنتاج الثالث: تحمله مجموعة أسئلة تبحث عن إجابة شافية وليس مجرد تخمينات. ولابد أن هذه الأسئلة قد دارت بذهنك، ومن بين الأسئلة مايختص بالموقف الجامد والعاجز الذى اتخذته قيادات الأحزاب الحاكمة فى أغلبية بلدان شرق أوربا طيلة أربع سنوات من اندلاع ثورة التجديد فى الاتحاد السوفيتى، دون أن تبادر بمبادرات شجاعة ونهائية للخروج ببلدانها ومجتمعاتها وشعوبها وأحزابها من الجمود والركود الذى ورثته من التجربة السوفيتية، التجربة الأم. هل كان هونكر مثلا أو جيفكوف يعتقد أن مصير ثورة التجديد فى الاتحاد السوفيتى لن يختلف عن حملة الاصلاح التى دشنها المؤتمر العشرون عام ٥٦ وارتبطت باسم خروشوف، ثم تكالب عليها برجنيف وسوسلوف واخمدا انفاسها؟!

فى ١٤ مايو ١٩٨٧، و٢٦ مايو ١٩٨٧ قابلت تباعا عضوى سكرتارية الحزب

الشيوعي البلغاري يوتوف وستانشيف في صوفيا ثم عضوي اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الموحد الالماني في برلين، وكان محور الحديث في المقابلتين البريسترويكا. كان يوتوف وستانشيف في غاية الحماس لها ولنتائجها وضرورة أن يتبناها ويدعمها الحزب البلغاري. لكن عندما قابلت جيفكوف السكرتير العام للحزب البلغاري بعد يومين من ذلك شعرت بأن حماسه فاتر للبريسترويكا، ودهشت عندما قال لي أن حزبه قد طبق البريسترويكا منذ عام ١٩٥٦ - أي العام الذي تولى فيه المسئولية. أما في المانيا، فقد كان الموقف متحفظا، باعتبار أن ملامسة المانيا الديمقراطية لالمانيا الغربية وضغط العالم الرأسمالي لايسمحان للحزب الاشتراكي الموحد تطبيق البريسترويكا. وسمعت من بعض شباب الحزب رأيا مخالفا يتسم بالحماس للبريسترويكا ، ويرفض الموقف السلبي لقيادة الحزب- خاصة عندما أصدر هونكر قرارا بمنع دخول بعض الصحف السوفيتية.

ومن بين الأسئلة أيضا: هل كانت شرق أوربا بمثابة الحزام الاستراتيجي الواقي لأمن الاتحاد السوفيتي ، وما عاد ضروريا بعد أن حقق الاتحاد السوفيتي توازن الرعب النووي والتوصل إلى اتفاقيات معقولة لنزع السلاح مع الولايات المتحدة؟ أم أن الاتحاد السوفيتي اضطر للتراجع عن شرق أوربا مقابل أن تتوقف أمريكا عن مشروع حرب النجوم في سباق التسلح وتكلفته المرهقة؟.. عشرات الأسئلة تتداعى في هذا السياق- لن تجد الاجابة عليها من الصحف والاذاعات. وأصدقك القول انني لا أطرح هذه الأسئلة تفاديا لأبداء وجهة نظر محرجة، إنما أطرحها خلال جهدي المتواصل لسبر غور التحولات الجارية في العالم ، معلنة انتهاء عهد وميلاد عهد جديد . على أن مالفت نظري أكثر من غيره، حديث أدلى به شيفرنادزه في البرلمان السوفيتي خلال مناقشة أحداث شرق أوربا فقال: "البريسترويكا ليست مسئولة عما حدث في شرق أوربا، فشعوب تلك البلدان

رفضت حكم القهر والارهاب . والاتحاد السوفيتى لايحتاج لحاميات عسكرية فى تلك البلدان" ا

الاستنتاج الرابع: أن صيغة الديمقراطية الشعبية كشكل من أشكال الانتقال إلى الاشتراكية فى ظروف مجتمعات شرق ووسط أوربا قد فشلت وفقدت مصداقيتها والحقت خسائر كبيرة بالماركسية والتجربة الاشتراكية.

أما على المستوى العالمى والتاريخى فنحن فى حركة التحرر الوطنى العربية والأفريقية عايشنا الدور الايجابى الذى لعبته الديمقراطية الشعبية مع الاتحاد السوفيتى والصين فى دعم النضال الوطنى للعرب والأفارقة ، وفى فك الحصار الاستعمارى الاقتصادى والعسكرى . فالقاعدة الصناعية فى مصر والجزائر والعراق وسوريا قامت بالتعاون مع بلدان الديمقراطية الشعبية وكذلك تسليح الجيوش فى مصر وسوريا والعراق والجزائر وغيرها . ولعبت تجربة بلدان الديمقراطية الشعبية فى سنواتها الأولى دورا هاما مع الاتحاد السوفيتى فى إجبار الدول الرأسمالية على تنفيذ إصلاحات وتنازلات لعمل وشعوب غرب أوربا وأمريكا وشعوب المستعمرات.

أكتفى بهذه الاستنتاجات لأن الأحداث مازالت تأخذ برقاب بعضها ، وحاضر ومستقبل شرق أوربا يتشكل من خلال صراع عميق وواسع بين قوى لم تكتمل معالمها بعد ، رغم اتفاقها جميعا برفض النظام السابق، والبحث عن نظام جديد أهم سماته الديمقراطية السياسية وحقوق الإنسان ، والاندماج فى الاقتصاد الأوربى الغربى بالقدر الذى تسمح به الحكومات الغربية فى السوق المشتركة.

أما التقييم النظرى الشامل لأزمة الاشتراكية، فكرا وتجربة، فإنه يتطلب وقتا قد يطول ، وقد يستغرق طيلة الفترة الممتدة الآن وسوف تمتد بين خروج العالم

المعاصر من الحرب الباردة واكتمال معالم النظام العالمى الجديد- أو الوضع الجديد للعالم.

فالمعضلات والاشكاليات والقضايا التى تطرحها تحولات ومتغيرات العالم المعاصر لم تخطر على ذهن ماركس وعصره أو ذهن لينين وعصره . ولهذا لن نجد حلا وعلاجا لها فى ماكتبه ماركس أو كتبه لينين . يبقى لكل منهما إسهامه فى معالجة هذه المعضلة أو تلك القضية فى حدود عصره وظروفه. وعلى المعاصرين التصدى لحل مشاكل عصرهم بدلا من تحميل النصوص أكثر مما تحتمل أو تأويلها قسرا وابتذالا.

تصورات ماركس وانجلز عن النظام الاشتراكى لم تتعد الخطوط العامة والمبادئ الأساسية ، وفى ارتباط وثيق مع رأسمالية غرب أوربا وأمريكا فى النصف الثانى للقرن التاسع عشر، وفى ارتباط أوثق بانتصار الاشتراكية فى وقت واحد فى تلك البلدان مجتمعة- أى على نطاق عالمى ، بقدر ماكانت تلك البلدان تمثل النظام الرأسمالى فى العالم - وأثرها على بقية بلدان العالم . وفى ذلك الاطار كانا يؤكدان أن المجتمع الاشتراكى المنبثق عن الثورة الاشتراكية لن يتسم بالجمود وتنفيذ بعض البرامج والسياسات وتطبيق بعض المواصفات وإعلان قيام الهيكل! فالاشتراكية فى تصورهما نظام اجتماعى دائم التجدد والتغيير والتصحيح الذاتى - يتجاوز أزماته بالنظرة الناقدة وإعادة النظر فى كل ما أنجز وكأنه لم ينجز بعد، والتعامل " بصرامة وازدراء للنقائص وهشاشة المحاولات الأولى والعودة أكثر من مرة لمعارك أكبر بكثير مما كانت تتوقع.

لكن التاريخ اتخذ مسارا آخر، وأثبت أن تقديراتهما كانت خاطئة فيما يتعلق باندلاع الثورة الاشتراكية وانتصارها على النطاق العالمى. وإذا كان لينين بعدهما قد أدرك متغيرات مطلع القرن العشرين وانتقال الرأسمالية إلى مرحلة الامبريالية

وسيادة الاحتكارات فى سوق المنافسة الحرة، فطرح فكرة إمكانية انتصار الاشتراكية فى بلد واحد ومتخلف مثل روسيا، فإنه قد ربط ذلك بتقديرات أن تساعد الثورة المنتصرة فى روسيا على اندلاع الثورة الاشتراكية فى بقية بلدان غرب أوربا المتطورة . لكنه عندما أدرك أن تقديراته كانت خاطئة، وأن الثورة فى بلدان غرب أوربا لم تندلع وأن ثورة روسيا نفسها كادت تختنق بسبب التخلف الاقتصادى والثقافى والحضارى وبسبب الحرب الأهلية وحرب التدخل والحصار- عندها لم يتردد لينين فى إعلان اعترافه الشهير :" بعد انتصار الثورة تغيرت تصوراتنا للاشتراكية تغيرا جذريا." وعندها أيضا صاغ برنامجا متكاملا يلائم ظروف روسيا وأسماه" السياسة الاقتصادية الجديدة" وردت فيه تنازلات واسعة لرأس المال المحلى والأجنبى وللفلاحين المتوسطين والأثرياء ولصغار المنتجين فى المدينة والريف. وقدم تنازلات سياسية واقتصادية وعسكرية فى معاهدة " برست" مع الدول الغربية التى اقتلعت مساحات شاسعة من الامبراطورية الروسية. وتابع ذلك برفع شعار التعايش السلمى مع أوربا الرأسمالية.

وواصل لينين جهده لمعالجة المشكلة فطرح مبادئ عامة وهو على فراش الموت، يشار إليها عادة بمؤلفاته الأخيرة، وقد اشتهر منها خطابه لمؤتمر الحزب يحذر من اختيار ستالين سكرتيرا عاما، ومن مخاطر الصراع والتنافس بين ستالين وتروتسكى ... ولكن من أهم تلك المبادئ مايمكن تلخيصه فى الآتى :

١- المصاعب المحيطة بالتجربة الاشتراكية فى روسيا المتخلفة والمنفردة والمحاصرة والمقاطعة من الدول الرأسمالية المتقدمة التى تمتلك الخبرة والتكنولوجيا التى تحتاج روسيا اليها احتياجا ماسا.

٢- خطر البروقراطية على الثورة، وعلى حريات وحقوق العمال والفلاحين ومنظماتهم النقابية بما فى ذلك حقهم فى الاضراب.

٣- أن الماركسية لم تطرح سوى خطوط عامة للاشتراكية . أما كيفية التحولات الاشتراكية الملموسة فإن مصيرها يعتمد على اقتناع ومبادرة ملايين الناس عندما تصبح قضية الاشتراكية بين أيديهم.

٤- مبدأ الطوعية والاقتناع فى دخول الفلاحين للمزارع التعاونية والجماعية.

٥- حقُ شعوب الامبراطورية الروسية فى تقرير مصيرها، وحقها الاختيارى فى الانضمام وحقها فى الانفصال كدول ذات سيادة فى الاتحاد السوفيتى.

٦- السوفيتات- أى المجالس - هى الشكل الذى ابتدعته الجماهير فى ثورة ١٩٠٥ وثورة فبراير وثورة اكتوبر١٩١٧ وهى أدوات السلطة المحلية والمركزية، ويمكن أن تقدم شكلا ديمقراطياً جماهيريا يتفوق على البرلمان البرجوازى.

٧- الاشتراكية لايمكن أن تصدر بقانون أو تشريع من أعلى ، لأن جوهرها يرفض التوجه الميكانيكى البرقراطى - ان جوهرها هو نشاط الجماهير المبدع والمستقل.

نكتفى بهذه الاشارات لننتقل بالحديث إلى موضوعين : الأول أصبح معروفا وهو فترة مابعد وفاة لينين والصراعات السياسية والفكرية فى الثورة وفى الحزب حتى انتصر اتجاه ستالين على خصومه وانتصر أيضا تفسير ستالين وفهمه للاشتراكية وترجمته لسياسات لينين. وقد كشفت أجهزة الاعلام السوفيتية كافة الجوانب المأسوية للجمود الستالينى، مما لايحتاج لأضافة. أما الموضوع الثانى : فهو أن أدبيات البريسترويكا فى بدايتها حاولت أن تتخذ من المبادئ اللينينية المذكورة أعلاه منهجا ونظرية لمعالجة أزمة المجتمع السوفيتى وتجربته للاشتراكية، لكن سرعان ما اتضح أن هذه المبادئ على أهميتها فى تاريخ التجربة الاشتراكية السوفيتية، قد تخطتها التجربة وتخطاها العالم المعاصر وما يطرح من قضايا ومشاكل أكثر تعقيدا. وأن تلك المبادئ على أهميتها فى تصفية التركة

الستالينية المثقلة، لاتكفى وحدها وبنصها لتوفير الاجابة على الأسئلة المطروحة.

وهذا مايفسر احتدام وعمق الصراع النظرى والفلسفى والسياسى فى الحزب الشيوعى السوفيتى والمجتمع السوفيتى بحثا عن مخرج من أزمة التجربة الاشتراكية وتجديدها وفقا لظروف العصر، وليس وفقا لنصوص ومبادئ صاغها ماركس ولينين فى عصر آخر.

والصراع شقه الآخر الذى فجرته القلاسنست- أى الافصاح السياسى . فقد تفجرت كل الصراعات السياسية والنظرية والصراعات القومية والإثنية التى لم تجد حلا سليما ولم يجد أصحابها الفرصة الكافية من حقهم المشروع فى الدفاع عن أفكارهم، حيث صادرت الدولة السوفيتية حقهم فى التعبير والنشاط أو على الأقل حقهم فى الاحتكام إلى القضاء . فعادت للحياة كل الأحزاب السياسية والمدارس الفكرية التى أسهمت فى ثورة فبراير (شباط) واكتوبر(تشرين)١٩١٧، وعادت أحزاب الملكية القيصرية والاقطاع ، كما عادت مجموعات الراديكاليين والفوضويين والاشتراكيين الديمقراطيين والدستوريين الديمقراطيين ، وعشرات الكيانات السياسية فى الجمهوريات.

وهذه ظاهرة قد لاتكون غريبة علينا فى المنطقة العربية والأفريقية ، حيث حاولت الحكومات العسكرية اليمينية منها واليسارية حل الأحزاب ومصادرة نشاطها، ولكن الأحزاب عادت وأكثر من مرة مع عودة الديمقراطية.

ومن متابعتى لمسار الصراع حول البريسترويكا فى الاتحاد السوفيتى ، فإن الصراع حول الماضى سوف يستمر لفترة طويلة، وربما عطل حل بعض المسائل العاجلة فى الحاضر والمستقبل. خذ مثلا انفجار مشكلة القوميات والصراعات الدامية بين أرمينيا وأذربيجان حول مسائل حدودية يرجع بعضها إلى حرب القرم، أو خذ صراعات دول البلطيق وعلاقة ذلك الصراع بأجزاء من بولندا واكرانيا

وروسيا البيضاء كانت عبر التاريخ ميدان حروب بين روسيا والنمسا وبولندا والمانيا وحروب نابليون فى القرن التاسع عشر ومابعده حتى معاهدة ستالين وهتلر وما دخل فى السياسة الدولية باسم بروتكول مولوتوف- روبنتروب عام ١٩٣٩ عشية الحرب العالمية الثانية.

كل هذه الصراعات المعقدة المتداخلة ، لاتكتمل صورتها من الداخل إلا إذا تعرضنا فى إيجاز لجذورها أو لخلفياتها ومنطلقاتها النظرية والفلسفية حول نظرية الاشتراكية فى الظروف المعاصرة، ونظامها السياسى والاقتصادى ، وبنفس المستوى المتغيرات التى حدثت فى الرأسمالية ونظامها السياسى والاقتصادى . كما يشمل الصراع الفلسفى النظرى قضايا العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ومعطيات ومعضلات الثورة العلمية التكنولوجية، وقضايا الآداب والثقافة والفنون والابداع .. وهذا الجانب يعبر عن الثورة العميقة التى تكتسح المعرفة الإنسانية كما تكتسح وسائط توصيل ونقل المعرفة للإنسان . وفى هذا المجرى العام نبحث عن صياغات نظرية جديدة فى صراع ضد الجمود وضد المفاهيم التى تحجرت والمقولات التى ضاقت عن استيعاب المتغيرات الجديدة- مثال ذلك :

١- الصراع ضد تجميد المنهج، أو على الأصح ضد قتله بتحنيطه فى الصياغات التى عبرت عنه فى منتصف القرن التاسع عشر أو العقود الثلاث الأولى للقرن العشرين أو عموما صياغات ماقبل الثورة العلمية.

٢- خلط النظرية بالأيديولوجية لمصلحة الأخيرة، وكثيرا ماجرى احلال الأيدولوجية مكان النظرية.

٣- تكريس خط الحزب الواحد الحاكم، ورفعه إلى مستوى المطلق واقحامه على النظرية ، مع أنه خيار من عدة خيارات، واحتمال من عدة احتمالات وليس بالضرورة أفضلها.

٤- تكريس القوانين والاجراءات الاستثنائية فى الفترة الأولى للثورة، وتبعا لذلك تكريس الهياكل السياسية وأساليب القيادة والادارة الانتقالية، دون تحديد زمنى لفترة الانتقال. فتعطل التطور الموضوعى للمجتمع وأصاب العقم الفترات اللاحقة عن أن تبتدع القوانين والهياكل السياسية وأساليب القيادة والإدارة الملائمة لها. فأصبح تاريخ المجتمع الاشتراكى هو تاريخ مؤقت واستثنائى- فانطمست بذلك معالم النظام السياسى الاجتماعى.

٥- الخلط بين السياسات والاجراءات الاقتصادية الاستثنائية المصاحبة للثورة، والسياسات الاقتصادية اللاحقة لتطور الاقتصاد وفق قوانينه الموضوعية وآلياته وعوامل نمو ومتطلبات السوق العالمى.

٦- تجاوز القانون الموضوعى والحس الإنسانى السليم فى جدلية الانقطاع والتواصل فى الثورة- أى مايجب هدمه من النظام القديم، وما تجب المحافظة عليه واصلاحه، ومايجب أخذه كاملا والاستعانة به فى بناء النظام الجديد.

هكذا نصل بالحديث إلى أن المسائل المطروحة للتفكير والتفاكر الجماعى والمعالجة المفتوحة الذهن كبيرة وعميقة - فلا العصر متسامح فى وتائر تطوره وسرعة أحداثه ليسمح بظهور عبقرى أو عباقرة ، ولا عهد التخصص فى العلوم ترك مساحة للموسوعيين من رجال الفكر. بتعبير أوضح لن يظهر ماركس جديد أو لينين جديد، ولن يحتكر فكر واحد أو حزب واحد مفاتيح الحقيقة.

فإذا طرحنا مثلا إشكالية نظرية علمية للاشتراكية فى العالم المعاصر، على أمل الاستيعاب الناقد والشامل لاخفاقات التجربة الاشتراكية الماثلة، فإننا بالضرورة نثير قضية تثير انتباه وتفكير عشرات المدارس الفكرية والاتجاهات السياسية البعيدة والقريبة من الماركسية وحتى المعارضة لها. وطبيعى أن يتفجر

صراع فكرى حول هذا الطرح- سواء من جانب الذين يعتبرون فشل التجربة الماثلة هو الفشل النهائى للاشتراكية كفكرة أو الذين يدعون أنهم قدموا صيغة أخرى للاشتراكية، مثل الاشتراكية الديمقراطية ورفضها الشيوعيون وعليهم الآن أن يعترفوا بالخطأ... وهناك من سيعلن أن المجتمع الإنسانى يسير نحو نظام هجين لا هو رأسمالى ولا هو اشتراكى ! وهناك من قال بالفعل أن الاشتراكية لم تقم فى الاتحاد السوفيتى أو أى بلد اشتراكى مزعوم آخر، وانها إذا انتصرت فى المستقبل البعيد فقد تنتصر فى السويد أو فى اليابان - وأهل هذا الرأى مجموعة من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى.

ومن خلال هذا الصراع سوف تتبلور نظرية علمية للاشتراكية تفيد من تراث الفكر الماركسى ومن تجارب إخفاقات التجربة الماثلة، ومن معطيات ثورة العلم، وتتحرر من التعصب الايدلوجى والجمود. وطبيعى أن تنشأ مدارس اشتراكية أخرى تقترب أو تبتعد عنها، وطبيعى أن تشن عليها القوى المعادية للاشتراكية هجمات متواصلة!

* س مدلول سياسى اجتماعى للثورة العلمية ؟

نعم للثورة العلمية المعاصرة مدلولها السياسى الاجتماعى الاقتصادى، ولها دورها الحاسم فى الصراع الدولى والحرب الباردة وسباق التسلح والتنافس بين الاشتراكية والرأسمالية. وكان لهذه الثورة القدح المعلى فى أن تكسب الرأسمالية هذه الجولة فى المنافسة بين النظامين ! لكن أزمة الماركسية والفكر الاشتراكى والتجربة الاشتراكية لاترد الاعتبار ولا تعطى مشروعية للنظريات للأفكار اليمينية والظلامية المتخلفة، ولا تتوجها سيدة على مستقبل الفكر الإنسانى، أو إعلان انتصارها بالضربة القاضية وانهاء المباراة أو انهاء الصراع الفكرى، ونهاية

التاريخ حسبما توهم المفكر الأمريكى اليابانى الأصل فوكوياما فى مقاله ذائع الصيت " نهاية التاريخ". ولا يجوز أن تحجب أزمة الاشتراكية أزمة الرأسمالية والامبريالية وماجرته على العالم من ويلات وماجرته على شعوبنا من فقر وتخلف وإملاق. فالتاريخ لم ينته. انتهت حقبة الحرب الباردة فى التاريخ، ويتواصل الصراع الاجتماعى والصراع الفكرى والصراع السياسى ويتواصل التاريخ.

ومع هذا فقد يصعب علينا فى العالم الثالث أن نستوعب الثورة العلمية فى شمولها، ليس لنقص فى تركيب عقولنا، وإنما بسبب تخلف إنتاجنا واقتصادنا- تخلف قوى الإنتاج ووسائله وإنتاجية العمل، وحقيقة أن طاقاتنا الذهنية ظلت منذ الاستقلال الوطنى حبيسة المعضلات المزمنة التى تنتظر الحل. وربما نظل لفترة طويلة نتعامل مع الثورة العلمية برد الفعل للصدمة الحضارية ودهشة الإنسان الأول أمام النار، وحيرة أجدادنا الأفارقة أمام الأسلحة النارية " للشيطان الأبيض"!

فقد تضافرت عوامل عديدة أدت إلي انفجار متراكم المعرفة المختزنة ، والمكتشفات الجديدة فى أكبر انقلاب علمى أو ثورة علمية فى التاريخ الإنسانى. ثورة دفعت بالعلم أن يصبح قوة مباشرة من قوى الإنتاج، وقفزت بإنتاجية العمل لوتائر لم تعهدها الإنسانية من قبل. فهناك الطاقة النووية وهناك الأبحاث العلمية فى الطاقة البديلة وهناك الثورة فى تركيب مواد وعناصر فى حقلى الكيميا ء والفيزياء وهناك الهندسة الوراثية وأثرها المذهل فى النبات والحيوان والإنسان، وهناك أخيرا الالكترونيات وثورة المعلومات والاتصال.

تخلفت البلدان الاشتراكية عن تطوير وتطبيق منجزات ثورة العلم فتخطتها الرأسمالية وبادرت بتفجيرها وتسخير معطياتها لإعادة تجديد بنيتها وتطوير هيكليتها، واحداث قفزة نوعية فى قواها المنتجة، وعدلت فى علاقات إنتاجها. وكانت النتيجة متغيرات - على سبيل المثال- فى تركيب الطبقة (العاملة) وفى

نوعية وأنماط العمل، وفى تعديلات فى شكل الاستغلال وعلاقة العمل ورأس المال.

لقد حدثت متغيرات فى الرأسمالية فى غرب أوربا واليابان وكندا والولايات المتحدة وماعادت كما وصفها ماركس وانتقدها ، ولا كما صارع لينين أعلى مراحل تطورها فى الامبريالية والاحتكارات. وهكذا طرحت الحياة تحديات جديدة على النظرية والممارسة ومجمل التجربة. انهارت بعض المسلمات القديمة مثل شعار قدرة النظام الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى اللحاق بمستوى الرأسمالية فى أمريكا وتجاوزها . وأصبح شعارا مستحيل التحقيق طالما كانت إنتاجية العمل فى الاقتصاد والإنتاج الاجتماعى السوفيتى متخلفة عن إنتاجية العمل فى الاقتصاد والإنتاج الاجتماعى الأمريكى. ونسبة التخلف ليست كمية بل أيضا نوعية بفضل الثورة العلمية وإدخال منجزاتها فى الإنتاج الرأسمالى فى أمريكا واليابان وألمانيا وفرنسا وانجلترا والعديد من بلدان غرب أوربا.

هذه واحدة من القضايا والاشكاليات الرئيسية التى تتطلب معالجة نظرية جديدة فى صراع ضد مسلمات الجمود. ولا تكفى لمعالجتها بعض الخواطر أو الاشارات التى وردت فى بعض مؤلفات ماركس عن مستقبل تطور الرأسمالية ودور العلم ومنجزاته فى تطور الإنتاج والإنتاجية ، وانتقال الإنسان المنتج من مشارك كعنصر فاعل فى العملية الإنتاجية إلى مجرد مراقب ومتحكم من البعد..

ومن القضايا والاشكاليات الجديدة ، التى تطرح تحديات جديدة وتحتاج لمعالجة نظرية جديدة فى بلادنا المتخلفة ، حقيقة أن الرأسمالية عندنا مازالت فى المراحل التى تجاوزتها أوربا وأمريكا فى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وربما كانت الطبقة العاملة فى بلداننا مشابهة لعمال اوربا وامريكا فى تلك العهود. فما هو مستقبل التطور التقنى والتوسع الكمى للطبقة العاملة فى البلدان المتخلفة.

مع تسارع ظهور فئات عمالية جديدة، فى البلدان الرأسمالية مرتبطة بالثورة العلمية والتكنولوجيا الحديثة، وتناقض فئات عمال الصناعات القديمة كالمناجم والفولاذ والسكك الحديدية، وهى الفئات التى كانت بشكل عام تتعاطف مع عمال المستعمرات وبلدان العالم الثالث؟

ولا تقل أهمية فى مجموعة التحديات للنظرية الجديدة إشكالية الفجوة المتسعة بين الشمال والجنوب فى مستوى الحياة المادية والثقافية والروحية، وإشكالية التبادل غير المتكافئ بين الشمال والجنوب واستنزاف الأول للثانى - حتى فى مستوى دول البترول الغنية وتدوير عائدات النفط. هل نظل نعيش على الاغاثة والمعونات ووصفات صندوق النقد الدولى؟ كنا فى الماضى القريب نطرح توسيع التعامل مع الدول الاشتراكية كوسيلة للفكاك من تبعية الجنوب للشمال، لكن الدول "الاشتراكية" نفسها أصبحت الآن منافسا للجنوب فى الحصول على قروض وشروط تعامل أفضل مع الشمال!

* س وأخيرا بأى مستوى من منجزات العلم والتكنولوجيا نبدأ فى تطوير إنتاجنا ومجتمعنا المتخلف؟

يمكن سرد عشرات الاشكاليات والقضايا التى تطرحها الثورة العلمية ليس فقط على التجربة الاشتراكية والفكر الاشتراكى، بل وعلى مجتمعاتنا التى لم تعش ثورتها الصناعية بعد بالمدلول الأوربى والتاريخى.

ويبقى التحدى الكبير أمام الجهد النظرى: كيف ننهض بمجتمعنا بعد أزمة التجربة الاشتراكية، وطريق الرأسمالية المسدود أمام البلدان المتخلفة؟! من هذا السؤال تتداعى النظرية الجديدة.

حق القوميات في حكم ذاتي داخـــــل أممها

مناقشة مع الأستاذ طه إبراهيم

حديث لصحيفة الميدان

حق القوميات فى حكم ذاتى داخل أممها

تقـــديم

صدر مؤخرا كتاب للأستاذ طه ابراهيم المحامى بعنوان (حق القوميات فى حكم ذاتى داخل أممها). وقد لفت نظرنا عند مطالعة الكتاب ماجاء فى صفحة (٦) حيث يقول:«ان كل الأحزاب السودانية منذ فجر الحركة السياسية تقول أن الجنوب جزء من السودان لكنها لم تبين علام يستند هذا التنويه».

ويقول :

" لقد كان الأمر مفهوما بالنسبة للأحزاب الطائفية والبرجوازية ولكنه كان يثير الحيرة بالنسبة لموقف الحزب الشيوعى السودانى الذى كان عليه أن ينادى بحق أهل الجنوب فى تقرير مصيرهم وبحقهم فى الانفصال إذا شاءوا ولكن هذا الحزب حاد عن هذا المفهوم ورفع فى مرحلة مبكرة شعار الحكم الذاتى للجنوب فى اطار السودان الموحد، وفى ذات الوقت لم يبين لماذا يطرح هذا الحل الذى يتناقض مع الطرح الاشتراكى اللينينى، وظهر الأمر وكأنه وقوع تحت هيمنة ضغوط الأحزاب الطائفية والبرجوازية وخوفه من غضبة جماهير الشمال ورغبته فى عدم استفزازها من الفكر الماركسى باستقطاب عدائها وتمكين خصومهم السياسيين من تأليب القوى الوطنية ضدهم.

وقد يكون هناك تفسير آخر وهو احتمال خطير، فقد يكون طرح الحكم الذاتى دون تأصيله علميا مناورة مؤقتة قصد بها منافقة القوى الوطنية فى الشمال إلى أن يقوى عود الحزب أو عود الحركة الانفصالية فى الجنوب وعندها يجبر القوم بالطرح اللينينى عن هذه المسألة . ولهذا لم يتم طرح الحكم الذاتى فى

اطار نقدى لما طرحه لينين بل علق الشعار فى الهواء أو اسند إلى ذات التبريرات البرجوازية».

ولما كانت قضية الجنوب من أهم قضايا الوطن، وأن ماجاء فى كتاب الأستاذ طه عن موقف الحزب يحتاج إلي التوضيح، توجهت (الميدان) للأستاذ محمد ابراهيم نقد السكرتير العام للحزب الشيوعى السودانى وأجرت معه هذا الحوار.

مناقشة مع الأستاذ طه إبراهيم

الميدان : ماهو رأيكم فيما قاله الأستاذ طه؟

نقد: نحمد للأستاذ طه ابراهيم اجتهاده ودفعه للمكتبة السودانية بكتابه الثانى. وليته تريث بعض الشئ واستكمل قراءة ماكتبه الشيوعيون عن قضية الجنوب وشعار الحكم الذاتى. ومن جانبى لامانع عندى أن أوفر للأستاذ طه مايحتاجه من مراجع مثل المقال الذى كتبه الشهيد جوزيف قرنق عام ١٩٦٢ بعنوان Dilemma of the Southern Intellectual وكذلك خطاب الشهيد عبد الخالق محجوب فى مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥، ومقالى الذى كتبته فى مجلة الفجر الجديد عام ١٩٦٥ ردا على أحد المثقفين الجنوبيين الذى كان قد توجه لى بسؤال يقول فيه : لماذا لايرفع الحزب الشيوعى شعار تقرير المصير، وهناك كتيب صدر بعنوان (الحزب الشيوعى ومشكلة الجنوب)، بالإضافة إلي الاعداد التى صدرت من صحيفة ADVANCE باللغة الانجليزية - كملحق لجريدة (الميدان) فى منتصف الخمسينات وبعض اعداد منها صدرت سرا خلال حكم عبود ثم عهد اكتوبر.

وفى تقديرى أن الأستاذ طه ينطلق من مفهوم غير مكتمل للقرار الذى صدر عن الأممية الاشتراكية فى نهاية القرن الماضى أو ماكتبه لينين فيما بعد عن

المسألة القومية (راجع الكتاب ص ٢). فشعار حق تقرير المصير كواحد من الشعارات المبدئية والأساسية فى النظرية الماركسية حول قضايا القوميات ليس شعارا مطلقا وليس جامدا يرفع ويطلق فى كل زمان ومكان دون اعتبار للظروف التاريخية الملموسة والمحددة أو خصائص نشوء مسألة قومية معينة فى بلد معين.

الميدان: إذن لماذا طرح الحزب صيغة الحكم الذاتى الاقليمى لمشكلة الجنوب؟

نقد: إن الأسباب التى دعت الحزب الشيوعى لطرح صيغة الحكم الذاتى الاقليمى لمشكلة الجنوب هى نفس الأسباب التى دعت الأستاذ طه أن يقول فى صفحة ٦٣ من كتابه:

(إن أية دعوة الآن لتقرير مصير القوميات فى السودان بغرض إقامة دويلات منفصلة سواء جاءت من اليمين أو جاءت من اليسار دعوة رجعية لا تهدف الا لتدمير كل القوميات بل واحتمال فنائها..) وهذا ما توصل اليه الشهيد جوزيف قرنق فى مقاله سالف الذكر وهو يناقش المثقفين الجنوبيين الذين كانوا ينادون بتكوين دولة جنوبية منفصلة، أو حقهم فى تقرير مصيرهم بالانفصال، إذ كان الشهيد جوزيف قرنق يناقش كجنوبى ماركسى قضية تقرير المصير فى اتجاه الوحدة.

هناك جانب آخر لايقل أهمية عن الفهم السليم لشعار حق تقرير المصير بما فى ذلك حق الانفصال فهو لايعنى أن يقف من يرفعون هذا الشعار موقف الحياد فى انتظار نتيجة الاستفتاء أو التصويت بل على العكس يناضلون داخل القوميات الصغيرة وداخل القومية الكبيرة من أجل الوحدة.

الميدان: يقول الأستاذ طه أن الحزب طرح الحكم الذاتى الاقليمى كحل لمشكلة الجنوب مع أنه يتناقض مع الطرح الاشتراكى اللينينى فما هو تعليقكم؟

نــقد: نتفق مع الأستاذ طه أن الكثير من شعارات ومقولاتنا ومفاهيمنا تحتاج إلي دراسات ومناقشات متواصلة ، ولا ندعى فى ذلك الكمال ، لكن نرد عليه هنا لتوضيح ماغاب عنه، لنتأكد أن تعاملنا مع شعار حق تقرير المصير أو أى شعار أو مقولة فى الماركسية ليس تعاملا حرفيا جامدا. فظروف السودان الملموسة وواقعه المحدد هو المنطلق وليس العكس، كما أن تعاملنا مع الماركسية فى مجملها يبدأ وينتهى بأنها مرشد، وأن ما كتبه ماركس وانجلز كما أشار لينين مرارا ليس أكثر من الخطوط العامة. فليس فى الكتاب الماركسى حلول جاهزة تفرض على الواقع فرضا أو يعجن الواقع ليصب فى قالبها.

ونؤكد للأستاذ طه أنه لو كان شعار حق تقرير المصير هو الحل المناسب لقضية الجنوب لما ترددنا فى طرحه غضبت البرجوازية السودانية أم لم تغضب. هذه واحدة.

والثانية هى أننا ما كنا فى الماضى ولن نكون فى المستقبل على استعداد لتقديم أية تنازلات لحركة انفصالية فى الجنوب مهما اشتد ساعدها وقوى عودها.

ولمزيد من الوضوح نلفت نظر الأستاذ طه إلى خلط ورد فى صحفة (٧) من كتابه، فهو يماثل بين موقف الحزب الشيوعى من شعار الحكم الذاتى الاقليمى وموقف حركة تحرير شعب السودان وقائدها جون قرنق من نفس الشعار. وهذا ليس صحيحا. وبالرجوع إلى البيان التأسيسى للحركة الصادر فى عام ٨٣، وكذلك بالرجوع إلى اجتماع كوكادام، لايوجد فيهما أن الحركة ترفع شعار الحكم الذاتى الاقليمى بل العكس فالحركة تتحدث عن سودان جديد وعن مساواة بين القوميات وهوية السودان وتوزيع عادل للثورة القومية دون أن تخص الجنوب أو أى اقليم آخر بوضع ادارى خاص. وتلك مسألة سبق أن قال عنها السياسى والصحفى

بوناملوال فى ض صحيفة (سودان تايمز) انها (الحركة) تخطئ التقدير بتجاوزها للجوانب الاقليمية فى قضية الجنوب.

الميدان: هل يمكن اعطاء المزيد من التوضيح حول عدم طرح الحزب لمسألة تقرير المصير كحل لمشكلة الجنوب حتى الآن؟

نـــقد: بالطبع يمكن، ويمكن أن نشير إلي أن الحزب الشيوعى كان قد كون لجنة فى الماضى من بين أعضائها د. عز الدين على عامر والأستاذ التجانى الطيب بابكر وانضم اليهم فيما بعد الشهيد جوزيف قرنق وآخرون. وكانت مهمة اللجنة تقديم مقترحات ودراسات حول مشاكل القوميات فى السودان. كان ذلك فى عام ٥٤-١٩٥٥ قبل اندلاع الحرب الأهلية الأولى. وقد نشرت خلاصة تلك الدراسات فى تقارير حزبية وفى صحيفة (الميدان). وظل الحزب يقترب من الحلول الصحيحة والسليمة لمسألة القوميات بحسب اجتهادات وقدرات قيادته وعضويته. ونقدم للأستاذ طه نماذج لتلك الصياغات كما وردت فى برنامج الحزب فى فترات مختلفة، ففى البرنامج الذى أصدرته الجبهة المعادية للاستعمار عام ١٩٥٤ نقرأ:

" حماية التجمعات القومية من القهر القومى واعطاؤها حق الحكم الذاتى وتنظيم قوانينها المحلية وفق ارادتها وفى نطاق وحدة البلاد ومصلحتها العامة وتصفية نظام الحكم القبلى."

وجاء فى برنامج "سبيل السودان نحو تحرير الاستقلال والديمقراطية والسلم" المجاز فى المؤتمر الثالث المنعقد فى الأسبوع الأول من فبراير عام ١٩٥٦ مايلى:

"اعطاء المديريات الجنوبية الثلاث حكماً داخلياً مؤسساً على مجلس تمثيلى لكل القبائل بنسبة عددها لتنظيم شئونها الداخلية مع وجود تمثيل ديمقراطى لهم فى المجلس النيابى المركزى والحكومة المركزية ومساعدتهم مساعدة فعالة من

الخزينة العامة لتطوير ورفع مستوى معيشتهم.»

كما اشار البرنامج الى ضرورة تطوير اللغات المحلية الجنوبية واليقظة تجاه مؤسسات التبشير الاجنبى التى تعمل ضد وحدة الوطن.

وفى البرنامج الذى اجازه المؤتمر الرابع فى اكتوبر عام١٩٦٧ نجد:

«تحالف قوى الثورة السودانية فى الشمال مع شعوب وقبائل جنوب البلاد على اساس ديمقراطى ومناهض للاستعمار بقيام حكم ذاتى فى الجنوب تحت قيادة جنوبية ربطت مصيرها بهذا التحالف.»

وعليه فالاساس هو وحدة السودان، ليس هذا فحسب بل وحدة كل الدول الافريقية القائمة الان والمشاركة فى عضوية منظمة الوحدة الافريقية. تلك هى الخطوة الوطنية الاولى فهى مواجهة الاستعمار باشكاله القديمة والحديثة- من مؤتمر برلين عام١٨٨٥ الى حادث فشودة مروراً بحرب بيافرا وحتى اليوبيل الفضى لمنظمة الوحدة الافريقية.

فاذا كان شعار تقرير المصير سيستغل لتمزيق وحدة هذه الدولة الافريقية أو تلك فهو شعار لا يخدم قضية الشعوب الافريقية سواء اجازته الدولية الاشتراكية فى نهاية القرن الماضى كما جاء فى مقدمة كتاب الاستاذ طه أو اجازته فى نهاية الاسبوع الماضى- لافرق.

الميدان: اذن متى يصبح شعار حق تقرير المصير شعاراً ثورياً بحق؟

نقد: يصبح شعار تقرير المصير ذا طابع ثورى وانسانى وعملى عندما يخدم المبدأ الاساسى- وهو وحدة الوطن ووحدة الشعب والمساواة بين القوميات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً فى النضال المتصل ضد الاستعمار القديم والحديث، ضد التخلف، وضد عنجهية القومية الكبيرة، وضد النزعات العرقية فى القوميات

الصغيرة. هكذا تعامل الحزب الشيوعى السودانى مع شعار حق تقرير المصير.

كما نأخذ ايضاً على الاستاذ طه، انه لم يعالج فى كتابه الاثر السياسى الذى تركه اعلان الاطلنطى بين روزفلت وتشرتشل عن حق المستعمرات فى تقرير مصيرها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، رغم ان تشرتشل لم ينطلق من قرار الدولية الاشتراكية، أو وجهة النظر الماركسية عموماً، انما كان هدفه كسب شعوب المستعمرات لصف الحلفاء فى الحرب ضد النازية.

ونضيف ايضا انه فى مسودة مشروع البرنامج الذى كان مؤملاً ان يعرض على مؤتمر الحزب الخامس فى مطلع السبعينيات عالج الشهيد عبد الخالق محجوب هذه القضية بمستوى متطور عما جاء فى برنامج المؤتمرين الثالث والرابع، منطلقا من ان نجاح الحكم الذاتى الاقليمى كحل ديمقراطى شامل بمعنى انه حل سياسى واقتصادى واجتماعى وثقافى وفى ظل سلطة ديمقراطية وسودان ديمقراطى هو الضمان لخلق الشروط الموضوعية التى تحسم مصير شعوب وقبائل الجنوب ووحدة الوطن ووحدة المصير.

ولعل الاستاذ طه يدرك تماماً كيف شوه نظام مايو شعار الحكم الذاتى الاقليمى وافرغه من محتواه الاجتماعى وحصره فى صفقة سياسية وهياكل ادارية اقليمية لم تجدد حياة المواطنين فى الجنوب لكنها بلا شك اشبعت الطموحات الذاتية للصفوة الجنوبية والتى سارت على خطى رصيفتها فى الشمال عند تطبيق السودنة عشية الاستقلال وبعده.

الميدان: وماذا تودون قوله فى الختام؟

نقد: نختتم تعليقاتنا على كتاب الاستاذ طه بتأكيد الحقائق التالية:

تقديرنا له على مبادرته واحساسنا بان هناك مايستوجب استكمال وتطوير

خطنا العام حول قضية القوميات. فالمسألة لاتنحصر فى جنوب البلاد فقط.

مما قدمت، أقول، اننا تعلمنا من تجارب السودان وتجارب الشعوب الاخرى التى تعانى ما نعانى أو الشعوب التى سبقتها، العديد من الدروس وفى مقدمتها خطورة التبسيط فى معالجة المسألة القومية سواء فى تطبيق الحكم الذاتى الاقليمى فى رفع شعار حق تقرير المصير أو حتى فى ظل الاشتراكية. فقضية القوميات قضية معقدة مشحونة بتناقضات لا حصر لها فيها ماهو مادى وما هو روحى ونفسى وثقافى ووجدانى، وفيها ما هو اقتصادى وسياسى واداري، فضلاً عن رواسب وتراكمات الماضى السحيقة.

اما فى جانب العلاقات الطبقية فانه ما عاد الامر يتعلق فقط بموقف الرأسمالية الشمالية- الجلابة- حيث تبلورت مجموعات رأسمالية داخل الاقليات القومية وامتدت بينها وبين الجلابة جسور المصلحة خصوصاً فى فترة النظام المايوى وترفع كل منها شعارات المسألة القومية من منطلق مصالحها الذاتية.

ويبقى مصير الحل الديمقراطى لمشكلة القوميات رهيناً بدور الطبقة العاملة والكادحين والمسحوقين الى جانب المستنيرين من ابناء الجنوب.

ولا يكفى ان نقدم برنامجاً وشعارات ديمقراطية لحل مشكلة البلاد وانما الأهم فى كل ذلك هو ان تعبر الاقليات والقوميات المضطهدة عن تطلعاتها ديمقراطياً وتناضل مع القوى الديمقراطية من كافة القوميات وتتحمل مسئوليتها كاملة. فلا تنتظر من القوى الديمقراطية وسط القومية العربية الاسلامية ان تناضل نيابة عنها، أو تعتبرها مجرد قوة مساندة حتى تنال حقوقها. ولعله من مفيد القول ان نراجع بصورة ناقدة تجربة الحركة السياسية الجنوبية بعد تطبيق اتفاقية اديس اباب وقطع أى صلة بينها وبين أى حركة معارضة لنظام نميرى فى الشمال.

حـول قضايـا الإصــلاح
فى الصين الشعبية

حديث لصحيفة الميدان

حول قضايا الاصلاح
فى الصين الشعبية

تقـــــــديم

شغلت التحولات الجارية فى جمهورية الصين الشعبية اهتمام العديد من الثوريين فى العالم والمتابعين للقضايا والمهام التى تطرحها القيادة الصينية الجديدة. وتدور أسئلة كثيرة حول المغزى الكبير لهذه التحولات، وماهى آفاق التجديد التى تطرحها، وإمكانية معالجة التعقيدات والآثار الضارة التى ألحقتها سنوات الماوية على تجربة البناء الاشتراكى فى هذا البلد الذى يعيش فيه خمس سكان العالم.

وفى ما يلى ردود الاستاذ محمد ابراهيم نقد على أسئلة الميدان حول هذه القضايا.

حوار مع جريدة الميدان

* س: لماذا تثير قضية البناء الاشتراكى فى الصين الشعبية كل هذا الاهتمام الواسع؟

نقد: الاهتمام نابع من أن الثورة الصينية تعد من أكبر التحولات التى حدثت فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية. فإذا أخذنا فى الاعتبار أن واحداً من خمسة أشخاص فى العالم صينى ، يتضح أن تطورات الثورة الصينية لايمكن أن تظل فى إطار الصين ، بل إنها تؤثر على الوضع الدولى. لهذا ظلت الصين وثورتها موضع اهتمام العالم.

ولأنها ثورة عميقة الجذور واسعة المدى ، كانت لها انتصاراتها الملهمة وانتكاساتها المفجعة أيضا.

من جانبنا فى الحزب الشيوعى السودانى عانينا من انتكاسات الثورة الصينية عندما امتدت آثار تفكيرها اليسارى الانعزالى ، وأدى ذلك إلى انقسام فى صفوف الحزب الشيوعى السودانى فى خريف عام ١٩٦٤، كما أن آثارها على أقسام من يسار البرجوازية الصغيرة العربية خلال الستينات ترك آثارا سلبية فى المنطقة. ولكل هذه الأسباب مجتمعة نتابع التحولات التى تجرى فى الصين. وأؤكد هنا أنه رغم الخلاف والعداء ، كنا دائما نؤكد على أن الثورة الصينية وبحكم طبيعتها كثورة، لابد أن تجد مخرجا من أزمتها. والتحولات الجارية اليوم هى بالضبط بحث عن طريق للخروج من الأزمة.

* س : ماهى أهم معالم هذه الأزمة التى أشرتم اليها ؟

نقـــد: معالم الأزمة أعتقد أنها ناجمة عن التقديرات الذاتية وثيقة الصلة بقضية المنتج الصغير، أو ما أشارت إليه وثائق المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعى الصينى بعبارة عدم الصبر وتعجل النتائج وإحلال الرغبات الذاتية محل التطور الموضوعى..الخ.

الأزمة بدأت بعد المؤتمر الثامن عام ١٩٥٨ منذ أن حاولت قيادة ماوتسى تونج القفز فوق المراحل، وتطبيق المبادئ العامة للماركسية بطريقة اعتباطية وقسرية على المجتمع الصينى ، مثال ذلك ماسمى بالقفزة الكبرى فى الاقتصاد ومحاولة تنظيم الإنتاج الزراعى فى الريف على أساس الكومونات ، وهى أشكال لعلاقات إنتاج متقدمة لا تتناسب والمستوى الملموس لتطور قوى الإنتاج فى المجتمع الصينى.

مثال آخر: فرض وتائر سريعة وعالية لعملية التصنيع دون الأخذ بعين الاعتبار للقدرات الذاتية للاقتصاد الصينى على الادخار والاستثمار وعلاقتهما

بالاستهلاك، ودون مراعاة للمهارة التقنية للعامل الصينى والطبقة العاملة الصينية.

ومثال آخر: كارثة الثورة الثقافية التى تحولت فى واقع الأمر إلى حرب أهلية راح ضحيتها مايقارب ٣٠ مليون صينى، حيث اعتمد الصراع على إثارة الغرائز البدائية للمسحوقين فى المدن والمعدمين فى الريف على الأقسام المتقدمة من الطبقة العاملة والمستنيرة بين الرأى العام، وعلى الحزب نفسه. وكانت مظاهر الهوس الماوى التى عصفت بأوليات قواعد العلم والمعرفة والثقافة، فاختزلت كل القضية فى أقوال ومأثورات من ماوتسى تونج جمعت فى الكتاب الأحمر. فدخلت الماركسية اللينينية فى محنة حقيقية وامتحان عسير.

ومظاهر الأزمة فى علاقة الصين بالعالم كانت عديدة . مثال ذلك العزلة ورفض القروض والحديث عن حتمية الحرب ، والقطيعة مع الدول الاشتراكية، ثم إدانة الصين لكل الأحزاب الشيوعية والازدراء بتجربتها ، ومحاولة خلق أحزاب ماوية جديدة، وفرض خط واحد للثورة الاشتراكية على الطراز الصينى فى العالم.

البحث عن الخروج من الأزمة هو وليد الأزمة نفسها ويحمل ملامحها، إذ أن الاصلاح لم يبدأ إلا بعد وفاة ماو واقصاء ماعرف بعصابة الأربعة. والشئ نفسه يمكن أن يقال بأن محاولات التجديد حدثت بعد وفاة ستالين وانعقاد المؤتمر العشرين، وكذلك بعد وفاة برجنيف. وهذه قضية يجب أن يوليها الماركسيون والأحزاب الشيوعية أهمية كيلا تتكرر، وكيلا يتولد عن الثورات والفكر الثورى ماهو نقيض لها، وأعنى " المؤسسة السلفية" والنظرة السلفية للقيادة . ، الشئ الذى يهزم جوهر الديلكتيك نفسه.

س : ماهى الاستنتاجات والدروس التى بنى عليه المؤتمر الأخير للحزب فى الصين أطروحاته للتجديد؟

نقـد: لعل أهم استنتاجات المؤتمر الأخير فى اكتوبر الماضى استخلاصه لدروس إنجاز التحويلات الاجتماعية وبناء الاشتراكية فى بلد متخلف ذى طابع شرقى، حيث مستوى تطور قوى الإنتاج متخلف جدا عن تلبية طموحات الشعب المتنامية أبدا. وقد أشار لها تقرير المؤتمر بتعبير الاحتياجات المادية والثقافية المتنامية للشعب والمستوى المتخلف للإنتاج الاجتماعى ، واعتبره المؤتمر التناقض الرئيسى الذى يواجه الثورة الصينية، وبالتالى التحدى الذى يجب عليها أن تواجهه كيما تشق طريقها للأمام.

الاستنتاج الثانى أن المجتمع الصينى ليس مجتمعا اشتراكيا كاملا رغم مرور ٤٠ عاما على انتصار الثورة، وإنما هو فى مرحلة أولية من النظام الاشتراكى ، ومازالت قدراته الإنتاجية متخلفة مقارنة مع الدول الرأسمالية المتقدمة. ومازالت علاقات الإنتاج الاشتراكية نفسها أولية الطابع ومتخلفة أيضا، وأن هذه المرحلة الأولية سوف تمتد لفترة طويلة، يقدرونها بقرن من الزمان.

ومع أن تقرير المؤتمر يقول انها تختلف عن مرحلة الانتقال المتعارف عليها بين الرأسمالية والاشتراكية إلا انه لا يقدم حيثيات نظرية كافية ومقنعة وقاطعة. وهى في تقديرى شكل من أشكال فترة الانتقال، لكنها طويلة ممتدة ومعقدة ، لأنها تجرى فى مجتمع متخلف لم تتطور فيه الرأسمالية إلا فى قطاع محدود ، ومحاط بمحيط من قطاعات المنتج الصغير، وقطاعات العلاقات الاقطاعية، وتكوينات ماقبل الرأسمالية بل وبقايا العبودية فى بعض الأطراف النائية والمعزولة، كما تشير وثائق الحزب الصينى قبل وبعد انتصار الثورة ١٩٤٤. لذا فإن فترة انتقال كل هذه القطاعات إلى مرحلة الاشتراكية لابد أن تكون طويلة وممتدة وبطيئة ، إذا ما قورنت بفترة الانتقال من بلد رأسمالى متقدم أو متوسط التطور تنتصر فيه الثورة الاشتراكية – مثال المانيا الديمقراطية و تشيكوسلوفاكيا حيث كانت القاعدة

الصناعية متطورة ومتقدمة والعلاقات الرأسمالية سائدة وصاحبة غلبة فى كل قطاعات الاقتصاد.

عندما تنتصر الثورة الاشتراكية فى بلد متخلف مثل الصين، يصبح هذا البلد مواجهاً بإنجاز مهام اقتصادية اجتماعية سياسية أنجزتها الثورات البرجوازية فى البلدان الرأسمالية المتقدمة قبل خمسمائة سنة فى هولندا وانجلترا أو ثلاثة قرون مثل فرنسا أو قرنين مثل المانيا - حيث تم إنجاز مهام الثورة الصناعية وتصفية العلاقات الاقطاعية أو الحد من نموها فى الريف، كما تم إنجاز تأسيس البنية الأساسية وتحديث الإنتاج الزراعى وبناء مؤسسات الدولة الحديثة وارتقى التطور التقنى بالقوى المنتجة.

وفى تقديرى أن أزمة الثورة الصينية تفاقمت فى فترة الانتقال ليس فقط بسبب تناقضاتها الباطنية ، بل وبسبب آخر، نبحث عنه فى التصورات والتقديرات المثالية الذاتية التى سادت فى الحركة الثورية العالمية، وبصفة خاصة فى حركة التحرر الوطنى ، عن حجم المساعدات الاقتصادية والتقنية التى يمكن أن يقدمها الاتحاد السوفيتى وبلدان الاشتراكية. وكانت هذه التقديرات إحدى قضايا الخلافات الصينية السوفيتية فى منتصف الستينات. صحيح أن لهذه المساعدات دورها الكبير ، لكنها عانت من التهويل والمبالغة والتبسيط وأحيانا الابتذال الملازم لعقلية المنتج الصغير. فكان ماعشناه من صراعات تميزت بتعجل النتائج، ونفاد الصبر ، وبعدم التقدير الموضوعى السليم لحقيقة أن شعوب الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية فى شرق أوربا لابد أن تكون مهتمة ومعنية بتطوير مستوى حياتها المادية والروحية والثقافية فضلا عما يفرضه عليها سباق التسلح من أعباء.
وكانت هذه واحدة من قضايا الصراع بين الحزب الشيوعى الصينى والأحزاب الشيوعية الأخرى.

من مميزات تقرير المؤتمر الثالث عشر، إقراره الواضح بتخلف المجتمع الصينى ، حيث يشير إلى أن سكان الصين بليون شخص وزيادة، يعيش ٨٠٠ مليون منهم فى الريف، وربع السكان مازالوا أميين، ويشير إلى أن الاقتصاد المعيشى وشبه المعيشى مايزال يشكل نسبة كبيرة فى الاقتصاد الوطنى. ومن ثم يحتل الإنتاج السلعى الصغير مساحة واسعة ويحاصر قطاع الاقتصاد الاشتراكى حيث الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج.

يشير التقرير كذلك إلي التخلف المريع فى مؤسسات التركيب الفوقى للمجتمع الصينى حيث مازالت عقلية ومخلفات الاقطاع سائدتفى الريف ، وحيث للأفكار البرجوازية نفوذ واسع فى المدن. اضافة إلى كل السلبيات المرتبطة بمجتمع المنتج الصغير كالتبلد وحكم العادة وغياب تقاليد الانضباط والتنظيم والالتزام.

على أساس هذه الخلفية يسعى الحزب الشيوعى الصينى إلى دفع الثورة إلى الأمام، استنادا على ماتم إنجازه حتى الآن ، والمتمثل فى تصفية الأساس المادى لسيادة الطبقات المستغلة وعلاقات الاستغلال.

فالقطاع الاشتراكى من قطاعات الاقتصاد الوطنى يلعب الدور المؤثر فى التطور الاقتصادى والاجتماعى. ولكنه ليس القطاع الوحيد الشامل ، حيث هنالك القطاع الخاص وقطاع الإنتاج السلعى الصغير وبقايا علاقات إقطاعية.

المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعى الصينى

* س : كيف يرى الشيوعيون فى الصين المهام العملية للخروج من الأزمة؟

نقــــد : يمكن اختصارا أن نبدأ بالنقد الذى يوجهه المؤتمر الثالث عشر للسياسات الاقتصادية الخاطئة التى طبقها ماوتسى تونغ فى نهاية الخمسينات، حيث قام النظام الاقتصادى على أشكال جامدة، ومستوى عال من المركزية وونائر

غير واقعية للتطور. فطرح المؤتمر مهمة القضاء على الفقر والتخلف بالتدريج نسبة لظروف المجتمع الصينى المتميز بأنه مجتمع زراعى يعمل أغلبية سكانه بالزراعة وبأدوات متخلفة وعمل يدوى.

وأعتقد أنهم أصابوا عندما توصلوا إلى أن عملية التصنيع كأساس للتحديث تتداخل فيها مهام استطاعت أن تنجزها الثورة البرجوازية فى البلدان الرأسمالية المتقدمة قبل قرون، على أن انجازها فى الصين فى ظل الانتقال للاشتراكية وبعلاقات إنتاج اشتراكية لاينسخ أو يلغى .أن للتصنيع فى ظل الرأسمالية وفى ظل الاشتراكية بعض المقومات والآليات المتشابهة فى التنظيم والانضباط وتقسيم العمل والتكنولوجيا والعلوم والبحث العلمى والإدارة وتكلفة الإنتاج والتسعير الخ.. رغم الفوارق النوعية فى علاقات الإنتاج.

هذه كانت ومازالت واحدة من القضايا التى دار حولها صراع ونقاش طويل فى الماركسية فيما يتعلق بالاقتصاد الاشتراكى وقوانينه، وبالتحديد قانون القيمة.

وأقر المؤتمر الصينى سياسة مرنة وواقعية لتطوير قوات الإنتاج مستفيدا من الفهم الصحيح لطبيعة كل القطاعات الاقتصادية ولقدراتها الكامنة والفعلية وبادراك لقوانين تطورها الباطنى، وتوجيهها جميعا لخدمة بناء الاقتصاد الاشتراكى على المدى البعيد. ومن هنا أهمية السياسة التى وضعها المؤتمر تجاه دور الإنتاج السلعى الصغير ودور الاقتصاد المختلط ودور القطاع الخاص، وتشجيع المبادرة الفردية، واقرار حقيقة أن مجموعات فى القطاع المختلط والقطاع الخاص وقطاع الإنتاج السلعى الصغير ستزدهر حياتها وستحقق ارباحا ودخلا أعلى من متوسط دخل الفرد فى المجتمع الصينى فى اطار ضوابط النظام الاشتراكى، حيث مبدأ كمية ونوع العمل هو الأساس لكسب الرزق وفق المبدأ الاشتراكى من كل حسب قدراته ولكل حسب عمله.

من بين الأهداف التى وضعها المؤتمر تطوير قوات الإنتاج. ويتطلب ذلك، على المستوى العام، حياة بسيطة تتسم بشئ من التقشف حتى يتحقق الادخار اللازم للاستثمار من خلال العمل المنتج الشاق.

حدد المؤتمر أيضا ضرورة الخروج من العزلة واتباع سياسة دولية منفتحة فى التعامل مع السوق العالمى بشقيه الرأسمالى والاشتراكى كيما تحصل الصين المتخلفة على التكنولوجيا ومنجزات الحضارة.

حدد المؤتمر واجب الارتقاء بالناتج القومى إلى الضعف لتوفير الحد الأدنى من الغذاء والكساء والسكن. كما حدد الوصول لمستوى معقول من الحياة للشعب الصينى فى منتصف القرن القادم حيث يصل الناتج القومى لمستوى البلدان متوسطة التطور.

الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية

يمضى الأستاذ نقد فيقول: أشار المؤتمر بصراحة ووضوح إلي أن مستوى تخلف مجتمع الصين يسمح لدعاة الطريق الرأسمالى أن ينادوا بأن رأسمالية مرشَّدة يمكن أن تنقذ الصين من تخلفها، باعتبار أن البلدان الرأسمالية المتقدمة مثل الولايات المتحدة وفرنسا واليابان والمانيا الاتحادية حققت مستويات عالية من التطور. ليس هذا وحسب بل حتى البلدان المجاورة والمتخلفة مثل كوريا الجنوبية وتايوان استطاعت تحقيق تطور مشهود.

لكن المؤتمر أصر على التطور الاشتراكى وأقر الاستفادة من قدرات القطاع الخاص والمختلط. كما عبر عن فهم صحيح لقانون القيمة فى النظام الاشتراكى متحررا من التفسير الجامد الذى وضعه ستالين فى كتابه (القوانين الأساسية للاقتصاد الاشتراكى) وكان ذلك فهما سائدا حتى منتصف الخمسينات ومطلع الستينات فى الماركسية.

وفى هذه الوجهة طرح المؤتمر كيفية الاستفادة من آليات السوق والمنافسة والسياسة الضريبية والنظام المصرفى وتطوير الإنتاج السلعى وضمان ارباح القطاع الخاص كحافز للرأسماليين لإعادة توسيع الاستثمار والإنتاج. وكذلك توفير الضمانات الواجب تقديمها لرؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى الصين وفقا للخطة التى تقرها الدولة الصينية.

وقد أكد المؤتمر على أن كل هذا يتم فى اطار دور الدولة فى التخطيط وتوجيه الاقتصاد والتطور المتناسق.

* س : من أهم ماطرح المؤتمر معالجته لفترة الماوية وما احدثته من تشوهات فى تجربة البناء الاشتراكى فى الصين. كيف يسير الاصلاح فى هذه الوجهة؟

نقـــد: وجه المؤتمر انتقادا للصيغة التى طرحها ماوسى تونج على أن الصراع الطبقى هو الحلقة الرئيسية لبناء الاشتراكية. ومع اقرار المؤتمر بحقيقة استمرار الصراع الطبقى فى ظل الاشتراكية الا أنه رفض اعتباره الحلقة الرئيسية وطرح بديلا عنها.. تطوير قوى الإنتاج كما اشرنا سابقا.

وبنظرة سريعة نلاحظ أن الأسلوب التبسيطى والسطحى الذى عالج به ماوتسى تونج قضية التناقض فى كتيبه المشهور (التناقض) تلقفته أوساط البرجوازية الصغيرة اليسارية فى كل العالم وفى منطقتنا العربية بصفة خاصة وراحت تردد الحديث عن التناقضات الرئيسية والثانوية، اما لتبرير سيادتها وهيمنتها السياسية عندما تكون فى السلطة أو لتبرير تكتيكاتها القاصرة والانعزالية عندما تكون فى المعارضة.

وقد كان لهذا الكتيب مع كتيب ستالين عن المادية الديالكتيكية والتاريخية أثرهما فى تكريس الجمود فى الفكر الماركسى وتسطيح الفلسفة الماركسية واحلال الأيدولوجية محل النظرية.

ولعل من أهم المسائل التى عالجها المؤتمر الانتقاد والمراجعة لأسلوب القيادة الصارمة فىُ معالجة القضايا والخلافات السياسية عن طريق طرح الشعارات وحشد الجماهير بأساليب غوغائية ، والغاء الصراع الفكرى داخل الحزب والغاء دور الحزب وسط الجماهير. فقررت القيادة الحالية معالجة ذلك بالشرح والتوضيح والاقناع والاستماع لرأى الجماهير.

وقد جربنا هذا الأسلوب الفوغائى خلال النظام المايوى فى السودان وكل أنظمة البرجوازية الصغيرة الوطنية والتقدمية فى المنطقتين العربية والأفريقية حيث تسخر أجهزة الدولة واعلامها والتنظيمات الورقية كالاتحاد الاشتراكى للحشد الغوغائى خلف الشعار ونقيضه. وكان ذلك جوهر الثورة الثقافية فى الصين.

ويمكن هنا التعرض بايجاز لخطوات الاصلاح السياسى فى المجتمع وفى مقدمتها:

* فصل السلطات وتحديد دور الحزب ووظيفته وتمايزه عن جهاز الدولة وتحديد دوره ووظيفته.

* تحديد الدور القيادى للحزب فى صياغة السياسات العامة والأهداف واختيار الكادر لمناصب الدولة الرئيسية وتعبئة الجماهير واقناعها وتنظيمها، وكذلك علاقة الحزب بالمنظمات الاجتماعية الجماهيرية.

* الاعتراف بالتعددية الممتدة من الجبهة المتحدة واقرار مبدأ التشاور مع القوى السياسية المختلفة.

* تعديل وتطوير الدستور واقرار مبدأ الشرعية وحكم القانون.

* محاربة مظاهر الفساد داخل الحزب وفى جهاز الدولة والمجتمع.

وقد كان المؤتمر جريئا في الاعتراف بالحقائق، حيث تعرض لمظاهر الفساد داخل الحزب مثل الرشوة والابتزاز والاختلاس والتهرب من الضرائب والسوق الأسود والتفسخ الخلقى وخرق القانون وغير ذلك مما يسود فى مجتمع المنتج الصغير فى البلدان المتخلفة وبلدان المجتمع الرأسمالى المتقدم.

وبهذا وجه المؤتمر ضربة قوية لما كان سائدا من تصورات وأفكار مثالية وطوباوية عن النظام الاشتراكى، وكأنه نظام خال من التناقضات تبنيه الملائكة وليس نتاجا لصراع طبقى وثورة اجتماعية وعلاقات انتاج جديدة ومثل وقيم سامية تتوطد من خلال الصراع الطبقى والاجتماعى ومن خلال الصراع ضد الموروث من المجتمعات الاستغلالية ومؤثرات القرون للفكر الاقطاعى والرأسمالى.

* س : هل يمكن الحديث عن اصلاح يشمل علاقة الحزب فى الصين والحركة الشيوعية العالمية؟

نقـــد : لعل من السابق لأوانه القول بأن كل الخلافات قد حسمت. هذا تصور غير واقعى. فالخلافات مازالت قائمة ووجهات النظر مازالت متباينة فى العديد من القضايا، ومازالت للحزب الشيوعى الصينى نفسه تحفظاته واعتراضاته. لكن متغيرات الاصلاح الداخلى فى الصين والصراع ضد الماوية داخل الحزب الصينى أدت بالضرورة إلى تصحيح فى علاقات الحزب الشيوعى الصينى بالحركة الشيوعية العالمية . على الأقل لم يعد الحزب الشيوعى الصينى يصر على فرض خطه العام على بقية الأحزاب ، واعترف بأن لكل بلد وكل حزب طريقه الخاص نحو بناء الاشتراكية.

وقد أعلن المؤتمر مبادئ عامة لعلاقاته مع الأحزاب تقوم على الاستقلال والمساواة التامة والاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية. وهذه مبادئ عامة لايرفضها أى حزب، لكن العبرة بالممارسة.

وأشير هنا إلى مثال واحد على استمرار الخلافات، وهو أن المؤتمر الثالث عشر خال تماما من مجرد الاشارة إلى ثورة اكتوبر الاشتراكية، رغم تأثيرها على الثورة الصينية الذى اعترف به القائد الوطنى سن يات سن منذ عام ١٩١٩ كما اعترف به مؤرخ الثورة الصينية الأمريكى الجنسية ادجار سنو.

أما المثال الثانى فنحن نعتقد أن الحزب الشيوعى الصينى قد تمادى فى دعم وتأييد نظام نميرى، بأبعد ماتسمح به العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الدول مع اختلاف أنظمتها فى عالم اليوم - أى دعمه لتوجهات وسياسات نظام نميرى المعادى لمصالح وتطلعات الشعب السودانى. ولايبرر للحزب الشيوعى الصينى ذلك الموقف أنه نتاج لصراعات الصين مع الاتحاد السوفيتى فى المنطقة. فالدول الكبرى - ومن بينها الصين - تخطئ الحساب وتخسر فى النهاية إن تعاملت مع شعوبنا وكأنها مجرد قطع شطرنج فى لعبة الأمم.

برغم الخلافات الفكرية والسياسية السابقة أو اللاحقة فإن التحولات التى تعيشها الثورة الصينية وتصحيح مسارها تجد منا كل الاهتمام بما لها من تأثير على تطورات عالمنا المعاصر، ونتمنى لها النجاح والازدهار.

نشر هذا الحديث فى جريدة الميدان بتاريخ ١٩٨٨/٧/١٧

قضايا الديمقراطية فى السودان
المتغيرات والتحديات

بسم الله الرحمن الرحيم

دار عـــــزة للنـــشر ـ الـخرطوم

تف: ٧٨٧٢٠٠ /٨٣ فاكس: ٠٠٢٤٩/٨٣٧٩٧٠٨٤ – ٠٠٢٤٩/٨٣٧٨٧٢٠٠

الرقم	الكتاب	المؤلف	نوع الكتاب	السعر بالجنيه	السنة	رقم القيد	&
١	ليل المغنين	عمر الدوش	شعر	١٠	٢٠٠١	٥٤/٤٦٦٧	
٢	السنبلاية	محجوب شريف	شعر	١٠	٢٠٠٢	٥٤/٢٠١٨٨	
٣	لوحة وطن في عيون طفلة	قاسم أبو زيد	شعر	١٠	٢٠٠٢		
٤	نار الزغاريد	أمير تاج السر	رواية	١٠	٢٠٠١	٥٤/٢٠٠١	
٥	ملامح من علم الجمال	محمد عثمان مكي	فلسفة	١٠	٢٠٠٢	٥٤/٤٦٧٩	
٦	The Domed Tombs of Eastern Sudan	صلاح عمر الصادق	دراسة	٢٥	٢٠٠٤	٥٤/١٦٨٢٥	
٧	دفاع أمام المحاكم العسكرية	عبد الخالق محجوب	دراسة	١٠	٢٠٠٧	٥٤/٣٩٥١	
٨	الجرح والغرنوق	د. عبد الله علي إبراهيم	مسرحية	١٠	٢٠٠٤	٥٤/٢١٩	
٩	الرحيل في الليل	عبد الرحيم أبو ذكرى	شعر	١٠	٢٠٠٣		
١٠	الماركسية ومسألة اللغة في السودان	د. عبد الله علي إبراهيم	دراسة	١٠	٢٠٠٣		
١١	أقاصي شاشة الإصغاء	الصادق الرضي	شعر	١٠	٢٠٠٣		
١٢	حوار حول النزاعات المادية	محمد إبراهيم نقد	دراسة	١٠	٢٠٠٣		
١٣	تاريخ الفور الاجتماعي	تاج السر عثمان الحاج	تاريخ	١٠	٢٠٠٢		
١٤	الماركسية والثقافة	قرامشي ت: الجنيد علي عمر	دراسة	٥	٢٠٠٣		
١٥	تداعيات – الجزء الثاني	يحيى فضل الله	مقالات	١٠	٢٠٠٢		
١٦	علاقات الأرض في السودان	محمد إبراهيم نقد	دراسة	١٠	٢٠٠٤		
١٧	آراء وأفكار حول فلسفة الأخوان المسلمين	عبد الخالق محجوب	دراسة	١٠	٢٠٠٢		
١٨	الإرهاق الخلاق	د. عبد الله علي إبراهيم	مقالات	١٠	٢٠٠١		
١٩	أوراق للذاكرة	عبد الله ميرغني الميري	دراسة عن المسرح	١٠	٢٠٠٢		

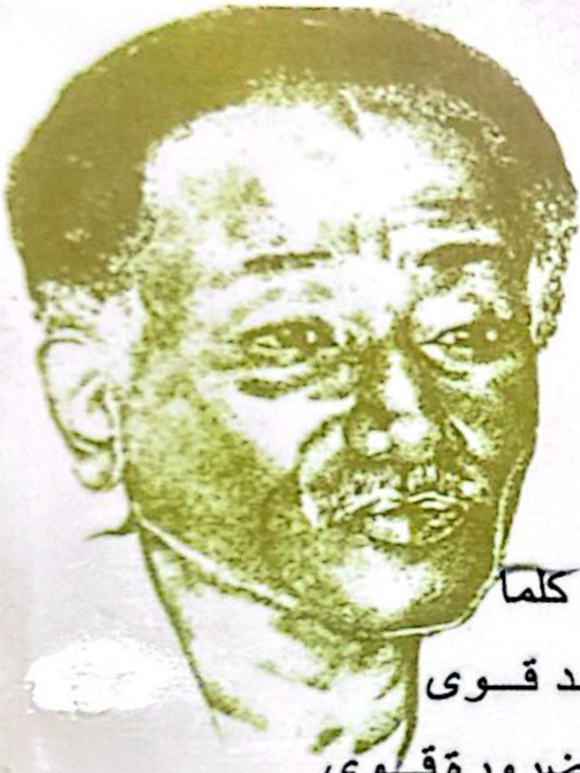
	ح ١						
٤٣٤	الرؤية السودانية نحو اطار عام ح ٢	د. عمرو محمد عباس	سياسة	٥٠	٢٠١٣		
٤٣٥	الاقتصاد السوداني خلال ٥٨ عاماً	د. حيدر بابكر الربح	اقتصاد	٣٠	٢٠١٣		
٤٣٦	اقتصاديات التجارة الولائية	د. محمد علي حبة	اقتصاد	٣٠	٢٠١٣		
٤٣٧	وتريات إسماعيل صاحب الربابة	معتصم أزرق	شعر	٢٥	٢٠١٣		
٤٣٨	القطاع الزراعي والخرط الاستثمارية لولاية النيل الأبيض	د. عمران عباس يوسف د. عمر محمد توم	اقتصاد	٣٠	٢٠١٤		
٤٣٩	السودان جسر التكامل الاقتصادي الإقليمي العربي (الأسيوي - الإفريقي)	د. عادل أحمد حسن	اقتصاد	٣٠	٢٠١٤		
٤٤٠	الخيول (عيادة بيطرية)	د. محمد الشيخ يعقوب شداد	علوم	٥٠	٢٠١٤		
٤٤١	المسيلمون	د. محمد علي محمد	شعر	١٠	٢٠١٤		
٤٤٢	النوبة المعبر الحضاري إلى أفريقيا	ترجمة: فؤاد عكود	تاريخ	١٥٠	٢٠١٤		
٤٤٣	أحلام بدوي	زهير أحمد محمد	رواية	١٠	٢٠١٤		
٤٤٤	بدر الدين مدثر البعث والسودان (١)	اعداد محمد علي جادين	سياسة	٤٠	٢٠١٤		
٤٤٥	بدر الدين مدثر البعث والسودان (٢)	د. بكري خليل	سياسة	٤٠	٢٠١٤		
٤٤٦	المجنونة التي عشقناها	صلاح البشير	أدب	١٠	٢٠١٤		
٤٤٧	حديقة بلا سياج	صلاح البشير	رواية	١٠	٢٠١٤		
٤٤٨	مصلحات الاتصالات Telecommunication	عصام الدين صديق الشيخ	علوم	٣٠	٢٠١٤		
٤٤٩	الدولة الدينية	بدر الدين السميت	دراسة	١٥	٢٠١٤		
٤٥٠	تصاوير على حواشي القلوب	بدر الدين السميت	دراسة	١٥	٢٠١٤		
٤٥١	مدخل جديد على الأزمة السودانية	بدر الدين السميت	دراسة	١٥	٢٠١٤		
٤٥٢	الشخصية السودانية	د. محمدعبد العزيز	دراسة	١٥	٢٠١٤		
٤٥٣	خربشات على جدار الذاكرة	د. كمال أبو شن					
٤٥٤	الاستثمار في السودان بين النظرية والتطبيق	د. عمران عباس	اقتصاد	٢٠	٢٠١٤		

٤٥٥	كتاب توتي	محمد السيد حسن محمد	تاريخ	٣٥	٢٠١٤		
٤٥٦	من علائل ابوروف	عماد بابكر	أدب	٢٠	٢٠١٤		
٤٥٧	حاجه آمنة	مزمل غندور	سيرة	١٥	٢٠١٤		
٤٥٨	قوة الماء والقرآن	د. عمر محمد على محمد	دراسة	١٥	٢٠١٤		
٤٥٩	كريزما	د. سيد شبو	رواية	٤٠	٢٠١٤		
٤٦٠	Some Cloves	Noor Eldin Elsadik	رواية	٤٠	٢٠١٥		
٤٦١	فنان القرن د. أحمد المصطفى	برفسور أحمد شمس الدين	دراسة	٤٠	٢٠١٥		
٤٦٢	حركة ١٩ يوليو	عبد العظيم عوض سرور	سياسة	٤٠	٢٠١٥		
٤٦٣	مفهوم التوحيد ومستقبل الحضارة	محمد محسن عبد الكريم صالح	دراسة	٤٠	٢٠١٥		
٤٦٤	وطن كراس سطر واحد	البدوي عبد الرحمن	شعر	١٥	٢٠١٥		
٤٦٥	صاحب الحقيبة الحمراء	بله آدم باشا	رواية	١٥	٢٠١٥		
٤٦٦	حكاوي الاختفاء والعلن مع محمد إبراهيم نقد	ضياء البلال وائل محجوب	حوار	٣٠	٢٠١٥		
٤٦٧	فتح العقل المسلم	أمين عمر سيد أحمد	دراسة	٦٠	٢٠١٥		
٤٦٨	ليل الفرح	د. عبد الله محمد سليمان	شعر	١٥	٢٠١٥		
٤٦٩	قبالة البحر	د. عبد الله محمد سليمان	شعر	١٥	٢٠١٥		
٤٧٠	السودان	محمد على جادين	سياسة	٥٠	٢٠١٥		
٤٧١	الخندق شعر وشعراء	د. عبد الحميد محمد أحمد	أدب	٢٥	٢٠١٥		

طبع بمطابع



أطلس للاستيراد والتصدير
طبع.نشر.توزيع
القاهرة - المنطقة الصناعية - العباسية
تليفون وفاكس: ٥٥٨ ٦٧٠ ٢٤ ٠٠٢٠٢



لكن بقى السؤال : هل كلما جاء نظام عسكرى تتوحد قوى المعارضة – وسيكون بينها بالضرورة قوى الأحزاب اليمينية – ثم تطيح بالنظام العسكرى لتعيد النظام البرلمانى كى تحكم من جديد القوى التقليدية ؟ نعتقد أن هذا ليس شرطا لازما بل توقف على توازن القوى فى اللحظة المعينة وقدرات الحركة الثورية نفسها ، والوضع الدولى المحيط بالسودان ، ولكن لا يجوز تثبيط الهمم بالقول : لماذا نناضل من أجل الدمقراطية إذا كانت ستعيد للحكم القوى التقليدية ؟ هذا التثبيط ليس عفويا ، إنما خلفها القوى التى تريد أن تحكم بانقلاب عسكرى – يمينى أو يسارى – ونحن نفضح هذا النمط من التفكير .



عزة للنشر والتوزيع
الخرطوم - السودان
ناشرون وموزعون ووكلاء دور نشر